



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة



كلية العلوم لاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية  
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية.  
التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

## دراسة تأثير تغيرات سعر الفائدة على الودائع والقروض - دراسة قياسية

تحت إشراف الأستاذ:

- الدكتور: حجاوي توفيق

من إعداد الطالبتين:

- العيرج مليكة
- قندوزي فاطمة الزهرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 11-07-2020.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ العكلي الجيلالي / أستاذ محاضر أ/ رئيسا  
الدكتور/ حجاوي توفيق / أستاذ محاضر أ/ مشرفا  
الدكتور/ محمود العوني / أستاذ محاضر ب/ مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

# وتقدير

نحمد الله تعالى على توفيقنا وإعانتنا للانتهاء من هذا العمل.  
انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرنا أن نتقدم بالشكر  
والامتنان إلى الأستاذ  
المشرف: الأستاذ الدكتور "حماوي توفيق" على قبوله  
الإشراف على هذه المذكرة  
والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت  
عوناً لنا في إتمام هذا البحث وإنجازه وفي تذليل ما واجهتنا  
من صعوبات، كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة بجامعة  
الدكتور مولاي طاهر عامة وأساتذة العلوم الاقتصادية  
والتجارية وعلوم التسيير خاصة الذين رافقونا في المشوار  
الدراسي وتلقينا على أيديهم نصيباً من العلم والمعرفة.  
وفي الأخير أشكر أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين  
على تقبلهم مناقشة هذا العمل لما بذلوه من جهد قراءة  
رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

# الاهداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

أهدي ثمرة جهدي إلى فيض الحنان، إلى حبيبتي والصديقة الأقرب إلى قلبي،  
إلى من نورت عمري بالسلام والأمان، إلى أجمل كلمة في الوجود أُمي الغالية  
حفظها الله وأطال عمرها.

إلى من نور قلبي بالحب والعطاء، إلى من افتخرت به وسعيت وأسعى ليفتخر  
بي، أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى كل إخوتي كل واحد باسمه، إلى كل الأهل والاقارب من الصغير إلى  
الكبير، إلى من أنسني في دراستي وشاركني هذا البحث زميلتي فاطمة  
الزهراء قندوزي إلى كل من بنيت معهم مدرسة الصداقة، إلى من أتحفوا  
صداقتنا بالأخوة، إلى أصدقائي وزملائي، إلى كل من ذكره قلبي ونسيهم  
قلمي.

ملیكة

## الإهداء

إلى خير الخلق، الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة وازكى السلام،  
والذي أتمنى لقياه عند الحوض وأنا احمل عملي هذا، والذي اريده وساما  
على صدري في حياتي، وصدقة جارية لي بعد وفاتي.

الى من وضع الخالق - عز وجل - الجنة تحت قدميها، فغمرتني بالحب  
والحنان، وعرفتني معنى النبل والعرفان امي الحبيبة اطال الله عمرها.  
الى الذي غرس الطموح في نفسي، ورباني على مكارم الاخلاق، ابي  
الفاضل حفظه الله ورعاه.

الى كل اخواتي اطال الله في أعمارهم وبارك لهم في اسرهم.  
والى كل صديقاتي، أقدم لكم هذا العمل المتواضع وشكرا.

**فاطمة**

## المخلص:

هدفت الدراسة لقياس مدى استجابة الودائع والقروض للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة لبنك الخليج الجزائر AGB لفترة (2018/2004)، بالاعتماد على التحليل الوصفي والاستعانة SPSS Version 20 بتطبيق اختبار الارتباط بطريقة بيرسون لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وقد اشارت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بين سعر الفائدة الحقيقي وحجم الودائع للأجل و بين فارق سعر الفائدة وحجم الودائع للأجل وقروض العملاء، وكذلك بين الودائع للأجل وقروض العملاء، وغير دالة احصائيا، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة وغير دالة احصائيا بين سعر الفائدة الحقيقي وقروض العملاء، وعليه قد تم قبول كل الفرضيات الصفرية الموضوعية وبالتالي لا توجد علاقة بين متغيرات الدراسة في الجزائر وعدم معنويتها احصائيا نظرا لوجود عوامل أخرى ومتغيرات أدت إلى إضعاف درجة استجابة الودائع والقروض في التغيرات لسعر الفائدة كالدخل والتضخم بالإضافة إلى ضعف وعدم قدرة بنك الخليج الجزائر في التأثير على السلوك الاستهلاكي للأفراد من خلال معدلات الفائدة على القروض والودائع، غياب المنافسة البنكية واستحواد البنوك العمومية على الحصة السوقية الأكبر مقارنة بالبنوك الخاصة باعتبار بنك AGB بنك خاص.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة، فارق سعر الفائدة، الودائع، القروض، AGB.

### Abstract:

The study aimed to measure the response of deposits and loans to changes in the interest rate of the Algerian Gulf Bank AGB for the period (2004/2018), based on descriptive analysis and using SPSS Version 20 by applying the Pearson correlation test to show the relationship between the study variables.

The results of the study indicated that there is a weak positive correlation between the real interest rate and the volume of term deposits and between the interest rate difference and the volume of term deposits and customer loans, as well as between time deposits and customer loans, and it is not statistically significant, in addition to the existence of a negative and non-statistically significant correlation between The real interest rate and customer loans, and accordingly all the zero hypotheses have been accepted and therefore there is no relationship between the variables of the study in Algeria and their statistical insignificance due to the presence of other factors and variables that weakened the degree of response of deposits and loans to changes in the interest rate such as income and inflation, in addition to the weakness and inability of a bank The Gulf Algeria in influencing the consumer behavior of individuals through interest rates on loans and deposits, the absence of banking competition and the acquisition by public banks of the largest market share compared to private banks as AGB Bank is a private bank.

Keywords: interest rate, interest rate differential, deposits, loans, AGB

قائمة

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
II	شكر والتقدير
III	الإهداء
V	الملخص
IV	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
أ- و	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الفائدة.</b>	
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الفائدة.
05-03	المطلب الأول: تعريف سعر الفائدة وخصائصها.
06-05	المطلب الثاني: أسباب وجود سعر الفائدة.
08-06	المطلب الثالث: أنواع سعر الفائدة ووظائفها.
10-08	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة والمحددة لسعر الفائدة.
10	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الفائدة.
12-10	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة.
15-12	المطلب الثاني: نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض
17-15	المطلب الثالث: نظرية كينز في سعر الفائدة
19-17	المطلب الرابع: نظرية أسعار الفائدة الحديثة.
19	المبحث الثالث: استخدامات وأهمية سعر الفائدة أثارها ومخاطرها.
21-19	المطلب الأول: استخدامات سعر الفائدة
22-21	المطلب الثاني: أهمية سعر الفائدة.
23-22	المطلب الثالث: أثار سعر الفائدة
24-23	المطلب الرابع: مخاطر سعر الفائدة.
25	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري للودائع والقروض.</b>	



27	تمهيد الفصل الثاني
28	المبحث الأول: مفاهيم حول الودائع.
28	المطلب الأول: مفهوم الودائع.
29-28	المطلب الثاني: خصائص وأهمية الودائع.
32-29	المطلب الثالث: أنواع الودائع.
33	المطلب الرابع: العوامل التي تؤثر على حجم الودائع.
33	المبحث الثاني: مفاهيم حول القروض.
34-33	المطلب الأول: مفهوم القروض.
35-34	المطلب الثاني: خصائص وأهمية القروض.
38-35	المطلب الثالث: أنواع القروض.
40-39	المطلب الرابع: عوامل المؤثرة في حجم ومنح القروض.
40	المبحث الثالث: أثر سعر الفائدة على الودائع والقروض.
41-40	المطلب الأول: الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع المصرفية.
42-41	المطلب الثاني: الفائدة على الودائع.
42	المطلب الثالث: الفائدة على القروض.
44-42	المطلب الرابع: تأثير سعر الفائدة على الودائع والقروض.
45	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث: دراسة قياسية لبنك AGB في الجزائر خلال الفترة 2018/2004.</b>	
47	تمهيد الفصل الثالث
48	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الخليج الجزائر.
50-48	المطلب الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر.
52-51	المطلب الثاني: نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر.
56-52	المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها بنك AGB في الجزائر.
57-56	المطلب الرابع: تنظيم البنك.
58	المبحث الثاني: تحليل تطور أسعار الفائدة وحجم الودائع والقروض
61-58	المطلب الأول: تطور سعر الفائدة في الجزائر وكذا تطور متوسطها خلال الفترة 2018./2004
63-61	المطلب الثاني: تطور حجم الودائع خلال الفترة 2018.-2004
65-64	المطلب الثالث: تطور حجم القروض خلال الفترة 2018.-2004
65	المبحث الثالث: تقدير العلاقة سعر الفائدة بالودائع والقروض.



66-65	المطلب الأول: تقدير العلاقة سعر الفائدة بالودائع.
68-66	المطلب الثاني: تقدير العلاقة سعر الفائدة القروض.
68	المطلب الثالث: تقدير العلاقة بين حجم الودائع وحجم القروض.
69	خلاصة الفصل الثالث
72-71	الخاتمة
78-74	قائمة المصادر والمراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	تطور متوسط سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2004-2018	01-03
62	تطور الودائع في بنك AGB خلال الفترة 2004-2018	02-03
64	تطور القروض في بنك AGB خلال الفترة 2004-2018	03-03
66	اختبار بيرسون للعلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وحجم الودائع للأجل	04-03
66	اختبار بيرسون للعلاقة بين فارق سعر الفائدة وحجم الودائع للأجل	05-03
67	اختبار بيرسون للعلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي وحجم قروض العملاء	06-03
67	اختبار بيرسون للعلاقة بين فارق سعر الفائدة وحجم قروض العملاء	07-03
68	اختبار بيرسون للعلاقة بين حجم الودائع للأجل وحجم قروض العملاء	08-03

## قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	أنواع سعر الفائدة	1-1
09	العوامل المؤثرة في سعر الفائدة	2-1
11	النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة	3-1
12	إمكانية عدم توازن الاستثمار والادخار في النظرية الكلاسيكية	4-1
14	نظرية الأرصدة المعدة للإقراض	5-1
19	التوازن في السوق الحقيقي وسوق النقد (LM-IS)	6-1
32	أنواع الودائع	1-2
38	أنواع القروض	2-2
49	شبكة مشاريع الكويت المصرفية	1-3
52	تنظيم بنك الخليج الجزائر	2-3
57	المساهمين في بنك الخليج	3-3
59	مراحل تطور سعر الفائدة في الجزائر	4-3
61	تطور متوسط سعر الفائدة في الجزائر	5-3
63	تطور حجم الودائع للأجل لبنك الخليج خلال 2018/2004	6-3
65	تطور حجم القروض لبنك الخليج خلال 2018/2004	7-3

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
80	نتائج التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات	01

المقدمة

العامّة

## مقدمة العامة

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في النشاط الاقتصادي، حيث يعد من القطاعات الأساسية لتطوير وتنمية الدول وذلك لدوره المهم في التعامل مع الشركات الأجنبية ودول العالم الخارجي، لما له من تأثير على المتغيرات الاقتصادية كسعر الفائدة والتي بدورها تؤثر بدرجة عالية على السلوك الاقتصادي للأفراد (المودعين والمستثمرين)، والتي تختلف باختلاف نوع البنك.

ويعتبر التعامل بسعر الفائدة من الأساسيات التي بني عليها النظام المصرفي، كما هو من أهم الموضوعات التي أثارت النقاش والجدل من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم الاقتصادية، فقد ذهب الكلاسيك والكنزيين الى اعتباره متغير اقتصادي من المسلمات التي لا تقبل النقاش فحسبهم لا يمكن تصور غيابه في حياة اقتصادية كما يرون انه لا يوجد بديل يحل محله ويؤدي وظيفته بنفس الفعالية، و يعتبر أداة من الأدوات المهمة للسياسة النقدية، ذلك لتحقيق الاهداف المرجوة والتي تعتمد على مدى تطور النظام المالي والمصرفي سواء فيما يتعلق بتحديد مفهومه وطرق قياسه من جهة وأهميته ودور وتأثيره على حجم الودائع والقروض من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد يبرز الدور الرئيسي للمصارف في عملية جمع الودائع المصرفية وحفظها، بالإضافة الى أهميتها في النشاط الاقتصادي في المجتمع فزيادتها تعكس ميل الأفراد في التوسع في الاستثمار والعكس بانخفاضها، إذ تحتل الحجم الأكبر من مجموع الخصوم الكلية في البنك حيث يقوم هذا الأخير بجمع الأموال من أصحاب الفائض في شكل ودائع مختلفة مقابل سعر فائدة مدين، ليقدّمها في شكل قروض متنوعة لأصحاب العجز مقابل سعر الفائدة الدائن.

اما فيما يخص القروض فتعد أهم نشاط مريح يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، بحيث تمثل مصدر من مصادر التمويل المتوفرة والمتاحة لجميع المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها وحجمها وكذلك لأصحاب العجز التي توجه لتمويل المشاريع المختلفة، ويتعرض البنك لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها، إذ لا يمكن إيجاد قرض دون احتمال وجود مخاطر ولو ضئيلة، مما يجب على البنوك وضع سياسة اقرضية على درجة عالية من الدراسة والمرونة، كما تعد عامل أساسي لبقاء البنك واستمراريته.

ومن هنا يمكن القول بأن سعر الفائدة يلعب دورا رئيسيا في العمليات المصرفية المختلفة التي يقوم بها البنك وبالتالي يؤثر تأثيرا كبيرا على الودائع والقروض، ففي حالة انخفاض سعر الفائدة تزداد رغبة الأفراد في إيداع أموالهم وزيادة هذه النسبة توضح قدرة البنك على الإقراض، فكلما كان هذا الحجم كبيرا كلما زادت قدرة البنك على منح القروض.

## إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق سنحاول معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما مدى تأثير التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض؟**

ولإثراء هذا الموضوع وإبراز أهميته نتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:



- ما مدى استجابة الودائع على اختلاف أنواعها للتغيرات في أسعار الفائدة؟
  - ما مدى تأثير الودائع بالتغيرات في فارق سعر الفائدة؟
  - ما مدى استجابة القروض على اختلاف أنواعها للتغيرات في أسعار الفائدة؟
  - ما مدى تأثير فارق سعر الفائدة على القروض؟
  - هل توجد علاقة بين التغيرات في حجم الودائع على زيادة حجم القروض؟
- الفرضيات:**

لإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقاً للدراسة وهي كالتالي:  
لا توجد علاقة بين متغيرات سعر الفائدة على الودائع والقروض للبنك محل الدراسة بنك خليج الجزائر،  
وتتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى عدة فرضيات فرعية وهي كالتالي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم إجمالي الودائع.
  - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فارق سعر الفائدة وحجم الودائع.
  - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم إجمالي القروض.
  - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فارق سعر الفائدة وحجم القروض.
  - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتغيرات في حجم الودائع على زيادة حجم القروض.
- أهمية الدراسة:**

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في إمكانية اعتباره موضوعاً يلقي الضوء على محاولة إيجاد مدى تأثير الودائع والقروض على سعر الفائدة، بحيث هذه الدراسة تجمع ما بين الجانب النظري والجانب التطبيقي المتمثلين في رصد تأثيرات تغير سعر الفائدة في البنوك على الودائع والقروض.

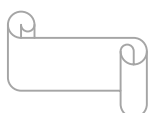
#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى مدى تأثير سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض ويمكن حصر أهداف الدراسة في:

- دراسة وتحليل أهم التطورات التي عرفتتها النظريات التي تفسر سعر الفائدة.
- تحديد أثر تغير سعر الفائدة على قرارات المتعلقة بحجم الودائع.
- معرفة التغيرات في حجم الودائع المصرفية على حجم القروض المصرفية.
- تقديم الاقتراحات الملائمة في هذا المجال.

#### مبررات اختيار الموضوع:

- يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل من أبرزها ما يلي:
- صلته بالمالية والبنوك (التخصص).
  - الرغبة والمويل الشخصي في معالجة في مثل هذه المواضيع.
  - حداثة الموضوع وقابلية البحث فيه.



**مجال وحدود الدراسة:**

يتمثل مجال الدراسة في الجانب التطبيقي في تحليل تأثير تغير أسعار الفائدة على الودائع والقروض، لذلك فإن الإطار الزمني للدراسة يغطي الفترة 2004-2018 على بنك AGB بناء على معلومات من تقارير السنوية للبنك.

**منهج وأدوات الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بأسعار الفائدة ونظرياتها وأثرها على حجم الودائع والقروض، بالإضافة إلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لاختبار تأثير سعر الفائدة على حجم القروض والودائع وذلك باستخدام برنامج Spss لتحليل البيانات التي تم جمعها من التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر.

**أدوات ومصادر والبيانات:**

تستمد الدراسة بياناتها فيما يخص مختلف المتغيرات الداخلة في النماذج القياسية من إحصاءات بنك AGB من خلال تقارير سنوية والمراجع والكتب التي صدرت في هذا المجال، النشرات والمجلات العلمية المتخصصة والبحث عن طريق الإنترنت.

**صعوبات البحث:**

من معوقات التي واجهتنا في الدراسة هي:

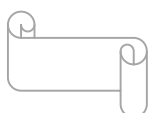
- كون الموضوع موسعا ولا يمكن الإلمام بكل جوانبه.
- تداعيات جائحة فيروس كورونا على التعليم العالي والدراسة عن طريق الدفعات.
- صعوبة الحصول على المعلومات الميدانية المساعدة في انجاز دراسة حالة خاصة مع وجود فكرة أسرار البنك والمحافظة عليها، فهذا ما أدى بنا إلى الاستعانة بتقارير السنوية للبنك AGB عن طريق الإنترنت. وكل هذه الاعتبارات وغيرها، كانت بمثابة المشاكل الأساسية والعراقيل الانجاز كافة تطلعات هذه المذكرة.

**الدراسات السابقة:**

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين والباحثين بدراسة موضوع سعر الفائدة وتأثيرها على الودائع والقروض، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت الموضوع محل الدراسة وإن لم تكن في نفس المنظور (على المستوى الجزئي).

**1- دراسة الطاهر النويران ، " قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في**

**البنوك في التجارية - دراسة حالة بنك القاهرة عمان، 2017** ، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر سعر الفائدة على القرارات المتعلقة بحجم الودائع المصرفية ، و معرفة أثر التغيرات في حجم الودائع المصرفية ولتحقيق ذلك قام الباحث بالتطبيق على بنك القاهرة - عمان و جمع البيانات اللازمة عن المدة 2015/2011 من التقارير السنوية للبنك، من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية





بين متغير سعر الفائدة و حجم الودائع للأجل و حجم الودائع للتوفير، وكذلك وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية وعلى اختلافها وحجم القروض المصرفية .

## 2- دراسة عقبي لخضر، " أثر سعر الفائدة الحقيقي على الادخار - دراسة قياسية لحالة الجزائر

2020/04/01"، تهدف هذه الدراسة لقياس مدى استجابة الادخار في الجزائر للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة 2018/1994 ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الادخار في الجزائر خلال فترة الدراسة يتأثر بالادخار لفترة إبطاء ثاني وسعر الفائدة الحقيقي لنفس الفترة وتوجد بينهم علاقة عكسية.

3- دراسة موساوي أمال، جاب الله مصطفى، " أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر - دراسة قياسية، 2019"، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2017/1980 وخلصت الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل بين المتغيرين أي العلاقة التوازنية على المدى الطويل بالإضافة إلى تأثير سعر الفائدة على التضخم وهو تأثير غير متمثل في المدى الطويل في الجزائر.

4- دراسة بن عزة جلييلة، " سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية، 2017" يدرس هذا البحث العلاقة بين تغيرات سعر الفائدة الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014/2006، باستخدام أسلوب تحليلي، من نتائج هذا البحث أن سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها على ضبط الكتلة النقدية فقط.

5- دراسة بن بوزيد سليمان، " النمذجة القياسية تأثير حجم الودائع على الأداء الائتماني للبنوك التجارية -حالة الجزائر خلال فترة 2015-2002"، تهدف هذه الدراسة وباستخدام أسلوب النمذجة القياسية لتحديد تأثير متغير حجم الودائع على متغير حجم الائتمان للبنوك التجارية حالة Societe General Banque بناء على اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك واختبار السببية وتقدير معادلة الانحدار واختبار المعنوية الإحصائية لنتائج هذا التقدير، وخلصت الدراسة وجود علاقة تأثير بين حجم الودائع وحجم الائتمان المصرفي.

6- دراسة غازي عبد المجيد الرقيبات، تركي محجم الفوز، " أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية، 2016"، هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية و حجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية للفترة 2014/1985 لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ( OLS ) لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة، نتائج هذه الدراسة تلخصت في أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ولكن بعد أخذ الفروق الأولى نجد أن متغيرات الدراسة أصبحت مستقرة و ساكنة و كذلك لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية و حجم الودائع لدى البنوك الأردنية، وكذلك وجود علاقة موجبة بين معدل الفائدة وحجم التسهيلات الائتمانية ووجود علاقة سالبة بين معدل الفائدة و حجم الودائع .

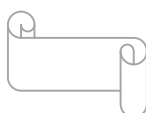
أهم ما تختلف به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:



مع الأهمية العلمية والعملية للدراسات السابقة إلا أن هذه الدراسة تتميز بأخذ أحد المصارف الخاصة في الجزائر بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria وهو مصرف كويتي أنشئ عام 1960، بناء على معلومات من تقارير سنوية لهذا البنك خلال الفترة 2004/2018، ونأمل أن تسهم هذه الدراسة في شرح جوانب الظواهر المدروسة والوصول إلى نتائج ذات فائدة في تحديد أثر تغيرات سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض.

### خطوات البحث:

على ضوء ما سبق، سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي: الفصل الأول عبارة عن دراسة نظرية عن سعر فائدة، مفهومها، خصائصها وأهدافها وأهم النظريات المفسرة لها، وكذا مصادرها ومخاطرها. أما الفصل الثاني تطرقنا فيه مفاهيم حول الودائع والقروض، خصائصها وأهميتها العوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى توضيح تأثير سعر الفائدة على كل منهما. وأخيرا يأتي الفصل الثالث الذي خصص للدراسة الميدانية حول مدى تأثير سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض من خلال تحليل البيانات المستمدة من تقارير السنوية للبنك محل الدراسة واختبار الفرضيات.



الفصل الأول: الإطار النظري

سعر الفائدة.

**الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الفائدة.****تمهيد:**

يعتبر سعر الفائدة من المواضيع التي أثارت الجدل والنقاش بين المفكرين والباحثين الاقتصاديين عبر تاريخ الفكر الاقتصادي سواء فيما يخص مدى أهميته ودوره ونطاق تأثيره في النشاط الاقتصادي أو تبرير التعامل به ومشروعيته في الجانب الإسلامي، كما يمثل أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها حساسية والتي تؤثر على النشاط الاقتصادي.

إلا أنه وجد اختلاف فكري كبير حول كيفية تحديده وتأثيره على الاقتصاد وكان تفسيره من خلال نظريات مختلفة ومتعاقبة فكل فسرهما من وجهة نظره الخاصة، فاختلفت الأفكار والآراء حول هذا المتغير الفعال الذي شغل اهتمام الاقتصاديين منذ العصور.

ومن خلال هذا الفصل سوف نلقي الضوء على كل ما يتعلق بمفهوم سعر الفائدة وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

**المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الفائدة.**

**المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الفائدة.**

**المبحث الثالث: استخدامات وأهمية سعر الفائدة أثارها ومخاطرها.**

**المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الفائدة.**

يعد سعر الفائدة من أهم المتغيرات التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق أهدافها إلا أن ذلك يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تطور النظام المالي والمصرفي فهي تختلف باختلاف مستوى تطور كل بلد، كما أن نجاح سعر الفائدة في تحقيق أهدافه يعتمد على مدى تطور وتوسع القطاع الخاص وهذا الأمر مختلف في الدول المتقدمة كما في الدول النامية.

**المطلب الأول: تعريف سعر الفائدة وخصائصها.**

**الفرع الأول: تعريف سعر الفائدة.**

بعد تطور مفهوم سعر الفائدة عبر الأزمنة واختلافه باختلاف الظروف والنظم الاقتصادية التي تناولته، تعددت الآراء حول تعريفه، وأهم هذه التعاريف ما يلي:

1- المفهوم اللغوي: الفائدة هي اسم وجمعها فوائد وتعني المال الثابت أو ما يستفاد به من علم أو عمل أو غيره، والفائدة هي ربح المال في زمن محدد ويسعر محدد، والفائدة في اللغة تعني الزيادة. (نمارق هاشم حسين، 2015، صفحة 09).

2- المفهوم الاصطلاحي: سعر الفائدة هو المتغير الاقتصادي الذي يوفق بين المقرضين والمقترضين في العلاقات التمويلية، حيث يدفعه المقرض كتكلفة نظير استخدام الأموال المقرضة لفترة زمنية محددة، ويأخذه المقرض كإيراد من القروض التي يمنحها، حيث أنه إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الإقراض. (جليلة، 2017، صفحة 178).

3- يورد الاقتصاديون مجموعة تعريفات لسعر الفائدة أهمها الفائدة هي إيراد رأس المال المودع لدى البنك، أو إذا شئنا أن نميز بين الفائدة المقبوضة والفائدة المدفوعة نقول: إن الفائدة هي إيراد النقد، وقد جرت العادة أن تحدد الفائدة بنسبة معينة ثابتة (الجزار، 1985، صفحة 234).

كما يعرف على أنه ثمن التخلي عن النقود أو رأس المال، ويعد من أهم المتغيرات في السياسة النقدية التي تؤثر على سوق الأوراق المالية. (مريم، 2018، صفحة 163).

كما عرفه كينز على أنه ثمن النقود، أو السعر الذي يحصل عليه الفرد مقابل التنازل عن استخدام النقود السائلة التي يمتلكها (كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، 2012، صفحة 105).

4- وكان موقف الإسلام من التعامل بالفائدة مخالفا لما نصت عليه التشريعات الوضعية في الدول بتقنينها ورسم طرق التعامل بها، وإن تم حضرها عندما يتعلق الأمر بالقرض بين الأفراد، فلا حرج فيها لما يكون أحد الطرفين بنكا أو مؤسسة مالية، إلا أن فقهاء الشريعة الإسلامية لطالما وقفوا بالمرصاد لهذه الآفة، وحاربوها بشتى الوسائل، ذلك لأن الله قد أذن لنفسه ولرسوله بمحاربة المتعاملين بالربا (زكية، 2016/2015، صفحة 03)، ورفضوها وهذا الرفض لم يتم مباشرة بل مرة على عدة مراحل (يمينة، 2011/2010، صفحة 17/16):

- المرحلة الأولى: يقول تعالى في سورة الروم: ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ الآية 39 (القران الكريم ).  
وقد بينت هذه الآيات أن الربا غير مرغوب فيه، في حين رغبت في الزكاة وذكرت ثوابه.
  - المرحلة الثانية: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا \* وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ الآية 160 - 161 (القران الكريم ).  
هذه الآيات اكتفت بذكر تحريم الربا على اليهود، إلا أن التحريم القطعي لم ينزل بعد.
  - المرحلة الثالثة: قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (130) وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (131) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (132) ﴾ الآية 130-132 (القران الكريم ).  
في هذه الآيات اقتصر التحريم كما هو ملاحظ على الأضعاف المضاعفة، ولو بقي كذلك لحرم الربا في حال أخذه أضعافا مضاعفة ولكن الآيات التالية سوف تحسم الأمر بحكم التحريم القطعي.
  - المرحلة الرابعة: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ \* يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ \* إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ الآية 275-277 (القران الكريم ).  
عقب نزول هذه الآيات حرم الربا، قليله وكثيره، بجميع أنواعه وأقسامه، فالآيات كانت حاسمة قطعية الدلالة، لا تحتاج إلى اجتهاد.
- والربا محرم في كل الشرائع السماوية (محمد ي.، 1996، صفحة 37)، ان الأسباب التي أدت بالخالق عز وجل إلى تحريم الربا كثيرة منها التي نعلمها ومنها إلى قد نجهلها وهو الحكيم الذي له في كل ما يشرع حكمة سواء أدركها بنو آدم أم لم يتسنى للعقل البشري ادراكها، كما أن الربا يقضي على روح التعاون بين الناس ويولد بينهم الأحقاد والعداوات بسبب استغلال الذين قست قلوبهم وماتت ضمائرهم للمحتاجين أسوء استغلال (زكية، 2016/2015، صفحة 04).
- الفرع الثاني: خصائص سعر الفائدة.**
- لسعر الفائدة جملة من الخصائص نجمل أهمها فيما يلي:
- متغير نقدي يؤثر على كل من العرض والطلب على النقود ويؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى دخول الأفراد والشركات.

- هو ثمن سلعة النقود فإذا اعتبرنا الأجر هو ثمن سلعة العمل والريح هو ثمن سلعة رأس المال، والإيجار هو ثمن التخلي عن الأرض فالنقود عندما يقرضها الشخص للمصرف سوف يحصل على ثمن، لذلك فإن سعر الفائدة هو ثمن تخلي المستثمر عن أمواله لفترة زمنية معينة.
  - يتحدد سعر الفائدة استناداً للعوامل التالية:
  - مستوى العرض والطلب على النقود، فكلما ازداد عرض النقد انخفض سعر الفائدة بالمقابل إذا زاد الطلب على النقد ارتفع سعر الفائدة.
  - يؤثر مستوى الربحية الوطنية على سعر الفائدة فكلما ازدادت الأرباح كلما أدى ذلك لرفع سعر الفائدة، والمقابل يؤدي انخفاض الأرباح لتخفيض سعر الفائدة.
  - معدل التضخم: يؤثر معدل التضخم على سعر الفائدة، وعادة ما يرى الاقتصاديون ضرورة تجاوز سعر الفائدة لمعدل التضخم.
  - يؤثر سعر الفائدة على الادخار والاستثمار، وهو يشجع الادخار إذا كان مرتفعاً ويشجع الاستثمار إذا كان منخفضاً لذلك يجب أن يكون متوازناً بين الادخار والاستثمار بحيث يوفر العوائد لأسعار الأموال ويوفر الربح للمستثمرين.
  - يحقق سعر الفائدة التوازن بين العرض والطلب، فإذا ازداد الطلب على النقود ارتفع سعر الفائدة وإذا ازداد عرض النقد نخفض سعر الفائدة.
  - يساهم سعر الفائدة في زيادة معدل النمو الاقتصادي، أي أن تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم الأمر الذي يؤدي لتشغيل العاطلين عن العمل ويزيد حجم الإنتاج مما يؤدي لرفع معدلات النمو ويطراً التحسن على الدخل.
- إن هذه الخصائص توضح لنا مدى أهمية سعر الفائدة في الاقتصاد الوطني (كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، 2012، صفحة 184).

### المطلب الثاني: أسباب وجود سعر الفائدة.

- يرى إيوجين فون بوم بافيرك (Baverk) في كتابه رأس المال والفائدة 1921، أنه لمعرفة أسباب وجود سعر الفائدة يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية: لماذا تبدل كمية كبيرة من سلعة مستقبلية مقابل كمية أقل لسلعة حالية؟ أو لماذا تكون السلع الحالية أكبر قيمة من السلع المستقبلية؟ والإجابة على هذا التساؤل تكمن في دوافع اقتصادية، وسيكولوجية وأخرى تكنولوجية ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- توقع الأفراد تكون الموارد في المستقبل أقل ندرة مما هي عليه الآن، والدخل المتوقع في المستقبل سوف يرتفع والسلع المستقبلية لا تسد الحاجة الحالية ولكن السلع الحالية والتي تكمن في النقود فهي تشبع الحاجة في الحاضر والمستقبل.



- الانخفاض المنتظم لتقدير الحاجة في المستقبل، أو انخفاض قيمة المنفعة التي نجنيها من تأجيل الحاجة وهذا الفارق بين المنفعة الحالية والمستقبلية وعدم وانعدام التصور وعدم الاطمئنان للحياة في المستقبل ويضعفون تفضيل الحاجة للمستقبل ويتم التعبير عنه بسعر الفائدة (لخضر، 2020، صفحة 67).

المطلب الثالث: أنواع سعر الفائدة ووظائفها.

الفرع الأول: أنواع سعر الفائدة.

تنقسم أسعار الفائدة إلى ما يلي:

- **سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي:** يعرف سعر الفائدة الاسمي على أنه سعر الفائدة المعلن، أي سعر الفائدة الذي يدفعه المستثمرون عند اقتراض المال. بينما يعرف سعر الفائدة الحقيقي هو السعر الفائدة المصحح بعد أثر التضخم، وبالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي يقيس التكلفة الحقيقية للاقتراض ويحدد حجم الاستثمار.

ويتم حساب سعر الفائدة الحقيقي حسب فيشر كالتالي:

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم (السمهوري، 2012، صفحة 107).

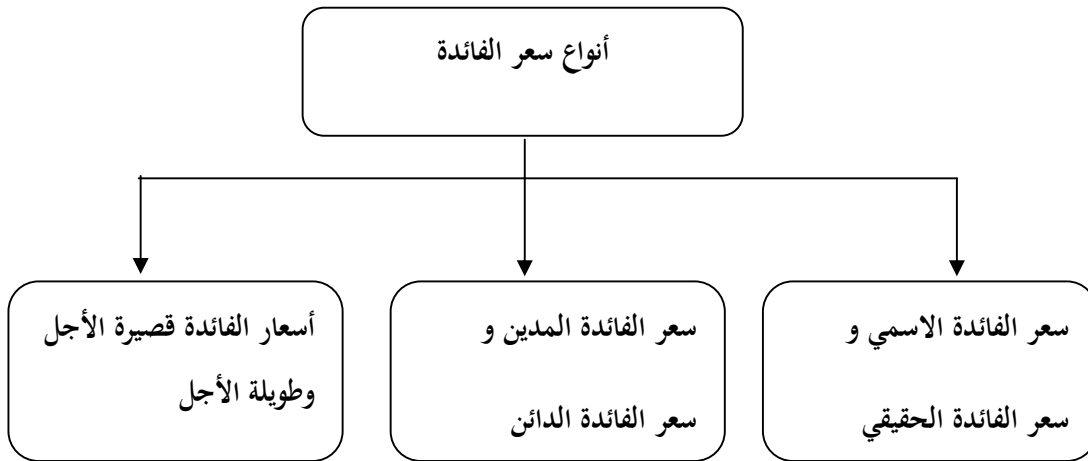
- **سعر الفائدة المدين وسعر الفائدة الدائن:** يعد البنك المركزي الجهة المسؤولة عن تحديد أسعار الفائدة المصرفية الدائنة و المدينة، تعرف أسعار الفائدة الدائنة على أنها المكافآت التي تدفع على الودائع الثابتة وودائع الادخار أي بمثابة العوائد النقدية التي يحصل عليها المودعون لقاء تخليهم عن السيولة النقدية خلال مدة زمنية معينة، في حين تعرف أسعار الفائدة المدينة بأنها الكلفة التي يتحملها المقترض عند اقتراضه الأموال من البنك، وتعتمد في تحديدها أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع من البنوك للحصول على الأموال من ذوي الأموال الفائضة (المدخرين) وكذلك على سعر إعادة خصم البنك المركزي (موساوي و جاب الله، 2019، صفحة 123).

- **أسعار الفائدة قصيرة الأجل و طويلة الأجل :** هناك اختلاف بين أسعار الفائدة وفقا لأجال استحقاقها فهناك أسعار الفائدة الخاصة بالسندات ذات آجال الاستحقاق المتنوعة، كما أن هنالك أسعار الفائدة الخاصة بسندات الخزينة ذات 90 يوما، وسندات الخزينة ذات العام الواحد وذات 30 عاما، ويشير مصطلح هيكل أسعار الفائدة إلى آجال الاستحقاق الخاصة بهذه السندات وبآجال مختلفة، فهناك قروض للتمويل ذات الليلة الواحدة والتي يكون استحقاقها ليوم واحد، كذلك هنالك بعض السندات النادرة ذات الاستحقاق الذي يفوق 90يوما، بينما هنالك سندات الخزينة ذات 90يوما والأوراق التجارية ذات 9 أشهر وسندات الحكومة ذات 30عاما وهكذا، والمقرض الذي يريد أن يقرض أموالا لفترة زمنية تتراوح ما بين يوم واحد و30عاما يجب أن يكون قادراً على إيجاد سندات تسمح له بالعمل وفق هذه المدة.

أن الاختيار بين مقاييس الأسعار للأجلين القصير والطويل، والمعدلات المتوقعة والمتحققة، غالبا تتم على أساس اعتبارات عملية وليست نظرية، فالسعر المتوقع لا يعمل به إلا أصحاب المعاملات الفردية، وفي هذه الحالة فإنه من المرجح أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية في الأجل الطويل (المتوقعة والمتحققة) متباعدة جدا،

فسعر الفائدة المتوقع لا يمكن حسابه بالنسبة للسنوات الأخيرة من المدة المعنية، وذلك لأن التضخم لم يحدث بعد، وبهذا يتعين على المحللين أن يستخدموا استقصاء أو تنبؤ من نوع آخر للأسعار من أجل تكوين سعر فائدة حقيقي، ومن ناحية أخرى فإن الذين يشترون الأوراق المالية الحكومية التي مدتها ثلاث شهور يخطئون عموماً في تنبؤاتهم بمعدل التضخم في هذه المدة، وفي هذه الحالة فإن أسعار الفائدة الحقيقية في الأجل القصير (المتوقعة والمتحققة) ربما لا تكون متباعدة كثيراً فالهيكل الزمني لمعدلات الفائدة يتمثل في تلك العلاقة بين الفائدة النسبية والسندات مثلاً في مدة معينة (t) وهناك فرضية أولية والتي بمقتضاها تكون الأسواق كاملة، أي يكون للمستثمرين توقعات عقلانية غير مميزة من ناحية الخطر، فلا تكون تكلفة للمبادلات ولا تكلفة للمعلومات، ومن هذا المنطلق فإن (نظرية التوقعات) ترى وتتبنى أن المعدلات المتوقعة بواسطة هذا السوق تكون متساوية للأجل القصير نسبياً، أما المعدل الطويل الأجل فهو عبارة عن متوسط هندسي للمعدل القصير الحاضر، و المعدلات القصيرة المتوقعة للمدة المستقبلية أو بذلك تدعى العلاقة بين الفوائد من مختلف الاستحقاقات على النوع نفسه من السندات بالهيكل الزمني لأسعار الفائدة (نمارق هاشم حسين، 2015، صفحة 16/15).

#### الشكل رقم 01-01: يوضح أنواع سعر الفائدة.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

#### الفرع الثاني: وظائف سعر الفائدة.

تنظر الوحدات الاقتصادية بكل دقة وحذر لسعر الفائدة لأنه سوف تقرر حجم الاستثمارات وتكلفة الفرصة البديلة ومجالات الاستثمار، استناداً لذلك يقوم سعر الفائدة بالوظائف التالية:

- يضمن سعر الفائدة تدفق الأموال من المؤسسات ذات الفائض (المدخرة) إلى المؤسسات ذات العجز (المستثمرة) وهذا ما يشجع على زيادة الادخار لأغراض الاستثمار مما يؤدي لزيادة الإنتاج وخفض معدلات البطالة.
- يعد سعر الفائدة جزءاً من نسبة التكلفة للمستثمرين، فكما ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على النقود وارتفعت تكاليف الصناعة الوطنية وارتفعت الأسعار وانخفضت درجة المنافسة وأثر ذلك على الدخل والاستهلاك.

- يوجه الاستثمارات نحو المجالات المربحة وهذا ما يسمى بالاستخدام الكفاء لرأس المال بينما المجالات ذات الربحية المتدنية لا يقبل الأفراد على الاستثمار بها فيحصل التخصص الإنتاجي أو الصناعي.
  - يساهم سعر الفائدة في تنمية وتطوير الشركات ذات الكفاءة العالية بالمقابل يؤدي لإفلاس الشركات ذات الكفاءة المتدنية الأمر الذي يؤدي لتشجيع الإبداع والاختراع وتحفيز الطاقات الخلاقة في الاقتصاد الوطني.
  - يؤدي الائتمان لتنشيط وتطوير المؤسسات المصرفية وزيادة حصتها من الناتج الوطني وزيادة أرباحها عن طريق سعر الفائدة الأمر الذي يؤثر في توزيع الناتج بين القطاعات الإنتاج الخدمي.
  - وإن هذه الوظائف المادية والمعنوية لسعر الفائدة سوف تحقق الاستخدام الكفاء لرأس المال وتنمية القطاعات القوية على حساب القطاعات الضعيفة (كنعان، النقود و الصيرفة والسياسة النقدية، 2012، صفحة 385).
- المطلب الرابع: العوامل المؤثرة والمحددة لسعر الفائدة.**

بما أن سعر الفائدة هو متغير نقدي ويؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية، فهو يأخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل منها ما تؤثر على سعر الفائدة ومنها ما تحددها لأنها لا تحدد تلقائياً.

**الفرع الأول: العوامل المؤثرة في سعر الفائدة.**

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في سعر الفائدة إلى قسمين الأول هي العوامل المؤثرة والأخر العوامل الغير المؤثرة ويمكن بيان ذلك بشيء من التفصيل كما يلي: (نمارق هاشم حسين، 2015، صفحة 18/17)

**العوامل المباشرة:** وتتخلص في العوامل بما يلي:

- السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية المتبعة في أي بلد على عرض نقد العملة في التداول وكذلك على الودائع تحت الطلب من خلال ممارسة السلطة النقدية لدورها في تحديد حجم النقود في الاقتصاد، إذ أن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة واحتمال ارتفاع عجلات التضخم والعكس بالعكس.

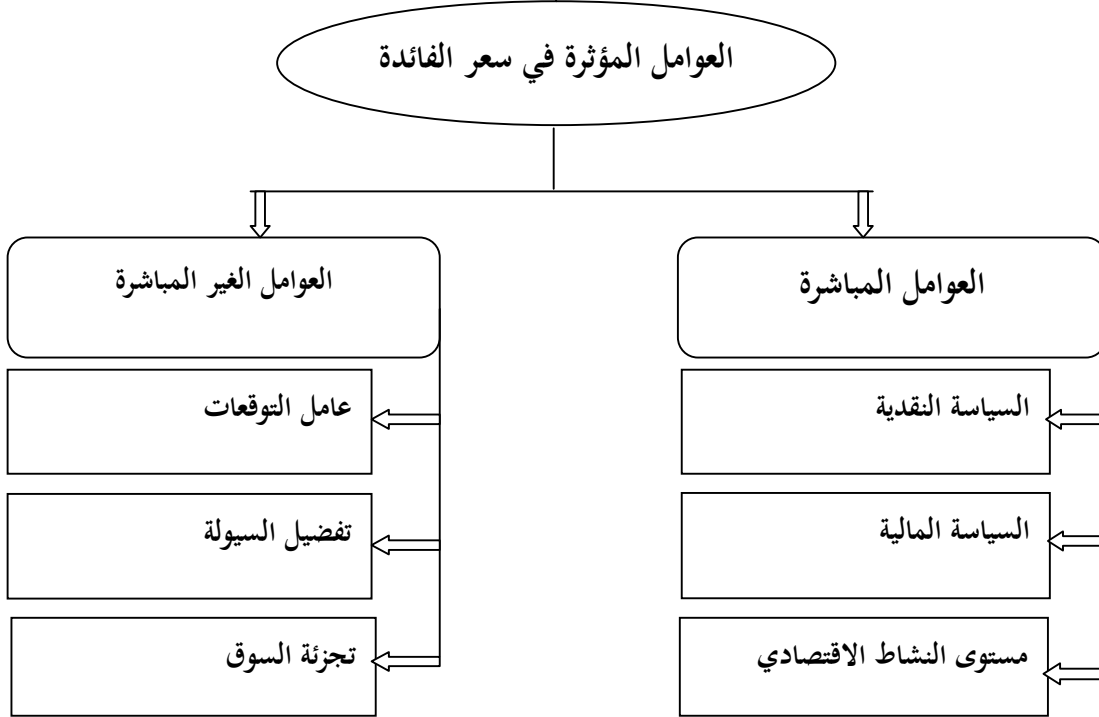
- السياسة المالية: إن زيادة حجم الدين العام للبلد بسبب سياستها الاتفاقية يؤدي بها حتما إلى الاقتراض من المصارف الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في حالة ثبات العوامل الأخرى.
- مستوى النشاط الاقتصادي: يتأثر هيكل أسعار الفائدة بمستوى النشاط الاقتصادي، إذ أن ارتفاع وتيرة النمو في الاقتصاد يعني زيادة الطلب على الأموال ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة لاسيما عندما يرافق ذلك ارتفاع معدلات التضخم وتوسع عرض النقد الناتج عن إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس (Gavurova, Kristina, Zoltan, & Martina, 2019, p. 03).

**العوامل الغير مباشرة:** وتتمثل بما يأتي (عمر و حمود، 2008، صفحة 96):

- عامل التوقعات: تتأثر أسعار الفائدة بتوقعات المستثمرين التي تتأثر بمعدلات التضخم المتوقعة.
- تفضيل السيولة: إذا كانت الأوراق المالية الطويلة الأجل تحقق عائدا أكبر من الأوراق المالية القصيرة الأجل فإن ذلك يؤثر في أسعار الفائدة.

- تجزئة السوق: إن كل من المقترضين والمقرضين له أجل استحقاق مفضل لديه أي أن شكل منحني الناتج يعتمد على ظروف العرض والطلب في الأسواق الطويلة والقصيرة الأجل.

الشكل رقم 01-02: يوضح العوامل المؤثرة في سعر الفائدة.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

#### الفرع الثاني: العوامل المحددة لسعر الفائدة.

إن أسعار الفائدة لا تتحدد بشكل تلقائي وإنما تتحدد وفق السياسة النقدية التي يتبناها البلد، إذ تعمل البنوك المركزية على تحديد مستوى معين للفائدة مع أخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة، ولتوجيه هذه الأسعار في الاتجاه الصحيح تعتمد البنوك المركزية عادة على العديد من المتغيرات لتحقيق هذا الهدف، لذا فإن العوامل الأساسية التي تحدد مستوى معدلات الفائدة هي كالتالي:

1- تجهيز الأموال من المدخرين بكل أصنافهم.

2- الطلب على الأموال من الشركات لتمويل الاستثمارات المختلفة.

3- صافي عرض الحكومة من الأموال والطلب عليها.

ويتمثل خطر سعر الفائدة بالكلفة التي تتحملها المؤسسة المالية والتي تفوق العائد من الاستثمار في الموجودات، فالمؤسسات المالية تحقق أرباحها من الأجر التي تتقاضاها لقاء الخدمات التي تقدمها، ومن الفرق بين سعر الفائدة الذي يحصل عليه من المقترض وسعر الفائدة الذي تمنحه للمودعين، هذا الفرق بين سعري الفائدة يطلق عليه الهامش Spread وهو يشكل المبلغ الذي تغطي به المؤسسات المالية نفقاتها وما يتبقى يمثل الربح، فأني تذبذب أو تغير في هذا الهامش يشكل خطر على المؤسسة المالية يطلق عليه خطر سعر الفائدة.

وبذلك فإن سعر الفائدة السوقي أو الاسمي يتكون من سعر الفائدة الخالي من المخاطرة مضافا إليه التضخم، مخاطر عدم التسديد، مخاطر السيولة مخاطر الأجل أو الائتمان (عمر و حمود، 2008، صفحة 95)، ويمكن التعبير عن هذه المتغيرات عن طريق المعادلة التالية:

$$i = RFI + INF + DEF + LIQ + MAT$$

$i$  = سعر الفائدة الاسمي السائد في السوق.

$RFI$  = سعر الفائدة الخالي من المخاطرة.

$INF$  = علاوة التضخم.

$DEF$  = علاوة مخاطر الإفلاس.

$LIQ$  = علاوة السيولة.

$MAT$  = العلاوة المتعلقة بطول فترة الاستحقاق (نمارق هاشم حسين، 2015، صفحة 18).

### المبحث الثاني: النظريات المفسرة للفائدة.

إن تطور سعر الفائدة عبر الأزمنة بحيث اختلف باختلاف الظروف والنظم الاقتصادية التي تناولته هناك العديد من النظريات التي تفسر سلوك سعر الفائدة وتبرر هذه التغيرات الحاصلة به، قد أثار بعض الاقتصاديين في العصر الحديث نظريات كثيرة لتبرير الفائدة، وقد اشتركت هذه النظريات في أن المقرض يستحق عائد مقابل المبلغ الذي قام بإقراضه وهو ما يسمى بسعر الفائدة.

**المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة.**

تميزت الفترة التي ظهرت فيها النظرية التقليدية (خلال القرن الثامن عشر) بالاهتمام بمشكلكتي الثروة والقيمة من خلال التفكير في الوسائل التي تنمي الثروة وتحت عليها في وقت لم تعتبر النقود أكثر من كونها عربة لنقل القيم، أو سيادة مبدأ حيادية النقود (يمينه، 2010/2011، صفحة 19).

معدل الفائدة بالنسبة للسنة الكلاسيكية، هو العامل الذي يسير بطلب التوظيف والاستعداد للاادخار إلى التوازن (هني و نهاد، 1991، صفحة 253).

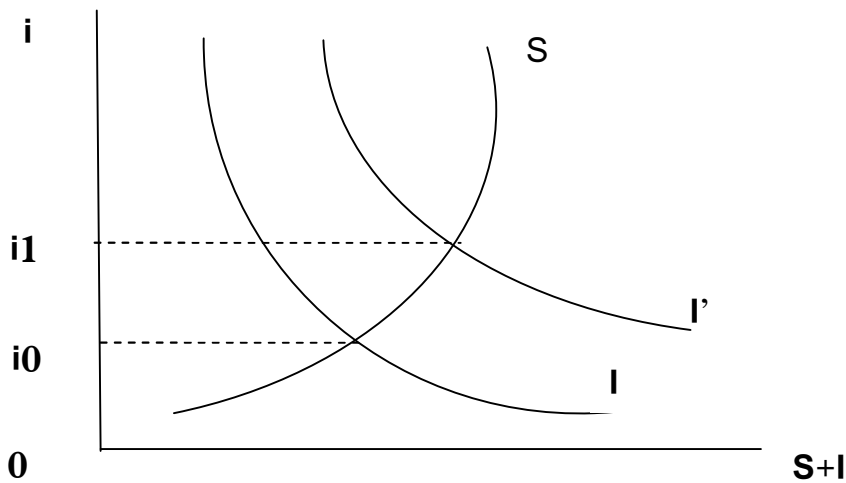
تعرف هذه النظرية بنظرية الادخار والاستثمار لسعر الفائدة (فضيل و ساحل، 2009، صفحة 03)، ومن رواد هذه النظرية Ricardo, Hume, Fisher وآخرين (المعموري، صفحة 289)، و تم تطويرها و تنقيحها بواسطة الاقتصاديين: Walras Pigou, Taussig.

### محتوى النظرية:

وفقا للنظرية الكلاسيكية فسعر الفائدة إنما هو عبارة عن العلاوة التي يجب أن تدفع للأفراد لاستمالتهم لتأجيل الاستهلاك الحاضر والقيام بعرض المدخرات (الرقبيات و الفوز، 2016، صفحة 804)، في حين أن سعر الفائدة هو سعر الموارد القابلة للاستثمار الذي يتساوى عنه الاثنان (كينز و عيداروس، 2010، صفحة 222)، ومن ثم فإن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار، وعليه فإن سعر الفائدة يتحدد تلقائيا بتحقيق التوازن بين العرض وطلب رأس المال، وفي الشكل رقم 01 - 03: يشير منحنى الادخار (S) إلى

العلاقة الطردية مع سعر الفائدة (i)، أما منحنى الاستثمار (I) فيشير إلى العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، ويتحدد سعر الفائدة تبعاً للتغيرات الحاصلة في كل من الادخار والاستثمار، إذ تؤدي زيادة الاستثمار متمثلة بانتقال منحنى الاستثمار (I') إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى (i1)، فيندفع الأفراد إلى زيادة مدخراتهم حين يعود التوازن التلقائي من جديد بين الادخار والاستثمار، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الادخار على الاستثمار، يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، وتستمر هذه الزيادة حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار (فضيل و ساحل، 2009، صفحة 03).

الشكل رقم 01-03: النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة.



المصدر: (فضيل و ساحل، 2009، صفحة 03).

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة:

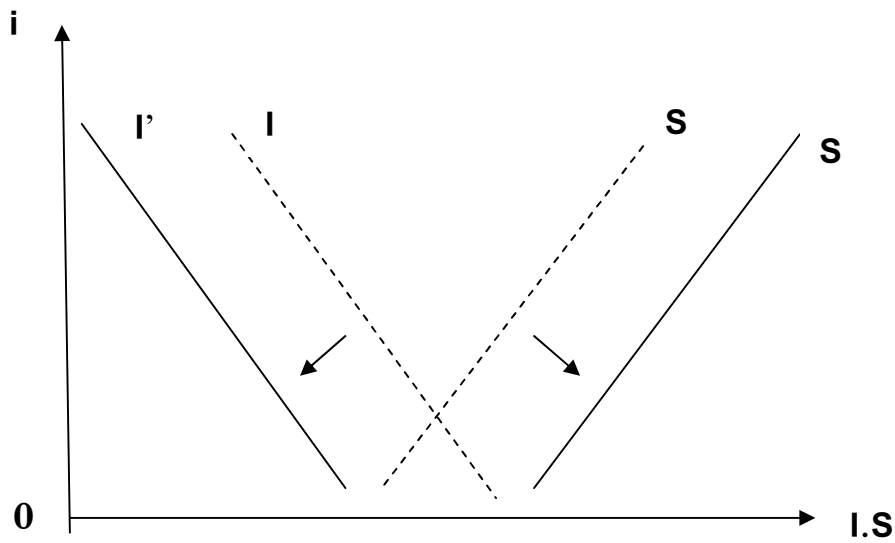
انطلاقاً من الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية فإن أهم الانتقادات الممكنة توجيهها لهذه النظرية

هي:

- إن أهم انتقاد يمكن أن يوجه إلى هذه النظرية هو أن الكلاسيك يفرضون ثبات حجم الدخل القومي، ذلك أن النظرية تستبعد أثر تغيرات الدخل على الادخار، أي استقلال منحنى الادخار عن منحنى الاستثمار، إلا أنه في الواقع أن منحنى الادخار يتوقف على منحنى الاستثمار، وهو ما يتم عن طريق الدخل القومي، ذلك أن الدخل دالة في الاستثمار، كما أن الادخار دالة في الدخل.
- أن النظرية الكلاسيكية تنظر للنقود على أنها مجرد وسيط في التبادل.
- لقد ركزت النظرية الكلاسيكية بشكل خاص على الادخار والاستثمار وأهملت العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على سعر الفائدة وبالتحديد العوامل النقدية حيث أن قدرة الجهاز المصرفي على التوسع في الائتمان مثلاً.
- عند الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار بعين الاعتبار، يصبح من غير المنطقي القول ان سعر الفائدة كفيلاً بتحقيق التوازن بينهما كما افترض الكلاسيكيون حيث يمكن في هذه

الحالة أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تساوي الادخار مع الاستثمار عندما يكون الأول أكبر من الأخير، أي أن منحنى الادخار قد لا يتقاطع مع منحنى الاستثمار عند مستوى موجب للفائدة وكما هو مبين في الشكل رقم 01-04، وتتحقق هذه الحالة في حالة الكساد الاقتصادي عندما يطغى التشاؤم على توقعات المستثمرين و المدخرين فالمستثمرون لا يتوقعون عوائد مجزية لاستثماراتهم فينتقل منحنى الاستثمار إلى اليسار، أي من (I) إلى (I') و المدخر لا يوقع ضمان عمله في المستقبل فينتقل منحنى الادخار إلى اليمين أي (S) إلى (S') فلا يقاطع المنحنيان مهما انخفض سعر الفائدة.

الشكل رقم 01-04: يوضح إمكانية عدم توازن الاستثمار والادخار في النظرية الكلاسيكية.



المصدر: (فضيل و ساحل، 2009، صفحة 05).

وفي الأخير فإن النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة تهتم بتوازن في القطاع الحقيقي، فهي نظرية تيارات وليس أرصدة، وعليه ففي اقتصاد نقود كعالمنا الحالي فإن هذه النظرية ليست واقعية كفاية (فضيل و ساحل، 2009، صفحة 05).

المطلب الثاني: نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض.

إن نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض إنها تعرف أيضا بنظرية سعر الفائدة الكلاسيكية الحديثة وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي الشهير وكسيل knut wicksell وقد تم تطوير و تنقيح هذه النظرية بواسطة مجموعة من الاقتصاديين السويديين هم: (Eric Lindahl Bertil ohlin، Hansen، H.Rebertson). والفرضيات التي يسلم بها أنصار هذه النظرية هي عرض على أساس كل من الوحدات الحقيقية والوحدات النقدية، وهي تعترف بدور الحيوي التي تلعبه النقود في لاقتصاد الحديث، وتأخذ بحسبان الائتمان المصرفي كمبرك للنقود المعروضة وبالتالي فهي تؤثر على سعر الفائدة، وهناك دور الاكتناز (الأرصدة النقدية العاطلة) كعامل مؤثر في طلب على الأرصدة المعدة للاقتراض.

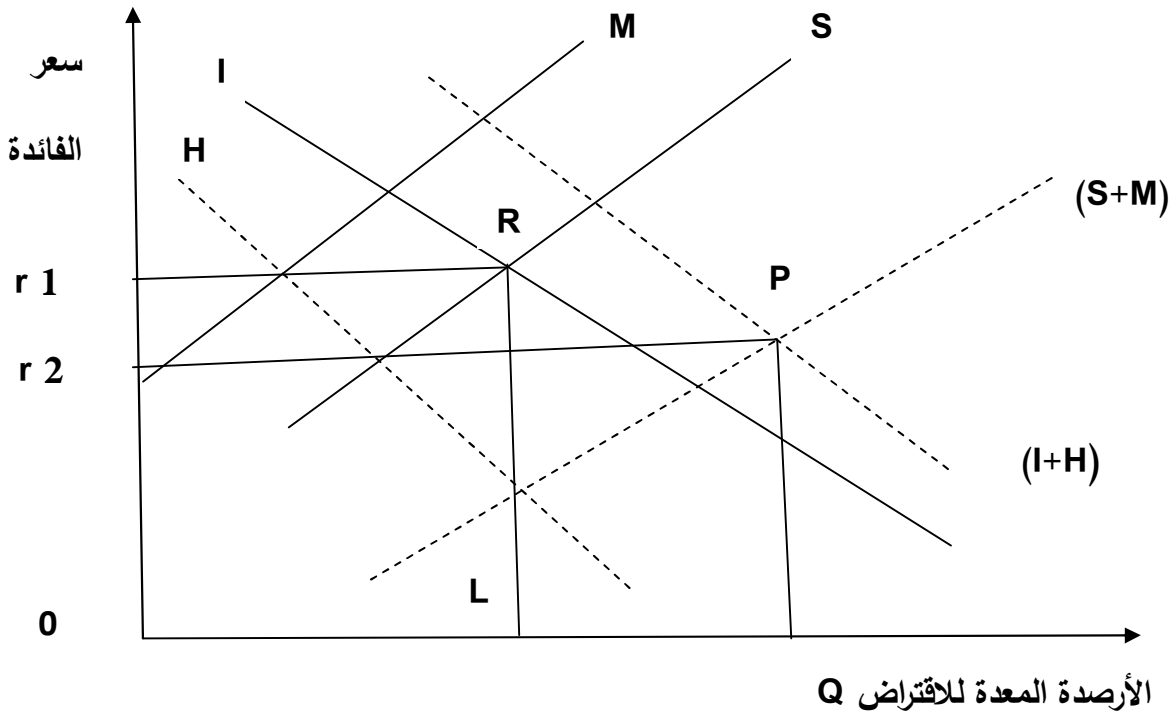


إذ يتحدد سعر الفائدة بتقاطع طلب الأرصدة المعدة للاقتراض مع عرضها وعليه فإن التذبذبات في سعر الفائدة تنشأ من التغيرات إما في طلب القروض أو في عرض النقود أو أرصدة الائتمان المتوفرة للاقتراض، والأرصدة المعدة للاقتراض فإنها تعني مجموعة النقود المعروضة والمطلوبة في أي وقت في سوق النقود. وعرض الائتمان أو الأرصدة المتوفرة للاقتراض أنها تتأثر بمدخلات الأفراد وبمقدار النقود الجديدة المضافة إلى عرض النقود (عادة خلال خلق البنوك الائتمان) خلال تلك الفترة. (نعمة و ميسر قاسم، 2010، صفحة 41)، وعليه فإن عرض الأرصدة المعدة للاقتراض إنما يتكون من لادخار (S) مضاف إليه النقود الجديدة (m)، مثل عرض النقود الناتجة من خلق الائتمان بواسطة البنوك التجارية وعليه فإن (S+m) هو العرض الكلي للأرصدة المعدة للاقتراض.

أما جانب الطلب للأرصدة المعدة للاقتراض فيحدد بطلب الاستثمار مضافا إليه طلب اكتناز النقود، ويجب ملاحظة انه إذا زاد طلب الأفراد لاكتناز النقود فسيقابل ذلك النقص في مقدار المعروض من الأرصدة، وبالمثل فإن انخفاض لاكتناز (Dis hording) سوف يؤدي إلى الزيادة في مقدار المعروض من الأرصدة المعدة للاقتراض، وباختصار فإن الطلب عليها إنما يتكون من الإنفاق الاستثماري مطروح منه طلب استثمار الأرصدة (I) مضاف إليه الاكتناز الصافي (H)، وعليه فإن (H+I) إنها عبارة عن الطلب الكلي للأرصدة المعدة للاقتراض، حيث يكون طلب على هذه الأخيرة هو (S+H) وعرض عليها هو (S+M)، فإن سعر الفائدة يتحدد عندما يتساوى (I+H) مع (S+M).

عليه فإن النظرية الأرصدة المعدة للاقتراض إنها تنظر إلى سعر الفائدة كأنه دالة في أربع متغيرات هي الادخار (S)، ولاستثمار (I)، والرغبة في لاكتناز (H)، وعرض النقود (m)، أي النقود المخلوقة حديثا أو الائتمان المصرفي (بما في ذلك عدم الاكتناز)، إذا  $S, r = F(I+H)$ ، M . (نعمة و ميسر قاسم، 2010، صفحة 42):

والشكل رقم 01-05: يوضح نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض.



المصدر: (نعمة و ميسر قاسم، 2010).

حيث يشير عرض الأرصدة المعدة للاقتراض بجانب العرض إلى:

- 1- المنحنى (M) ويمثل عرض النقود الائتمان المصرفي (بما في ذلك عكس الائتزاز، وتحرير الائتزاز)، وهو يتحدد إلى الأعلى موضحاً أن الائتمان المصرفي إنما هو مرن بنسبة لسعر الفائدة.
- 2- المنحنى (S) ويمثل الكميات المختلفة من المدخرات المتوافرة عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة. وينحدر المنحنى المذكور إلى الأعلى موضحاً أن هناك علاقة مباشرة أو طردية بين حجم المدخرات وسعر الفائدة، وكلما كان سعر الفائدة مرتفعاً زاد حجم المدخرات والعكس بالعكس. (نعمة و ميسر قاسم، 2010، صفحة 43)

3- أما المنحنى (S+M) فإنما يمثل مقدار العرض الكلي من الأرصدة المعدة للاقتراض والمتوافرة عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة، وقد تم الحصول على المنحنى المذكور ذاك عن طريق جمع كل من المنحنى (M) و (S) جمعا أفقياً، وينحدر إلى الأعلى موضحاً انه كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً زاد مقدار المعروض من الأرصدة المعدة للاقتراض والعكس بالعكس.

أما الطلب الأرصدة المعدة للاقتراض والمتمثلة بجانب الطلب فتشير إلى:

- 1- أن المنحنى (I) يمثل طلب لاستثمار، وينحدر إلى الأسفل موضحاً العلاقة العكسية بين الاستثمار والفائدة، ويعني ذلك انه كلما كان هذا الأخير مرتفعاً كلما كان الطلب الاستثمار منخفضاً والعكس بالعكس. (نعمة و ميسر قاسم، 2010، صفحة 44)

2- المنحنى (H) يوضح الرغبة في اكتناز النقود (مستوى لاكتناز)، وهو أيضا ينحدر إلى الأسفل موضحا انه كلما كان سعر الفائدة مرتفعا قل لاكتناز (الأرصدة النقدية العاطلة) والعكس بالعكس.

3- والمنحنى (I+H) إنما يمثل الطلب الكلي للأرصدة المعدة للاقتراض عند مستويات مختلفة لسعر الفائدة، وقد تم الحصول عليه عن طريق جمع كل من منحنى (I) و (H) جمعا أفقيا، وينحدر إلى الأسفل وذلك انه كلما كان سعر الفائدة منخفضا زاد الطلب على الأرصدة المعدة للاقتراض والعكس بالعكس.

ومن هنا منحنى طلب (I+H) و عرض (S+M) الأرصدة المعدة للاقتراض يتقطعان في النقطة (P) والتي توضح مستوى سعر الفائدة السائد في السوق (rQ2) وعليه فان سعر الفائدة يتحدد وفقا لهذه النظرية بتقاطع طلب وعرض الأرصدة المعدة للاقتراض، بحيث تكون هناك فجوة بين الادخار والإنفاق الاستثماري، وتساوي الجمع الجبري لصافي النقود الجديدة (M) وصافي الاكتناز (H) وعليه فإن هذه النظرية توضح أن النقود لم تعد بعد تؤدي دورا سالبا أي أنها ليست محايدة، فأخذ النقود بعين الاعتبار في جانب العرض أدى إلى انخفاض سعر الفائدة إلى (rQ2) بدلا من (rQ1) بوحدات الحقيقية. (نعمة و ميسر قاسم، 2010، صفحة 45)

#### المطلب الثالث: نظرية كينز في سعر الفائدة.

John Maynard Kenyes هو اقتصادي إنجليزي، استمد شهرته بشكل كبير من معالجته لأزمة الكساد الكبير الذي أصاب أمريكا 1929 (حداد و مشهور، 2008، صفحة 106).

قدم الاقتصادي جون ماينارد كينز في مؤلفه الاستخدام و الفائدة والنقود عرضا مفصلا وتحليلا دقيقا للطلب والعرض على النقود والعوامل المؤثرة فيه، فالأفراد يطلبون النقود ليس لغرض استخدامها في مبادلاتهم كوسيط وإنما النقود تطلب لذاتها لأنها أصل مالي كامل السيولة تتمتع بمزايا تتفرد بها دون غيرها من الأصول الأخرى، إذ اختلفت نظرة كينز إلى النقود والفائدة عن تلك التي سادت عند الاقتصاديين الكلاسيك، إذ كانت نظرة الكلاسيك إلى النقود على أنها وسيط في عملية التبادل الأمر الذي يعني أن كل ادخار سوف يتحول إلى استثمار وقد قالوا أن حجم الادخار يخضع لتأثير سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية (حسين ن.، 2017، صفحة 24)، وان أهم الفرضيات التي يسلم بها كينز، أن الفائدة هي ظاهرة نقدية بحتة بمعنى أن سعر الفائدة يتحدد بطلب و عرض النقود. (نعمة و ميسر قاسم، 2010، صفحة 47)

ويتحدد معدل الفائدة بعرض وطلب السيولة النقدية، أي تحدد في السوق حر في مستوى يتوازن عنده الطلب على النقود مع عرضها، فطلب النقود هو الاحتفاظ بأرصدة من النقود الحاضرة، ويمكن تقسيمها إلى:

- طلب النقود كوسيط في التبادل (أرصدة النقدية عاملة).
  - طلب النقود كمخزن للثروة (أرصدة النقدية عاطلة).
- في حين أن طلب النقود كمخزن للقيمة إنما يكون بدافع المضاربة وعليه فان كينز فرق بين ثلاثة دوافع هي التي تؤدي إلى التفضيل النقدي وهي:

1) دافع المعاملات (transactions) (الحلاق و العجلوني، 2010، صفحة 100).

هناك فترة تأخير time-lag بين إنفاق الأفراد لدخولهم وبين حصولهم على هذه الدخول، أو بين نفقات منشأة الأعمال وبين إيراد المبيعات وبعبارة أخرى أن أرصدة السائلة تكون مطلوبة وذلك لنعبر بها عن الفترة الفاصلة بين استلام الدخل وبين إنفاقه، وبالتالي فإن حجم الأرصدة النقدية السائلة انما يتوقف على حجم الدخل المستلم وعلى عدد مرات استلام الدخل وتكرار الإنفاق، إذ النقطة الأساسية هي مقدار طلب النقود بدافع المعاملات انما يتوقف على الدخل، ونستطيع أن نعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتية:

$$L_t = F(y)$$

إذ أن:

$L_t$  = طلب النقود وذلك بدافع المعاملات.

$Y$  = مستوى الدخل.

وعليه فإن المعادلة توضح أن حجم الأرصدة النقدية المطلوبة بدافع المعاملات تتحدد بمستوى العام للدخول.

(2) دافع الاحتياط (précaution):

يمكن استخدام السيولة في مواجهة النفقات الغير المتوقعة والطارئة كالبطالة المرض الحوادث... الخ وتتوقف كمية النقود المحتفظ بها على الفرد نفسه و على الظروف التي يعيش فيها على العموم فالشخص الغني يميل إلى الاحتفاظ بكمية أكثر من النقود من أجل دافع الاحتياط عن تلك الكمية التي يحتفظ بها الفقير وهذا يتيح أيضا فرصة للقول بتأثير سعر الفائدة على الكمية المحتفظ بها من أجل دافع الاحتياط ، ولكن يستحسن أيضا إهمال ذلك لنفس الأسباب التي أهملنا بها تأثير سعر الفائدة على دافع المعاملات (جلدة، 2008، صفحة 65). ويبين كينز أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط دالة للدخل ويمكن بيان ذلك عن طريق المعادلة الآتية:

$$L_p = F(y)$$

حيث:  $L_p$  = طلب النقود بدافع الحيلة وحذر.

يتصف كل من طلب النقود بدافع المعاملات وطلب النقود بدافع الاحتياط بأنهما غير حساسين بتغيرات سعر الفائدة وباختصار فإن كل من طلب النقود بدافع المعاملات وطلب النقود بدافع الاحتياط طلب مستقر وغير مرن بالنسبة لسعر الفائدة.

ولذلك فإنه يمكن جمع التفضيل النقدي الناتج من كلا الدافعين ونطلق عليها  $L_1$ ، فإن:

$$L_1 = L_t + L_p = F(y)$$

(3) دافع المضاربة (speculation):

يعرف كينز هذا الدافع بأنه عبارة عن هدف لتحقيق الأرباح و ذلك عن طريق المعرفة الأفضل عن السوق مما سيأتي في المستقبل، وعليه فإن دافع المضاربة يتضمن رغبة المجتمع في الاحتفاظ بقدر من الأرصدة النقدية كاحتياطي، وذلك لتحقيق الأرباح عن طريق المضاربة من بيع و شراء السندات والأذونات، وعن طريق التغيرات في سعر الفائدة المستقبل، وينحدر التفضيل النقدي عكسيا مع سعر الفائدة، وإن بواعث التفضيل النقدي من حيث قدرتها على التغيير و مرونتها إزاء التغيرات معدل الفائدة المستقرة بالنسبة لباعث المعاملات و

الحيطة، لأنها تعتمد على الدخل و مستوى الأسعار، أي أن هذا الجزء غير من لتغيرات معدل الفائدة، اما الدافع الثالث (طلب النقود بدافع المضاربة) فانه يتأثر بدرجة كبيرة بتغيرات معدل الفائدة كما تحدها أسعار السندات والاذونات، وعليه فإن حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لغرض المضاربة تتحد أكثر بواسطة توقعات التغيرات في سعر الفائدة مقارنة بسعر الفائدة الجاري، ويتحدد طلب النقود للأغراض المضاربة بواسطة العوامل سيكولوجية، وذلك لأنها تتوقف على توقعات تتعلق بالمضاربة فيما يتعلق بمستقبل سعر الفائدة. (نعمة و ميسر قاسم، 2010، الصفحات 48-49).

#### المطلب الرابع: نظرية أسعار الفائدة الحديثة.

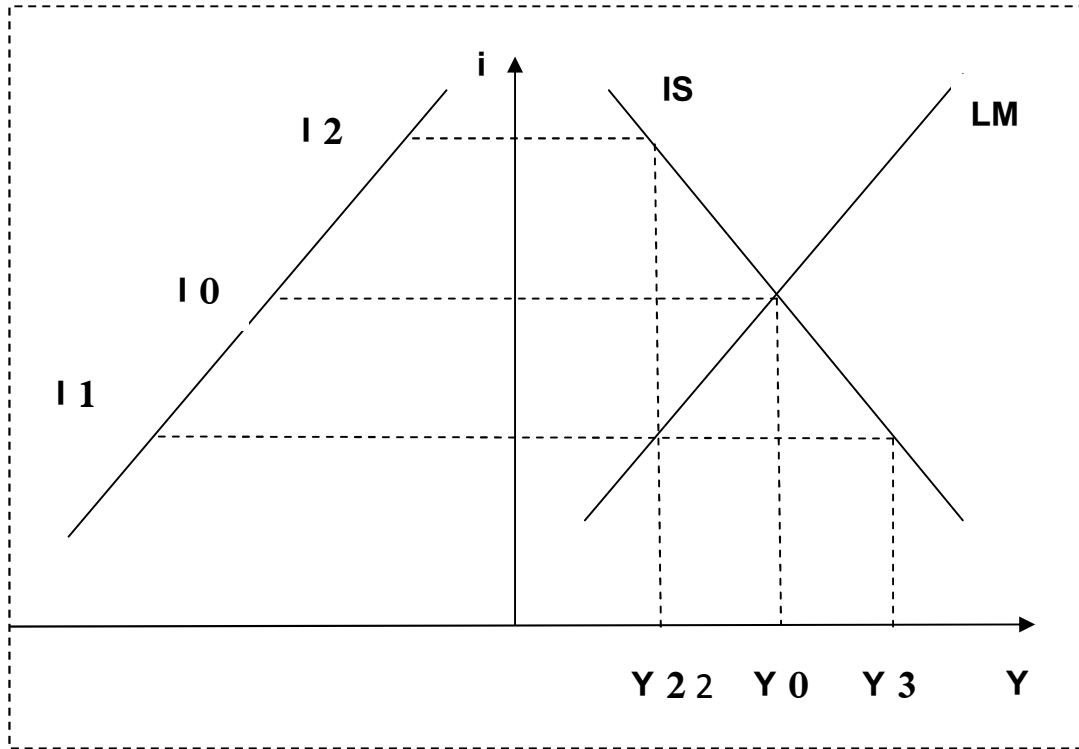
إن نظرية سعر الفائدة الحديثة تعرف أيضا بنظرية الكينزيين المحدثون في سعر الفائدة أو كما يطلق عليه بالنموذج (هيكس-هانسن) المدعم بشروط التوازن الداخلي و الخارجي (نعمة و ميسر قاسم، 2010، صفحة 54)، ويستخدم هذا النموذج لتفسير كيفية انتقال اثر السياسة النقدية والمالية إلى النشاط الاقتصادي في مختلف الظروف الاقتصادية، والعنصر الذي يحقق التوازن بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي عند مستويات الدخل المختلفة وهو سعر الفائدة، وبهذا أصبح سعر الفائدة متغيرا داخليا في هذا النموذج، وذلك لان قرار الإنفاق الاستثماري يتحدد بمقارنة العائد المتوقع الصافي مع تكلفة الاقتراض للاستثمار المتمثلة في سعر الفائدة، ويتحدد الإنفاق الاستهلاكي أيضا حسب عبء الفائدة المدفوعة على الائتمان الاستهلاكي الذي يدفع على أقساط طويلة.

وقد حاول الكينزيين المحدثون الجمع بين نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض والفكر الكينزي في نظرية واحدة، فاخذ جداول ومنحنيات الفكر الكلاسيكي التي تحدد سعر الفائدة بتقاطع منحني الادخار والاستثمار عند مستويات مختلفة من الدخل، مع النظرية الكينزية الممثلة في أسعار مختلفة في سعر الفائدة، تنتج من تقاطع منحني التفضيل النقدي وكمية النقود عند مستويات مختلفة من الدخل، في علاقة تظهر أثر العوامل الحقيقية والنقدية في تحديد سعر الفائدة (كمال، 1996م)، ولقد أسفرت هذه النظرية على جدولين: (د.اخضر، 1994 - 2018، الصفحات 67-68)

- IS: يوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع الحقيقي.
  - LM: يوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع النقدي.
  - وعند سعر الفائدة الأمثل يتحقق:
  - المدخرات الكلية = الاستثمارات الكلية.
  - الطلب الكلي على النقود = العرض الكلي على النقود.
  - القطاع النقدي والقطاع الحقيقي يكونان في حالة توازن. (نعمة و ميسر قاسم، 2010، صفحة 55)
- وسنحاول فيما يأتي أن نوضح كيف يمكن للنظرية الحديثة التوصل إلى منحني (IS) و (M) وكيف تم تحديد سعر فائدة التوازني.

- **آلية تحقيق التوازن في السوق الحقيقي (IS):** يوضح المنحنى التوازن (IS) في القطاع الحقيقي حيث يبين مستويات الدخل وسعر الفائدة التي يتحقق عندها التوازن بين المدخرات الكلية المعدة للاقتراض وبين سعر الفائدة حيث تربط بينهما علاقة عكسية وعلى هذا الأساس نجد منحنى (IS) ينحدر من أعلى اليسار إلى اليمين حيث انه كلما ارتفع الدخل زاد الادخار وانخفض سعر الفائدة، كل ارتفاع في مستوى الكفاية الحدية للاستثمار أو مستوى الاستهلاك أو في كلاهما سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وعليه يرتفع منحنى (IS) إلى الأعلى.
- **آلية تحقيق التوازن في سوق النقد (LM):** يرى هانسن (Hansen) من نظرية تفضيل السيولة أننا نستطيع أن نحصل على مستويات مختلفة من تفضيل السيولة عند مستويات مختلفة للدخل، هذه المستويات من تفضيل السيولة مع عرض النقود والذي يحدد من طرف السلطات النقدية يعطينا منحنى (LM) ونتيجة لوجود علاقة طردية بين الدخل وتفضيل السيولة (الطلب على النقود) يكون منحنى (LM) عبارة عن خط مستقيم نحو الأعلى من اليسار إلى اليمين و كنتيجة لزيادة الطلب على النقود يرتفع سعر الفائدة، يكون منحنى (LM) غير مرن بدرجة عالية عند مستويات دخل مرتفع مع وجود طلب معاملات كبير بالنسبة لكمية ثابتة من عرض النقود، أما سعر الفائدة فسيرتفع بشدة أما عند مستويات الدخل ضعيفة فيكون الطلب على النقود بدافع المعاملات نسبي حيث الجزء الأكبر من المدخرات سوف يكتنز مما يترتب عليه عزوف عن الطلب و بالتالي ينخفض سعر الفائدة إلى أدنى حد له ويصبح عندها منحنى (LM) ذا مرونة عالية.
- **آلية تحقيق التوازن في سوقين (منحنيات LM و IS):** لتحديد سعر الفائدة التوازني يتطلب جمع المنحنى (LM) و (IS) (سوق السلع و سوق النقود ) كما هو موضح في الشكل التالي : (د.لخضر، 1994 -2018، صفحة 68)

شكل 01-06: يوضح التوازن في السوق الحقيقي وسوق النقد (IS-LM).



المصدر: (د.لخضر، 1994-2018، صفحة 68).

يكون سوق السلع في حالة توازن فقط عندما تكون التوليفة الفعلية لسعر الفائدة ومستوى الدخل تقع على منحنى (IS)، وكذلك التوازن في سوق النقود يكون عندما تكون توليفة الفعلية تقع على منحنى (LM)، وحتى يكون الاقتصاد في حالة توازن كلي فإن التوليفة المثلى لذلك هي التوليفة التي تقع على المنحنيين وهي نقطة تقاطع المنحنيين (IS-LM) والمتمثلة في التوليفة  $(i_0 - y_0)$  كما هو موضح في الشكل أعلاه:

- $i_0$  : سعر الفائدة الأمثل (سعر الفائدة التوازني الناتج عن تفاعل العرض الكلي و الطلب الكلي).
  - $y_0$  : مستوى الدخل الأمثل (مستوى الدخل التوازني الناتج عن تفاعل العرض الكلي و الطلب الكلي).
- (د.لخضر، 1994-2018، صفحة 69).

### المبحث الثالث: استخدامات وأهمية سعر الفائدة أثارها ومخاطرها.

#### المطلب الأول: استخدامات سعر الفائدة.

يؤثر سعر الفائدة على كافة المتغيرات الاقتصادية، كما يؤثر على الطبقات والشرائح الاجتماعية، وعلى الدولة الأجنبية، فكل سعر فائدة يأخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل عند رفعه أو تخفيضه، وعلى اعتبار أن سعر الفائدة متغير نقدي لذلك تستخدمه السلطات النقدية لمعالجة بعض الصعوبات والمشاكل أو لإحداث تغييرات اقتصادية تستهدفها وذلك كما يلي:

**1) في حالة التضخم:** إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على العامل الإنتاجي ويدفع الأفراد للمضاربات العقارية والاتجار بالمجوهرات والخدمات والاستيراد والتصدير والمضاربة في الأسهم والسندات والعملات الأجنبية، وهذا الوضع يؤدي إذا ما استمر أكثر من خمس سنوات لتحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد

إنتاجي إلى اقتصاد خدمي تزداد فيه الأزمات والاضطرابات الاقتصادية لذلك تلجا الدولة هنا لرفع سعر الفائدة بهدف:

أ- زيادة التكلفة على المضاربات العقارية ومن ثم انخفاض أرباحها.

ب- زيادة الإيداع في القطاع المصرفي (تجميد السيولة).

ت- انخفاض الطلب على السيولة وعلى القروض المصرفية مما يؤدي لتراجع الأسعار بدلا من ارتفاعها.

إن هذه الأهداف المتوخاة من رفع سعر الفائدة سوف تخفض الطلب على النقد وتبدأ على الفور حركة تراجع

الأسعار، فتكون الدولة قد عالجت التضخم من خلال سعر الفائدة.

**(2) في حالة الركود:** يؤدي الركود لانخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة حجم البطالة وتكدس الإنتاج في

المستودعات وانخفاض الدخل، ونزوح الرساميل الوطنية إلى دول أخرى بحثا عن العمل والاستثمار وفي

هذه الحالة تستخدم السلطات النقدية سعر الفائدة لمعالجة هذه الحالة فتخفض سعر الفائدة من 8% مثلا إلى

5% الأمر الذي يدفع المستثمرين لإعادة النظر بقرار الاستثمار فتحقق الأهداف التالية:

أ- زيادة طلب المستثمرين على القروض.

ب- زيادة حجم الإنتاج وفي كافة القطاعات.

ت- تشغيل عمال جدد كانوا عاطلين عن العمل.

ث- زيادة الدخل نتيجة زيادة الإنتاج (الربح) والتشغيل (أجور).

إن هذا الإجراء النقدي يشجع الاستثمار والتشغيل ويؤدي لخروج الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها.

**(3) إحداه تغيرات هيكلية في الاقتصاد:** تعاني الدول النامية من الخلل الهيكلي، أي تكون التجارة والخدمات

المتطورة، بينما يكون الإنتاج الصناعي أو الزراعي متخلفا، وتصدر هذه الدول المواد الأولية على شكل مواد

خام، الأمر الذي يؤدي لتدني وتراجع الدخل وبقاء التخلف دائما.

والسياسة النقدية عن طريق سعر الفائدة يمكن أن تؤثر على الخلل الهيكلي إيجابا، أي تضع السلطات النقدية

سعر الفائدة التفاضلي تحت بند الأسلحة التسليفية المنتقاة أي تحدد سعر الفائدة للصناعة وخاصة الصناعات

التحويلية 5% مثلا بدلا من 8% وتحدد للزراعة سعر الفائدة 4% مثلا و هذا ما فعلته دول جنوب شرق آسيا،

حيث يبدأ العمل الإنتاجي نظرا لانخفاض التكلفة و زيادة ربحيته الأمر الذي يؤدي لتطوير الصناعة و الزراعة،

لكن هذا الأمر لا يتطلب فترة محددة بل أكثر من عشر سنوات لكي تنمو الصناعات و تصبح قادرة على

منافسة الأمر الذي يؤدي لزوال الخلل الهيكلي وتحقيق النمو المتوازن لكافة القطاعات الاقتصادية .

**(4) الاندماج في الاقتصاد العالمي:** إن بقاء الدولة النامية على وضع صناعاتها المتخلفة وتجاريتها للمواد الأولية

فقط سوف يتركها دولة منعزلة لا تتأثر ولا تؤثر في الاقتصاد العالمي ،و لكي تخرج من هذا الوضع

المنعزل تقوم بتخفيض سعر الفائدة للصناعات التصديرية وخاصة التي تستخدم تقنيات عالمية ومتطورة

فيزداد الطلب على التصنيع فتتسا صناعات تصديرية كبيرة و متنوعة ونظرا لدعمها بالقروض بأسعار فائدة

مخفضة لذلك تتخفض تكلفتها مقارنة مع دول أخرى فتزداد قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية ،وهذا



ما فعلته الصين ودول جنوب شرق آسيا في دعم التصدير و الصناعات التصديرية إضافة إلى تقديم الإعلانات المالية والإعفاءات وغيرها الأمر الذي اخرج هذه الدولة من الدول منعزلة عام 1970 عن العالم ولا تملك الوزن التجاري إلى الدول ذات تأثير ايجابي في الاقتصاد العالمي عام 2000، بل وأصبحت دول أوروبا تفرض شروطا على هذه الدول بعد إن كانت لا تفكر بها ولا بالصناعة أو الزراعة التي تنتجها. فالسياسة النقدية كانت فعالة في اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي، بل وسيطرتها على إنتاج بعض السلع أيضا. (كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، 2011، صفحة 386).

### المطلب الثاني: أهمية سعر الفائدة.

يشغل سعر الفائدة دورا كبيرا في نشاط الاقتصادي ويعد من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، وفيما يأتي مجموعة من النقاط التي توضح أهمية سعر الفائدة:

#### 1- أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد:

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد وخصوصا الذين يريدون شراء السيارات أو العقارات أو غيرها من أنواع الأصول، لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل المالي، ولكن قد يكون هذا الارتفاع مشجعا لأفراد آخرين وتحديد أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى باعتماد على الادخار المالي. (حسين ن.، 2017، صفحة 13)

#### 2- أهمية سعر الفائدة على مستوى العام:

يؤثر سعر الفائدة في مستوى الاقتصاد ككل من خلال تحقيقه ما يلي:

- ضمان جذب الادخار من وحدات الفائض وادخارها في وحدات العجز ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.
- توازن الكمية المعروضة من النقود بالكمية المطلوبة منها من قبل وحدات غير البنكية.
- التأثير في حجم الادخار والاستثمار لكونه أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية.
- التأثير في تدفق العوامل على مستوى الدولي (ارتفاعه في دولة معينة يشجع على انتقال الأموال لتلك الدولة والعكس صحيح).
- توجيه الاقتصاد النقدي وفق السياسة المرسومة له وحسب الحالة الاقتصادية السائدة. (عبد الهادي و فرح، 2014، صفحة 176).

وما تجدر الإشارة إليه أن المؤسسات التوفير عانت من ارتفاع أسعار الفائدة بشكل غير متوقع في السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي لاسيما ما حصل في الدول الصناعية -كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

ويأخذ سعر الفائدة جانبا مهما في السوق المالية لأنه يعد من المتغيرات الرئيسية المؤثرة بتدفق الأموال على مستوى الدولي، فإذا ارتفع سعر الفائدة في بلد ما مقارنة بالبلدان أخرى فان ذلك سيحفز من تدفق الأموال بقدر ما هو مسموح به قانونا من البلدان الأخرى إلى ذلك البلد لسببين هما:

السبب الأول: يشجع ارتفاع سعر الفائدة الوحدات المستثمرة في بلدان أخرى على استثمار أموالها في البلد الذي يعطي اعلى سعر فائدة مع ثبات العوامل المؤثرة الأخرى.

السبب الأخر: يدفع ارتفاع سعر الفائدة الوحدات المقترضة إلى البحث عن مصادر أخرى للاقتراض وبسعر اقل من البلدان الأخرى.

وتظهر أهمية سعر الفائدة بأنه يؤثر في التنمية الاقتصادية والتوسع في نشاط الاقتصادي، كما انه يؤثر في احتفاظ بمخزون بواسطة تجار الجملة، إذ أن التكاليف تزداد كلما ارتفعت أسعار الفائدة، فضلا عن تأثيراته في معدلات الادخار.

ويمكن استخلاص أن الفائدة واحدة من المتغيرات الاقتصادية المهمة المؤثرة في النشاط الاقتصادي كما انه يؤثر في حجم الاستثمار الذي يقوم به رجال الأعمال وبذلك يعد متغير رئيسي في التأثير على حركة تدفق رؤوس الأموال على مستوى التمويل الدولي، لأنه أحد أهم أدوات السياسة النقدية التي تستطيع الدولة التأثير من خلاله على النشاط الاقتصادي. (حسين ن.، 2017، صفحة 14)

#### المطلب الثالث: آثار سعر الفائدة

أكدت الدراسات المالية والنقدية والتجارب العديد من الدول بأن سعر الفائدة متغير نقدي ذو أهمية بالغة في وسط السياسات الاقتصادية لأنه يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، بل ويمكن السياسة أن تستهدف حالة معينة كما ذكرنا باستخدامات سعر الفائدة، يؤدي للوصول إلى حالة متطورة ترغب الدول بالوصول إليها، وإذا أردنا معرفة أثر سعر الفائدة على متغيرات الاقتصادية يجب علينا دراسة هذه العلاقة بين كل من سعر الفائدة ومتغير موضوع الدراسة.

وانطلاقاً من ذلك يؤثر سعر الفائدة على متغيرات الاقتصادية الكلية كما يلي:

- يؤثر سعر الفائدة بشكل مباشر على الاستثمار والإنتاج لأنه إما أن يخفض التكلفة أو يرفعها، ففي حالات الركود تخفض الدولة سعر الفائدة فيزداد الطلب على الاستثمار الأمر الذي يزيد الإنتاج فتزداد أرباح المنظمين ويزداد حجم التشغيل فتزداد دخول العمال، وإذا كانت الصناعة الوطنية متطورة سوف يزداد حجم التصدير ويطراً التحسن على وضع ميزان المدفوعات وترتفع قيمة العملة الوطنية ويزداد استهلاك الأفراد نظراً لرخص السلع الأجنبية وبالمقابل فإن رفع سعر الفائدة يخفض الطلب على الاستثمار وينخفض الإنتاج وتزداد البطالة وتراجع الدخل وتتخفض الصادرات ويدخل الاقتصاد في نفق الركود الاقتصادي الذي يزرع حالة التشاؤم فيبحث المستثمرون عندها عن مجالات أخرى وفي الدول أخرى لاستثمار أموالهم، فإذا استمرت هذه الحالة فترة طويلة فان ذلك يؤدي إلى كساد الذي لا تحمد عقباه. (كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، 2011، صفحة 389)

- يؤثر سعر الفائدة على الادخار والاستثمار: يوظف المودع أمواله في المصرف بهدف الحصول على الفائدة (العوائد)، ويقترض المستثمر

- من المصرف بهدف التوظيف ويجب أن يكون سعر الفائدة بالنسبة له اقل من الربحية لكي يستثمر، وهنا يجب على السلطات النقدية تحديد سعر الفائدة يخدم المدخر والمستثمر معاً، إلا إذا كان لصالح المدخرين فيزداد التوظيف في المصارف فينخفض بمقابل استثمار ويحصل الركود، ومن جهة ثانية إذا كان سعر الفائدة منخفضاً هذا يعني زيادة حجم الاستثمارات وانخفاض حجم المدخرات لأنها ستتوجه للمضاربة الأمر الذي يشجع التضخم، فلكي لا يحصل الركود أو التضخم يجب على السلطات النقدية تحديد سعر الفائدة بحيث يكون اقل من الربحية في المشاريع الإنتاجية، وأعلى من معدل التضخم بالنسبة للمدخرين أي يخدم المدخر والمستثمر معاً فيؤدي للتحسن المستمر وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- يؤثر سعر الفائدة بشكل مباشر على الدخول، ففي حالات سعر الفائدة ينخفض الاستثمار والتشغيل فتتخفض الدخول ويحصل الركود، وبالمقابل فإن انخفاض سعر الفائدة يزيد التشغيل فتزداد الدخول ويطرأ التحسن الاقتصادي والاجتماعي ويزداد الاستهلاك وتزداد الرفاهية الاجتماعية. (كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، 2011، صفحة 390)
- يؤثر سعر الفائدة على الأسواق المالية، ففي حالات رفع سعر الفائدة يؤدي ذلك لتراجع الاستثمار والتشغيل من ثم انخفاض الأرباح فيتوجه المضاربون في البورصات لتوظيف أموالهم في المصارف بدلاً من التوظيف في الأسهم أو شراء السندات بدلاً من شراء الأسهم فقد وصلت ربحية السندات عام 1987 في أيلول إلى أكثر من الربحية السهم نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة وحصلت على الأثر أزمة الاثنين الأسود في 19 تشرين الأول عام 1987.
- يؤثر سعر الفائدة على سعر صرف العملة الوطنية: إن رفع سعر الفائدة سوف يجذب رساميل أجنبية إلى الاقتصاد الوطني فيزداد القطاع الأجنبي فتحسن قيمة العملة الوطنية (كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، 2011، صفحة 390)، لكن ذلك يؤثر على الاستثمار والتصدير، وبالمقابل فإن تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع المدخرين على إخراج أموالهم إلى اقتصاديات لديها سعر الفائدة مرتفع فتتخفض الاحتياطات الوطنية ويؤثر ذلك سلباً على قيمة العملة المحلية.
- يؤثر سعر الفائدة على هيكل الاقتصاد الوطني، فقد يؤدي سعر الفائدة لتطوير بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى، الأمر الذي يؤدي لتخلف القطاعات الأخرى ويحصل عدم توازن في نمو القطاعات الاقتصادية، لقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية قطاعي التجارة والخدمات من خلال القروض المصرفية مما أدى لتراجع القطاعات الإنتاجية وزيادة حجم القطاعات الخدمية، حيث تشكل الخدمات حوالي 80% من الناتج الأمريكي في حين تشكل الزراعة والصناعة 20% وقد مهد هذا التطور السبيل لحصول الأزمات المالية بشكل مستمر أزمة تشرين الأول عام 1987 أزمة آسيا عام 1997 وأزمة 2008 وهكذا. (كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، 2011، صفحة 391).

## المطلب الرابع: مخاطر سعر الفائدة.

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على مجموعة واسعة من المخاطر، وعلى المصرفيين أن يفهموا طبيعة هذه المخاطر، وأن يتأكدوا من أن المصارف المعنية تقدرها وتتصرف على أساسها بشكل ملائم (محمد ع.، 2014، صفحة 540)

وعلى هذا الأساس يتم تعريف مخاطر سعر الفائدة بأنها المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات، والنتيجة عن التغيرات العكسية في معدلات الفائدة، (والعكسية هنا في مصطلح نسبي فهي تعني تغير معاكس مرغوب بالنسبة للمستقرض على عكس المقرض أو المستثمر الذي يكون هذا التغير غير مرغوب فيه بالنسبة له والعكس بالعكس) (عبود، 2013، صفحة 282).

ويمكن حسابه بالطريقة رياضية كما يلي:

خطر سعر الفائدة = قيم الأصول الحساسة - قيم الخصوم الحساسة / إجمالي رأس المال (Zarinah, tafri, 2009, p. 1325).

تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم تناسق أجال تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتزايد أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتيح ما يلي:

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.  
- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة تسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

يتوقف مقدار مخاطر أسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب (جويده، 2020/2019، صفحة 05).

## خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل بشكل موجز على مفاهيم عامة حول سعر الفائدة، نظرا لأهمية هذا الموضوع الذي أثار اهتمامات الاقتصاديين الذين قاموا بدراسته وذلك من خلال عدة نظريات. فالنظرية الكلاسيكية ركزت على العوامل الحقيقية ( الادخار، الاستثمار) في تحديد سعر الفائدة، أما النظرية الكينزية ركزت على العوامل النقدية (عرض النقود والطلب على النقود) في تحديد سعر الفائدة واعتبرت الفائدة ظاهرة نقدية خالصة، أما نظرية الأرصد المعدة للإقراض لم تكن ناجحة لجميع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية في تفسير كيفية تحديد سعر الفائدة، أما النظرية المعاصرة لفريدمان فهي نظرية محددة لسعر الفائدة تقوم على أساس الإنتاجية والادخار والتفضيل النقدي وكمية النقود المعروضة. وفي الأخير تم التطرق إلى مصادر سعر الفائدة وأثارها وأهميتها ومخاطرها على الاقتصاد.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للودائع

والقروض.

**الفصل الثاني: الإطار النظري للودائع والقروض.****تمهيد الفصل.**

أصبحت المصارف ضمن الكيانات الاقتصادية لأي دولة في العالم، لما تقوم به من خدمات ومنتجات مصرفية متعددة ومتطورة والمستمرة، بالنسبة للعملاء وبالنسبة للاقتصاد الوطني بشكل عام، نظرا لهذا التوسع الكبير ولأهميته البالغة والانتشار الهائل لهذه البنوك فإنها تعتمد على حجم مواردها المالية والتي تشكل الودائع والقروض الجزء الأكبر منها.

تعد الودائع من أهم النقود التي يتلقاها البنك، والتي يقوم بواسطتها بسائر عملياته ويباشر كافة أنواع نشاطه المصرفي، كما تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد الناتج عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، ولسعر الفائدة تأثير عليهما عند الرفع، وعند الخفض. ومن خلال هذا الفصل سوف نلقي الضوء على كل ما يتعلق بالودائع والقروض وتأثير سعر الفائدة عليهما وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

**المبحث الأول: مفاهيم حول الودائع.**

**المبحث الثاني: مفاهيم حول القروض.**

**المبحث الثالث: أثر سعر الفائدة على الودائع والقروض.**

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الودائع.**

تعد الودائع أحد أهم مصادر تمويل المصرف، وهي تخصص للتوظيف والاستثمار فكلما ازدادت الودائع كلما ازدادت قدرة المصرف على خلق الائتمان وزيادة حجم استثماراته، ويتم التطرق في هذا المبحث على تعريف وخصائص وأهمية وأنواع والعوامل التي تؤثر في حجم الودائع.

**المطلب الأول: مفهوم الودائع.**

اختلفت الآراء في تعريف الوديعة، فهناك من أقر لها تعريفا خاصا وهناك من اكتفى بالمعنى الضيق لها، ومن هنا سوف نحاول أن نتطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي سواء حسب التشريع الجزائري والتشريع الإسلامي.

- الوديعة لغة: هو ما استودع، وجمعها ودائع وهو المال أو العين المودعة، ويقال: استودع فلان وديعة، استحفظه إياها، ومعناها الترك، وسميت الوديعة لأنها تترك في يد أمينة وهي اسم لما يحفظه المودع (زكية، 2016/2015، صفحة 76).

- الوديعة اصطلاحا: هي المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض أو هي المال الذي يودع عند شخص لأجل الحفظ (الخالق، 2010، صفحة 14).

- تعرف المادة 590 من القانون المدني الجزائري "الوديعة" بالنص التالي: "الوديعة عقد يسلم بمقتضاه المودع شيئا منقولا إلى المودع لديه على أن يحافظ عليه لمدة وعلى أن يرده عينا" (2007، صفحة 98).

- كما تعرف شرعا بأنها: العين التي يضعها مالكا عند آخر ليحفظها (المترك و بكر بن عبدالله، صفحة 348). كما جاء في تعريفات المذهب المالكي أن الوديعة هي: الإيداع توكيل بحفظ المال (النصيب، 2010، صفحة 19).

- كما أنها تعرف بصفة عامة على أنها: اتفاق يدفع المودع مبلغا من المال بوسيلة من وسائل الدعم ويلتزم المودع إليه المصرف بإعادة المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله كما يدفع المصرف فوائد على قيمة الوديعة (النويران، 2017، صفحة 58).

كما توجد هناك أموال تودع لدى المصارف ولكنها لا تعتبر ودائع وتتمثل في (الشيخ، صفحة 22):

1- الأموال المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية.

2- الأموال المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية.

3- الأموال المودعة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المحلية كغطاء للاعتمادات المفتوحة.

4- الأموال التي أودعها أحد فروع مصرف معين لدى فرع آخر من نفس المصرف.

**المطلب الثاني: خصائص وأهمية الودائع.****الفرع الأول: خصائص الودائع.**

للودائع جملة من الخصائص أهمها (كنعان، 12 نيسان 2011، صفحة 184):

1- مبالغ من المال وعادة ما تكون هذه المبالغ فائضة عن حاجة الشخص المودعة ويرغب باستثمارها.



- 2- تودع الشركات لدى المصارف جميع أموالها وعادة ما تكون في الحسابات الجارية نظرا لأنها تحرك حساباتها يوميا.
- 3- تحدد المصارف أجال الودائع اعتبارا من شهر وحتى سنة ولكل نوع من هذه الودائع فائدة ومزايا، ولا يستطيع الفرد رفع سعر الفائدة أو المفاوضة على رفع السعر، إلا إذا كانت مبالغ كبيرة ومغرية للمصرف.
- 4- تحدد المصارف أسعار الفائدة لكل وديعة، وقد تعطي مزايا للودائع الكبيرة للأفراد أو الشركات.
- 5- تحدد المصارف الودائع في عروض خاصة فكل مصرف لديه جدول بكافة الودائع وأمام كل نوع سعر الفائدة والمزايا التي يمكن تقديمها للزبون.

### الفرع الثاني: أهمية الودائع.

- تتعدد أهمية الوديعة، سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل فهي تفتح آفاق واسعة أمام كل الأطراف لتحقيق أهدافهم فيما يتعلق بالسيولة والأمن، فتساهم الودائع في خلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي وتنمية دائمة من خلال التدفقات المالية المستمرة التي تساعد في تطور الأعمال.
- من وجهة نظر الأفراد: تسمح الودائع بالحصول على العوائد المترتبة عنها، والتي لا يمكن لصاحبها الحصول عليها إذا ما احتفظ بالنقود المعطلة بحوزته إلى جانب عامل الأمان.
  - من وجهة نظر النظام البنكي: تفتح الودائع أمام النظام البنكي فرصا واسعة لتوسيع القرض دون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي.
  - من وجهة نظر الاقتصاد: وجود الودائع تخدم الاقتصاد ككل فهي تشكل خزانا كبيرا من موارد وتجنب عرقلة الاقتصاد بسبب ندرة الموارد، مما يساعد على توفير الظروف الضرورية للتنمية الاقتصادية (كريمة، 2020/2019، صفحة 08).

### المطلب الثالث: أنواع الودائع.

لا يقتصر قبول المصارف التجارية للودائع على الودائع الجارية فحسب بل تتعداها إلى قبول أنواع مختلفة من الودائع يمكن تصنيفها بموجب معايير مختلفة مثل معيار الزمن ومعيار المصدر ومعيار النشاط ومعيار المنشأ.

- 1- الودائع حسب الزمن: تنقسم الودائع إلى ثلاثة أنواع هي:
  - الودائع تحت الطلب (ودائع جارية): وهي تلك الودائع التي يودعها الأفراد والهيئات لدى المصارف بحيث يمكن سحبها في أي وقت، بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه في الأمر الصادر منه إلى المصرف و قد يتم الدفع لأي شخص آخر يظهر هذا الأمر باسمه وهذا ما يسمى (صك) (كريمة، 2020/2019، صفحة 22).
  - الودائع للأجل Time deposits: وهي نوعان:
    - أ- الودائع للأجل تستحق لتواريخ معينة: وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في إيداعها في المصارف لمدة محددة مسبقا 15 يوم، 03 أشهر، 06 أشهر، سنة مثلا على أنه لا يجوز السحب منها

جزئياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها ويلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت لأجل للمصارف عندما يتكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره بمعرفتهم المحدودة (رمضان و محفوظ، 2006، صفحة 59) ولا يتعرض البنك لأي خطر نظير استثمارها لأنه على علم بميعاد استحقاقها (الرحيم، 2011، صفحة 111).

ب- الودائع للأجل بإخطار أو الخاضعة لإشعار: ويقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف على ان لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف لفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع وقد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل (رمضان و محفوظ، 2006، صفحة 60).

• **ودائع التوفير ( الادخار ):** وهي عبارة عن ودائع توفير لصغار المدخرين ، يدفع المصرف فوائد لها من أجل تشجيع التوفير للادخار لدى الناس، و تخضع عملية السحب منها لقيود معينة ، فلا بد من إخطار البنك مسبقاً إذا ما أراد المودع سحب الوديعة التي تتجاوز مبلغاً معيناً ، و قد تلجأ بعض المصارف إلى كسر الوديعة قبل استحقاق موعدها إذا ما رغب المودع بذلك، وعلى أي حال فإن ودائع الادخار التوفير تتصف بصغر حجمها مقارنة بالودائع الأخرى (الحلاق و العجلوني، النقود والبنوك و المصارف المصرفية، 2010، صفحة 59).

2- **الودائع حسب مصدرها:** أما إذا أخذنا مصدر هذه الودائع معياراً لتصنيفها فإن الودائع قد تكون أجنبية وقد تكون محلية وفيما يلي تفصيل كل مجموعة.

• **الودائع الأجنبية:** وتتكون من (الصيرفي، 2014، صفحة 41):

أ- ودائع البنوك من خارج البلد المعني وهذه البنوك في الواقع تتخذ من المصارف المحلية بنوكاً مراسلة فتحفظ بمقدار ضئيل من الودائع لديها لتسهيل معاملاتها ولا تدخل أرصدة هذه الحسابات في مجموع الودائع عندما يستعمل صافي الودائع مطروحاً عنها الودائع في المصارف التي تعود ملكيتها لمصارف أخرى.

ب- ودائع غير المقيمين: وهم أولئك الأشخاص الذين لديهم حسابات في المصارف المحلية ولكنهم لا يقيمون في البلد المعني (حداد و مشهور، 2008، صفحة 164).

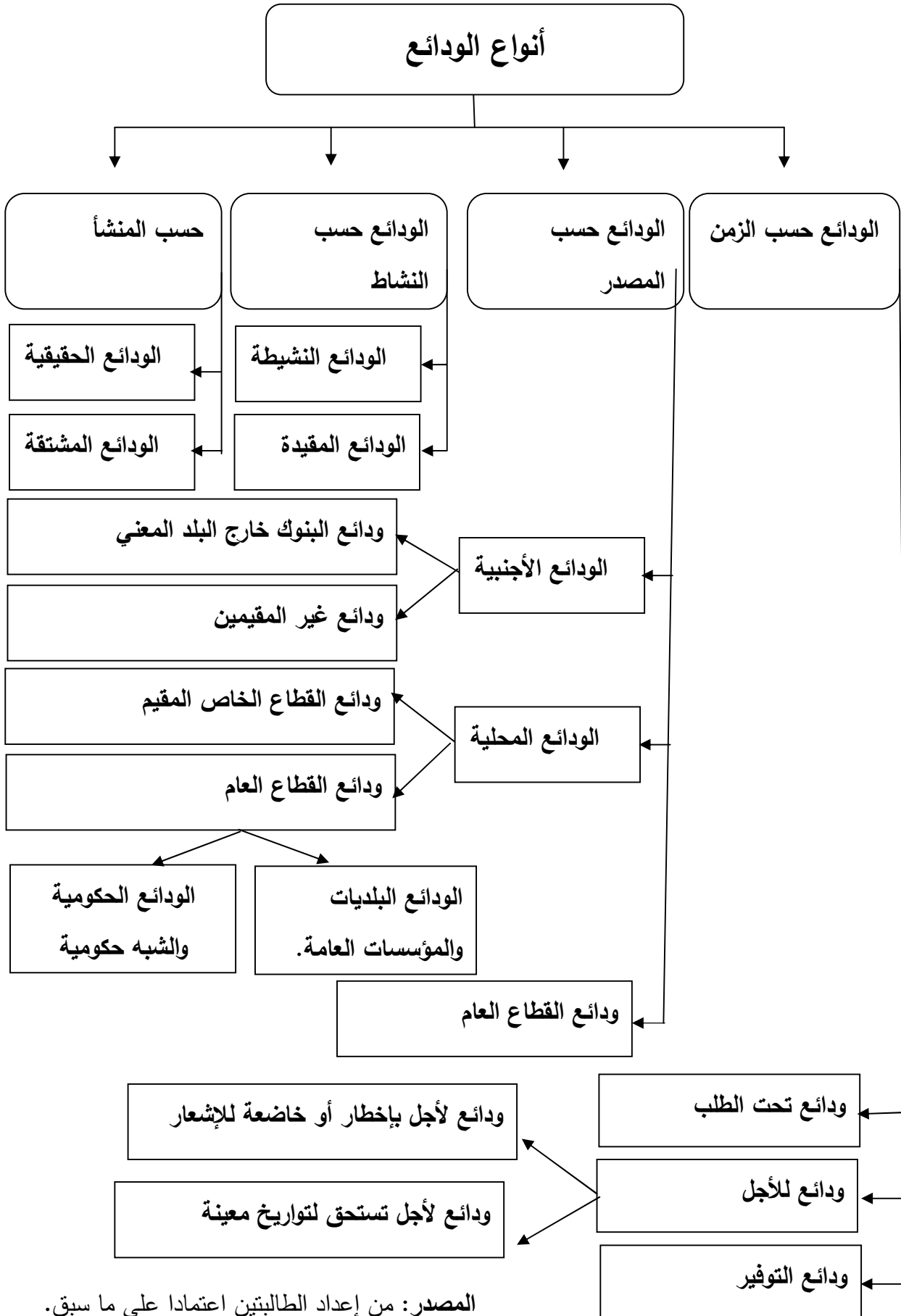
• **الودائع المحلية:** وتتألف من:

أ- ودائع القطاع الخاص المقيم: وهي من أهم أنواع الودائع وقد بلغت قيمتها في جميع المصارف العاملة في الأردن نهاية سنة 1993 حوالي 3098،1 مليون دينار أي ما يوازي 62،4% من مجموع الودائع في ذلك الوقت (رمضان و محفوظ، 2006، صفحة 63).

ب- ودائع القطاع العام: تأتي بالدرجة الثالثة بعد ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم حيث بلغ مجموعها حوالي 532،8 مليون دينار لجميع المصارف المرخصة العاملة في الأردن في بداية 1993 أي ما نسبته 10،7% من مجموع الودائع في ذلك الوقت وهي تتألف من:

- الودائع الحكومية والشبه الحكومية: وهي حسابات الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية في المصارف التجارية.
- ودائع البلديات والمؤسسات العامة: وهي ودائع البلديات والمجالس القروية والمؤسسات العامة المودعة في المصارف التجارية.
- ت-ودائع البنوك المحلية: وقد تحتفظ البنوك بحسابات لدى بعضها البعض (الصيرفي، 2014، صفحة 42).
- 3- **الودائع حسب نشاطها حركتها:** وتتكون من الودائع النشيطة والمقيدة. (الصيرفي، 2014، صفحة 43)
  - الودائع النشيطة: فيكون رصيدها غير ثابت نسبيا لكثرة عمليات السحب والإيداع بعكس الودائع الخاملة حيث يكون رصيدها ثابتا نسبيا وغالبا ما تكون الودائع الخاملة ذات طبيعة ادخارية.
  - الودائع المقيدة: فهي الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات، فقد تكون هذه الودائع ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للمصرف مقابل تكبد المصرف لالتزام عرضي في سبيله كإصدار خطاب ضمان، أو خطاب اعتماد مستندي أو كفالة وغيرها من البنود التي تظهر في الميزانية تحت الحسابات النظامية.
- 4- **الودائع في منشأها:** يمكن تصنيفها حسب منشأها إلى حقيقية ومشتقة (كريمة، 2020/2019، صفحة 22).
  - ودائع الحقيقية (الأولية): هي تلك الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو الشركات أو المصارف.
  - الودائع المشتقة: هي تلك الودائع التي تشتق من الوديعة بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض واستثمارات.

الشكل رقم 02-01: يوضح أنواع الودائع.



**المطلب الرابع: العوامل التي تؤثر على حجم الودائع.**

يلاحظ بصفة عامة أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم ونوعية الوديعة وهذه العوامل هي:

- **العوامل التي تؤثر على حجم الودائع ونوعيتها على مستوى البنك أهمها:**

- 1- الصورة الذهنية للبنك لدى الجمهور فكلما كانت هذه الصورة طبيعية كان ذلك مدعاة لاجتذابهم.
- 2- تشكيلة الخدمات المصرفية الاسمية والنوعية التي يقدمها البنك فكلما زادت هذه التشكيلة ساعد ذلك على اجتذاب العملاء وزيادة درجة رضاهم.
- 3- طبيعة العملاء حيث أن لكل قطاع من قطاعات العملاء احتياجاته ومن ثم فإن سعي إدارة البنك نحو تلبية احتياجات كل قطاع من شأنه المساهمة في زيادة حجم ونوعية الودائع.
- 4- سياسات البنك ومركزه المالي فكلما كان المركز المالي للبنك قويا وسليما كلما كان ذلك دافعا لتعامل الجمهور فيما يتعلق بحجم ونوعية الودائع.

- **العوامل المؤثرة في الودائع على مستوى القومي أهمها:**

- 1- الحالة الاقتصادية حيث يزداد الإقبال في حالات الرواج والعكس تماما في حالات الانكماش.
- 2- تأثير الإنفاق الحكومي فكلما زاد حجم الإنفاق الحكومي كلما زاد حجم الودائع وذلك لأن زيادة لإنفاق الحكومي من شأنه أن يخلق حالة من الرواج في الأسواق.
- 3- درجة انتشار الوعي المصرفي: فارتفاع مستوى هذا الوعي من شأنه أن يؤثر إيجابيا على حجم ونوعية الودائع.
- 4- نسبة الاحتياطي والسيولة حيث أن ارتفاع هذه النسبة، والتي يلزم البنك المركزي البنوك بإيداعها لديه، ومن شأنه أن يؤدي إلى تقليل حجم الودائع الجديدة في البنك (الصيرفي، 2014، صفحة 43).

**المبحث الثاني: مفاهيم حول القروض.**

تعد القروض الشطر الأعظم والأوفر في أصول أي مصرف والتي تدر الأرباح من أهم الخدمات المقدمة للعملاء من طرف البنك، يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وخصائص وأنواع القروض والعوامل المؤثرة في حجم ومنح القروض.

**المطلب الأول: مفهوم القروض.**

للتعرف على ما يسمى بالقرض يجب التطرق إلى التعريف اللغوي ثم التعريف الاصطلاحي سواء الذي تم وضعه من قبل المشرع الجزائري أو من قبل فقهاء الشريعة:

تعريف القرض لغة: قرضه يقرضه أي قطعه وجزاه، والقرض، ويكسر ما سلفت من إساءة وإحسان، وما تعطيه لتتقاضاه.

والقرض جمعه قروض ومصدرها لفعل قرض، وهو ما يعطيه الإنسان غيره من المال، ثم يأخذه منه بعد مدة من الزمان معينة، وهو كلمة من أصل لاتيني تعني أساسا الائتمان، وهو يركز على الثقة، وهو السلفة التي يمنحها البنك لشخص ما (زكية، 2016/2015، صفحة 10).

تعريف القرض اصطلاحاً: عرف المشرع الجزائري القرض في المادة 450 من القانون المدني والتي تنص على ما يلي: "قرض الاستهلاك هو عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء مثلي آخر، على أن يرد إليه المقترض عند نهاية القرض نظيره في النوع، والقدر والصفة". كما تم تعريفه حسب الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالقرض والنقد في المادة 68: "يشكل عملية القرض في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاماً بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان (2003، صفحة 11).

كما يرى فقهاء المذهب المالكي في الشريعة الإسلامية أن القرض هو: "دفع متمول في عوض غيره مخالف له لا عاجلاً تفضلاً فقط، لا يوجد إمكان عارية لا تحل متعلقاً بذمة" (زكية، 2016/2015، صفحة 16). كما ظهر لفظ القرض في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (الآية 245 (القرآن الكريم)). والهدف من هذه الآية هو ترغيب الناس في القرض وأنه من باب التبرع لمن يعطيه لمن يحتاج إليه ثم يرجعه إليه بدون زيادة أو مقابل، وثوابه في ذلك كبير لما فيه من تفريج على المسلم. والقروض بصفة عامة هي: مبالغ نقدية تقدمها المصارف للعملاء أو تدفعها نيابة عنهم مقابل بضاعة يتحدد في متن عقدها مدة القرض وسعر الفائدة وفترات تسديد الأقساط والضمانات وسبب منح القرض وذلك بهدف تنمية وتطوير القطاعات التجارية والصناعية (كنعان، 12 نيسان 2011، صفحة 194).

**المطلب الثاني: خصائص وأهمية القروض.**

بما أن القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك فإنها لا تخلو جملة من الخصائص والأهمية التي تعد سبب في تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير الأموال اللازمة لمختلف قطاعاته.

**الفرع الأول: خصائص القروض.**

- هناك عدة خصائص للقروض أهمها:
- مبالغ نقدية يقدمها أو تمنحها المصارف للزبائن وقد تكون دفع مبالغ نيابة عن الزبون للمصدر في الاعتمادات المستندية.
  - تمنح القروض إما مقابل بضاعة أو لإقامة الأبنية وشراء الآلات والمواد الأولية بهدف الإنتاج.
  - يتحدد في عقد القرض وفي جميع المصارف: مبلغ القرض، سعر الفائدة، قيمة القسط، زمن تسديد القسط، زمن القرض بالكامل.
  - يحدد في هذه القروض الضمانات التي يمكن اللجوء إليها في حال عجز المدين عن السداد وهي تجبر المدين على الالتزام بالسداد، وقد تكون الضمانات شخصية إذا كان صاحب العلاقة من ذوي الملاءات المالية الجديدة.

أهداف القرض: تمنح القروض لتسهيل العمل التجاري (بيع وشراء البضائع) أو لإقامة المصانع والإنتاج أو لتمويل الإنتاج الزراعي وجميع هذه العمليات تدعم الإنتاج والتشغيل وتنمية الناتج الوطني. (كنعان، 12 نيسان 2011، صفحة 194).

### الفرع الثاني: أهمية القروض.

تتبع أهمية القرض المصرفي من مجموع النتائج الاقتصادية الهامة التي تؤدي إليها، والتي نذكر منها (سليمان، صفحة 68):

- تقوم القروض المصرفية بدورها في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة.
- إذا كان الائتمان المصرفي متوازنا وملبياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد الوطني يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة.
- تمويل خطة التنمية الاقتصادية للدولة حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولة، وذلك بتوفير الأموال اللازمة للقطاعات العامة في الاقتصاد الوطني.
- تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد وإصدار خطابات الضمان المحلية والدولية.

### المطلب الثالث: أنواع القروض.

يمكن تمييز ثلاث أنواع رئيسية للقروض أهمها:

#### 1- قروض الاستغلال:

هي قروض قصيرة الأجل توجه لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية، وبتحديد قيم الاستغلال أو القيم القابلة للتحصيل، يضمن تسديد قرض الاستغلال والذي عموماً تبلغ مدته سنة بواسطة الإيرادات المتحصل عليها خلال دورة الاستغلال (يمكن تمديد القرض إلى سنتين)، وعلى ذلك يهتم البنك بالهيكل المالي للمؤسسة وملاءمتها على المدى القصير، ومنه فإن نسب الهيكل هي الأساس المعتمد عليه في عمليات التحليل الخاصة بهذا النوع من القروض، وهما نوعان أساسيين:

- **قروض الصندوق:** هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة أو تمويل قيم الاستغلال أو تمويل حساب الزبائن، تلجأ إليها المؤسسة لمواجهة صعوبة مالية مؤقتة، نتعرض لها كما يلي:
- **التمويل العام للأصول المتداولة:** ويتم هذا التمويل عن طريق القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وليست موجهة لتمويل اسم معين، وتنقسم إلى: (احلام، 2006-2007، صفحة 64)

✓ تسهيلات الصندوق.

✓ المكشوف البنكي.

✓ قرض الربط.

✓ القروض الموسمية.

✓ قروض تربية المواشي.

✓ التسبيق على الفواتير.

✓ التسبيق على الديون الناشئة عن التصدير.

✓ تعبئة القروض قصيرة الأجل.

■ **تمويل قيم الاستغلال:** ويتم التمويل في هذه الحالة عن طريق قروض توجه لتمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة، من بينها: (احلام، 2007-2006، صفحة 66)

✓ التسبيق على البضائع.

✓ تمويل صفقات العمومية.

✓ تمويل صفقات الخاصة.

■ **تمويل حساب الزبائن:** تتم هذه العملية عن طريق شكل من أشكال القروض قصيرة الأجل والتي تتمثل أساسا في عملية الخصم التجاري.

● **القروض بالإمضاء:** تتمثل القروض بالإمضاء أو كما تسمى القروض بالالتزام في الضمان الذي يمنحه البنك إلى المؤسسة، فتمكن من الحصول على أموال من جهة أخرى، وبذلك لا ينتج عن منح هذه القروض خروج فعلي للأموال، وإنما يمنح البنك ثقته فقط، ويتعامل بإمضائه مع المؤسسة ويتم ذلك بعد أن يتأكد البنك من ملائمة هذه المؤسسة، وإنها قادرة على وفاء بالتزاماتها، وفي حالة عجزها يضطر البنك إلى تقديم الأموال المتعاقب عليها.

لا تدرج مثل هذه التعهدات في الميزانيات (ميزانية البنك وميزانية المؤسسة)، ويتم تصنيف القروض بالإمضاء إلى ثلاثة أشكال رئيسية هي: الضمان الاحتياطي، الكفالة والقبول. (احلام، 2007-2006، صفحة 68)

2- **قروض الاستثمار:** يوجه هذا النوع من القروض لتمويل الأصول الثابتة في الميزانية، مما يعني أن البنك مقبل على تجميد جزء من أمواله لمدة ليست بقصيرة، فتزيد حدة الخطر المرتبط بهذه القروض، مقارنة بقروض الاستغلال، وعليه فإن الدراسة تركز على تحليل مردودية المؤسسة المقترضة باستخدام نسب مالية قادرة على تحديد كفاءتها، فعاليتها وقدرتها على تحقيق أرباح، ومن ثم ضمان استرداد أموال البنوك (احلام، 2007-2006، صفحة 69).

تصنف القروض الاستثمار إلى قروض الاستثمار متوسطة الأجل وطويلة الأجل: (احلام، 2007-2006، صفحة 71/70)

● **قروض الاستثمار متوسطة الأجل:** تتراوح مدة هذه القروض بين سنتين إلى سبع سنوات (2-7)، وتمنح أساسا من أجل اقتناء تجهيزات ومعدات ووسائل نقل لا تتعدى فيها فترة الاهتلاك مدة القروض المطلوبة، ولا يوجه لتمويل الآلات والمعدات فقط، ولكن أيضا يمول بعض البناءات ذات التكلفة البسيطة والتي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية، ونميز بين شكلين رئيسيين للقروض متوسطة الأجل:

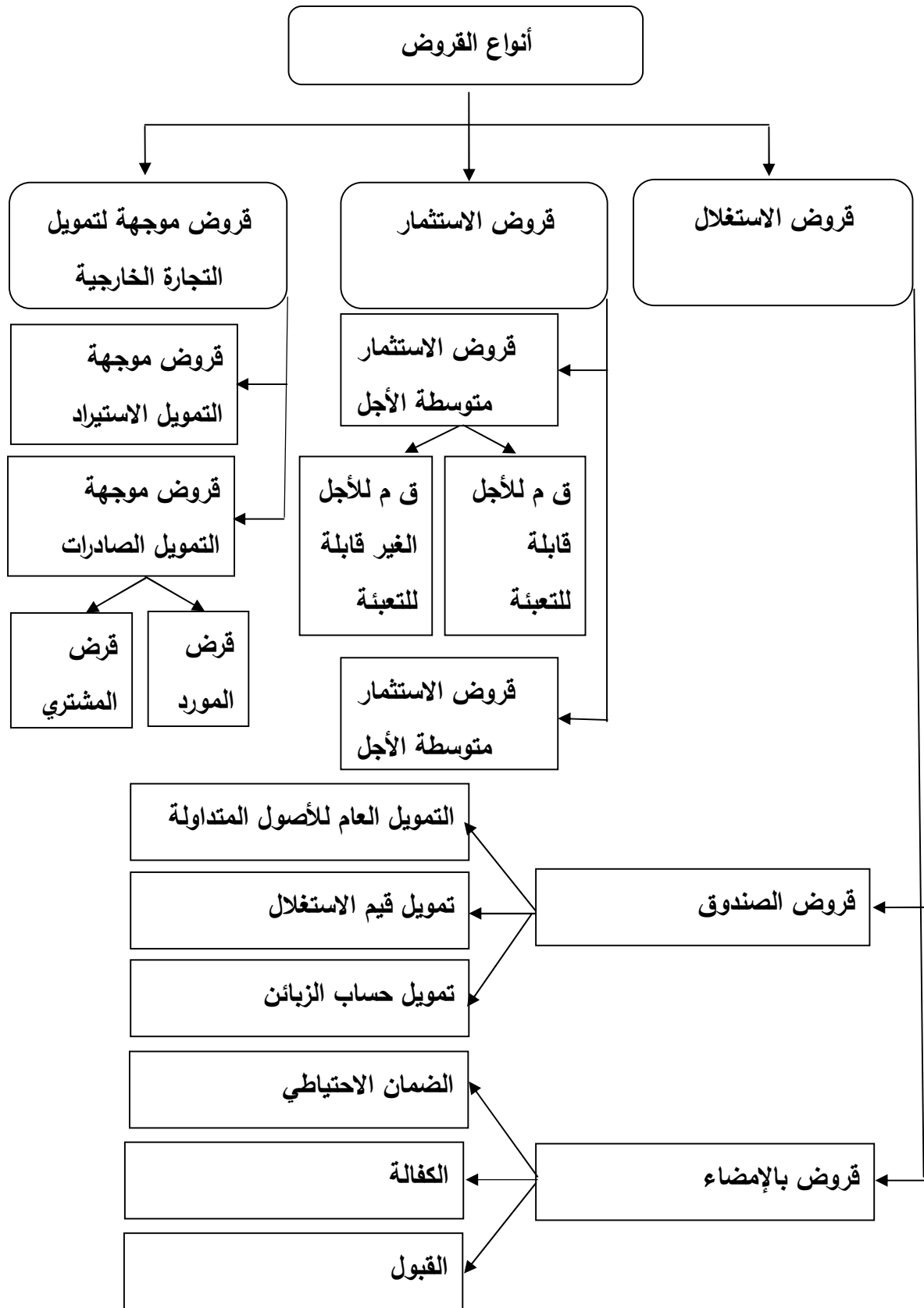
■ قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة (قابلة لإعادة الخصم).

■ قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة.



- **قروض الاستثمار طويلة الأجل:** توجه هذه القروض لتمويل الأصول الثابتة الثقيلة مثل: الاراضي، المباني العقارات.....تتراوح مدتها ما بين 8 الى 20 سنة، تقدم من طرف مؤسسات متخصصة هي بنوك الأعمال، بنوك القروض متوسطة وطويلة الأجل...، نظرا لطبيعة هذه القروض والتي تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، فالبنوك تعمل جاهدة على إيجاد السبل الكفيلة التي تخفف من درجة هذه المخاطر، من بينها طلب الضمانات حقيقية قيمتها تفوق قيمة التمويل المطلوب، إضافة إلى إشراك عدة مؤسسات في تمويل واحد، وهذا يعني إشراكها في تحمل المخاطر.
- 3- **القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:** يتطلب تمويل التجارة الخارجية تقنيات خاصة تختلف عن تلك المستعملة في تمويل التجارة الداخلية، وفي هذا الصدد تقسم هذه القروض إلى قروض موجهة لتمويل الاستيراد وقروض موجهة لتمويل الصادرات.
- **القروض الموجهة لتمويل الاستيراد:** هناك وسيلتين لضمان التسديد في مجال التجارة الخارجية وتتمثل في: التحصيل المستندي والاعتماد المستندي، حيث نشأت هاتين الوسيلتين عن عدم الثقة بين البائع والمشتري من بلدين مختلفين (احلام، 2007-2006، صفحة 74).
- **القروض الموجهة لتمويل الصادرات:** يوجد نوعين من القروض من هذا المجال وتتمثل في (احلام، 2007-2006، صفحة 76/77):
- **قرض المورد:** وهو القرض يمنحه مورد لمستورد يتواجد في الخارج ويكون هذا النوع من القروض مضمون من طرف الهيئات متخصصة، فتحرر هذه الهيئات وثائق تأمين القروض للبنوك والمؤسسات المالية المقرضة، فتعمل على تغطية الأخطار المحتملة الوقوع كالأخطار السياسية، النقدية أو المرتبطة بالكوارث الطبيعية، تتراوح مدة هذا القرض بين 7 سنوات إذا تعلق الأمر بالمدى المتوسط و10 سنوات إذا كان طويل الأجل وموجه لتمويل التجهيزات الضخمة، الأشغال الكبيرة في الخارج.. الخ.
- **قرض المشتري:** وهو قرض مباشر يمنح لمشتري متواجد في البلد A من طرف بنك متواجد في البلد B، حيث يدفع هذا البنك فورا للمورد المحلي عند استلام المشتري في البلد A التجهيزات أو المعدات المطلوبة، تتراوح مدة هذا النوع من القروض بين 18 شهر و10 سنوات وتكون مضمونة من طرف هيئات تأمين متخصصة.

والشكل رقم 02-02: يوضح أنواع القروض.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

**المطلب الرابع: عوامل المؤثرة في حجم ومنح القروض.**

تتأثر القروض بمجموعة من العوامل التي تتحكم في حجمها وعملية منحها ومن خلال هذا المطلب يتم اختصار أهمها فيما يلي:

**الفرع الأول: العوامل المؤثرة في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية:**

تتأثر القروض والتسهيلات الائتمانية بمجموعة من العوامل:

- ✓ **النشاط الاقتصادي** واستقراره في حالة انتعاش الاقتصاد وتزداد الحاجة إلى الأموال وبالتالي زيادة الطلب على القروض ويحدث العكس في حالة الركود الاقتصادي.
  - ✓ **العائد المتوقع من القرض:** إذا توقع المقرضون بأن حصولهم على القروض يحقق عائداً يزيد عن الفائدة المدفوعة على القروض فإنهم سوف يسعون للحصول على القروض أما إذا كانت التوقعات غير مشجعة فإنهم سيعزفون عن اللجوء إلى الإقراض.
  - ✓ **أسعار الفائدة:** يؤثر سعر الفائدة في حجم القروض بشكل مباشر فإن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الطلب على القروض بسبب انخفاض تكلفة التمويل ويحدث العكس في ارتفاع سعر الفائدة.
  - ✓ **حجم الودائع المصرفية:** إن زيادة حجمها لدى المصرف يؤدي إلى زيادة قدرته في منح القروض.
  - ✓ **ضمان القروض:** إن وجود مؤسسات لضمان القروض يخلق لدى المصرف الأمان والاطمئنان الأمر الذي يحفزه على زيادة حجم الإقراض. (توفيق، الصفحات 100-101)
- الفرع الثاني: عوامل المؤثرة في منح القروض:**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر وتتحكم في عملية منح القروض ويمكن اختصار أهم هذه العوامل فيما يلي:

- حجم الودائع:** يعتبر العامل الأساسي المؤثر في قدرة البنك على الإقراض، فكلما كان هذا الحجم كبيراً كلما زادت قدرة البنك على منح القروض.
- الظروف الاقتصادية العامة:** تؤثر هذه الظروف على الأوضاع التجارية والائتمانية، فإذا كانت البلاد تمر بحالة كساد اقتصادي فإن البنوك تتشدد في عملية منح القروض ويحدث العكس في حالة الراجح الاقتصادي.
- معدل سعر الفائدة على وديع والقروض:** كلما كان الفارق بين معدل الفائدة على القروض ومثيله على الودائع أكبر كلما كان باستطاعة البنك إن يحقق أرباحاً أكثر، الشيء الذي يشجعه على منح القروض.
- نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي:** إن معدلات الأرباح العالية التي تحققها البنوك من خلال الإقراض تدفعها لزيادة مستوى الإقراض حتى ولو كان ذلك على حساب متطلبات السيولة مما يدفع البنك المركزي لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني وهي نسبة من الودائع تحتفظ بها البنوك بشكل إلزامي على مستوى البنك المركزي وبدون فوائد وهذا للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي حيث تقل قدرة البنوك على منح القروض كلما زادت هذه النسبة.

مدى ثبات الودائع: ويقصد بها الودائع المستقرة التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة، فالودائع المستقرة تزيد من قدرة البنك التجاري على منح القروض (كريمة، 2019-2020، صفحة 15).

### المبحث الثالث: أثر سعر الفائدة على وداائع والقروض.

#### المطلب الأول: الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع المصرفية.

يتفق معظم الباحثين في الشؤون المالية والمصرفية على استراتيجيتين أساسيتين في هذا المجال وهما:

#### 1. استراتيجية منافسة السعريّة:

وهي الاستراتيجية التي تستند إلى دفع فوائد على وداائع المختلفة فبالرغم من أن عنصر المنافسة السعريّة يكون فاعلا ومؤثرا في مختلف الأنشطة الاقتصادية إلا انه يتعرض إلى بعض المحددات في مجال العمل المصرفي وذلك لأن التشريعات لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية مما يقلل من أهميته هذه الاستراتيجيات في جذب الودائع (سليمان، 2015-2002، صفحة 67) ومن أهم أسباب عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يأتي:

#### - الحد من ارتفاع تكلفة الأموال:

تتحمل المصارف التجارية مصاريف متعددة نتيجة لإدارتها للحساب الجاري، منها تكاليف تحصيل المستحقات، وتكاليف سداد المطلوبات، لذا عند السماح بدفع الفوائد عليها فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارتها، الأمر الذي يضطر معه إلى البحث عن الفرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد، والتي غالبا ما تكون ذات مخاطر عالية قد تهدد في النهاية مستقبل المصرف، وعليه فإن عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الاموال.

#### - الحد من زيادة المنافسة بين المصارف:

إن دفع الفوائد على الودائع الجارية قد يؤدي إلى حالة تنافسية بين المصارف فترتفع بذلك معدلات الفائدة عليها أملا في الحصول على حصة مناسبة منها، وهذا يؤدي كذلك إلى زيادة تكلفة إدارة تلك الودائع، مما يدفع بالمصارف إلى استثمار جزء من أموالها في مجالات أكثر مخاطرة، سعيا وراء تحقيق عائد يكفي لتمويل تلك التكاليف.

#### - الحد من ارتفاع الفوائد على القروض:

قد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية إلى زيادة الفوائد على القروض الممنوحة، والذي يترتب عليه انخفاض الطلب عليها، في حين أن عدم الفوائد على تلك الودائع ينجم عنه تخفيض تكلفة الأموال.

#### - الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة:

تتمتع المصارف التي تمارس عملها في المدن الكبيرة، ذات الأنشطة التجارية والاقتصادية المتنوعة بفرص أكبر، مقارنة بعمل المصارف في المدن الصغيرة، وعليه فإذا سمح بدفع الفوائد على الودائع التجارية، فإن المصارف في المدن الكبيرة تكون أكثر قدرة واستعداد لدفع فوائد عالية على تلك الودائع مقارنة مع المصارف في

المدن الصغيرة، وهذا يعني أن المدن الكبيرة سوف تصبح مناطق جذب لهذه الودائع، في حين تصبح المدن الصغيرة مناطق طرد لها مما يؤثر على التنمية الاقتصادية فيها (توفيق، صفحة 23).

## 2. استراتيجية المنافسة غير السعرية:

إن جوهر هذه الاستراتيجية هو تقديم البنوك لخدمات جديدة وبأسعار تنافسية أو تحسين الخدمات القديمة، مما يساهم في زيادة الطلب على ودائعها كنتيجة لسعي المودعين للاستفادة من تلك الخدمات، ولا سيما في البنوك ذات الإبداع في مجال ابتكار وتطوير الخدمات، إذ يفضل الزبائن التعامل مع البنوك القادرة على تطوير خدمات عبر طرح خدمات جديدة، أو تطوير الخدمات الحالية وأسلوب تقديمها، وتتجه البنوك إلى هذه الاستراتيجية بسبب المحددات الخاصة على أسعار الفائدة، وإدراكها أن عملية تطوير الخدمات عاملاً حيوياً وأساسياً للمحافظة على استمرار البنك وتعزيزه على المدى البعيد، مما يؤدي إلى احتفاظه بالزبائن الحاليين وجذب الزبائن المحتملين وزيادة قدرته على منافسة في السوق (عبد الواحد، صفحة 55).

بعد صدور قانون النقد الأساسي رقم 33 لعام 2002 وتشكيل مجلس النقد والتسليف عام 2003 من مصرف سوريا بأمر المجلس بتحريك سعر الفائدة حسب حاجة الاقتصاد الوطني ظهرت مجموعة من الإجراءات نجملها في هاذين المطلبين:

### المطلب الثاني: الفائدة على الودائع.

الفائدة على الودائع كانت مستقرة عند 8% ولجميع أنواع الودائع (الآجلة والتوفير) والودائع تحت الطلب 4% قامت السلطات النقدية بتحريك سعر الفائدة بشكل تدريجي نحو الأدنى 8% إلى 7% ثم إلى 6% على مدى سنتين من عام 2003 و لغاية 2005 ثم قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع التوفير من 6% إلى 4% ثم رفعتها إلى 5% بمبلغ مليون ليرة والمبالغ المودعة الأخرى 4% وذلك بهدف نقل الودائع باتجاه الودائع الآجلة والتي تساعد المصارف على الإقراض طويل الأجل.

إن قرارات التخفيض لسعر الفائدة على الودائع أدت إلى النتائج التالية:

✓ سحب جزء كبير من الودائع وخاصة التوفير والحسابات الجارية واستثمارها بشكل مباشر من قبل أصحابها مما زاد الطلب في السوق.

✓ توجه جزء كبير من هذه الودائع إلى المضاربة العقارية الأمر الذي رفع أسعار العقارات عام 2005-2009 بشكل كبير حيث تم تصنيف سورية بالمرتبة الثامنة بغلاء العقارات عالمياً.

✓ حصول التضخم الكبير بين عامي 2006-2008 بحيث وصل إلى 30%.

إن هذه الآثار السلبية لتحريك سعر الفائدة دفعت السلطات النقدية لتحديد معدلات فائدة تأشيرية، وتركت الحرية للمصارف التجارية بتحديد أسعار الفائدة التي تراها مناسبة لها فتراوحت بموجب هذا الإجراء:

• بين 6,5-7,5% للودائع الآجلة.

• 5% للودائع التوفير.

• 0,5% للحسابات الجارية

ومع وجود هذا النمط من الفوائد التأشيرية فقد أدى الأمر في ظل الركود لزيادة الودائع، لكنه في ظل الرواج لن تزداد الودائع مقابل هذه الفوائد ومعدل تضخم يتجاوز 10% في هذه الفترة، لذلك لم تكن السلطات النقدية موفقة بهذا التخفيض لأن الاقتصاد السوري يعاني من التضخم والاقتصاد العالمي يعاني من الركود أي أن الودائع محاصرة ولا مجال أمامها سوى التوظيف في المصارف، أما هذا السعر الذي تم تحديده فلا يخدم الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة (علي، 2011، صفحة 516).

### المطلب الثالث: الفائدة على القروض.

تم تخفيض سعر الفائدة على القروض بمعدل 1,5% عن مستوياتها حيث كانت 9% منذ عام 1981 ولغاية حزيران 2003 و كان هذا التخفيض كبيراً لأن الاقتصاد السوري كان يتجه باتجاه التضخم منذ بداية 2003 وقد ساهم هذا التخفيض بزيادة الطلب على القروض وزيادة حجم الاستثمار لكن زيادة معدلات التضخم دفعت السلطات النقدية لإعادة النظر بسعر الفائدة والانتقال إلى فائدة تأشيرية حيث حددت اعتبار من عام 2006 فائدة تتراوح بين 9,25-10,5% وتركت الحرية للمصارف لاعتماد السعر الذي يناسبها.

إن النتائج التي تمخضت عنها هذه الارتفاعات هي:

- توجه القروض للقطاعات الخدمية الأمر الذي زاد نسبة اقتصاد الخدمات من 34% من حجم الناتج عام 2000 إلى 44% عام 2009 أي ارتفعت نسبة الخدمات بواقع 10%.
- تراجع حجم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية من 54% عام 2000 إلى 46% من الناتج عام 2009.
- تزايد معدلات التضخم وتوجه الأفراد للمضاربة بعقارات التي سجلت ارتفاعات في الأسعار غير مألوفة.
- دخول الاقتصاد في الركود نتيجة الأزمة العالمية والمعاناة من التضخم الأمر الذي شكل حالة من الركود التضخمي وهي حالة تخص الاقتصاديات المتقدمة ولا تستطيع سورية معالجتها أو حتى دراسة الحلول للمعالجة.

إن هذه الآثار لا تقلل من أهمية الإجراءات النقدية التي اتخذها مجلس النقد والتسليف، بل كانت إجراءات سليمة وصحيحة وتهدف لإعادة تصحيح التشوه الذي حصل في أسعار الفائدة، والتشوه الذي حصل في تركيبة الودائع حيث أصبحت في أكثرها (ودائع التوفير) لأنها تحمل مزايا الحسابات الجارية في السحب ومزايا الودائع الآجلة في أسعار الفائدة، لذلك كانت السلطات النقدية عازمة على إزالة هذا التشوه ونستطيع القول بأنها نجحت في تحقيق إعادة الهيكلة للودائع الوطنية، لكن اتساع الفجوة بين فائدة الإيداع و الإقراض كبيرة لصالح المصارف، لذلك ينبغي تضييق هذه الفجوة إلى نقطتين فقط بين الودائع الآجلة والقروض طويلة الأجل كما هو الحال في المصارف العالمية ودول أوروبا والولايات المتحدة . (علي، 2011، الصفحات 518-519).

### المطلب الرابع: تأثير سعر الفائدة على الودائع والقروض.

يؤثر سعر الفائدة بشكل عام على القرارات المالية والاستثمارية والأنماط الاستهلاكية للأفراد، بما في ذلك المستثمرين، ليضعهم أمام خيارات إنفاق الأموال، استثمارها في قطاعات مختلفة، أو إيداعها في بنوك تجارية للاستفادة من سعر الفائدة على الودائع.

دور البنوك المركزية يتمثل عادة في تحديد الإطار العام أو اتجاه سعر الفائدة على السندات الحكومية والودائع، وبناء عليه تتبع البنوك التجارية المختلفة هذه الإرشادات، وتلتزم بها في تعاملاتها مع عملائها في الإقراض والاقتراض والودائع.

### فرع الأول: آثار تغيير أسعار الفائدة:

#### الحالة الأولى: عند خفض سعر الفائدة.

عند انخفاض معدلات الفائدة، يميل الأفراد إلى إنفاق أموالهم لشراء سلع كالسيارات والعقارات، أو استثمارها في مشاريع تشغيلية تنتج لهم دخلاً، بدلاً من إيداعها في البنوك والحصول على نسبة فائدة صغيرة، وغير مجدية.

يشجع المستثمرون أيضاً على الاقتراض من بنوك لتوسعة مشاريعهم وأعمالهم التجارية، نظراً لانخفاض تكلفته، الأمر الذي يترتب عليه، في المحصلة، زيادة الدخل ومعدلات التوظيف والإنفاق، مما يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وزيادة فرص الاستثمار.

#### الحالة الثانية: عند رفع سعر الفائدة.

رفع سعر الفائدة، يزيد على القروض والودائع، وبالتالي يلجأ الأفراد، وبينهم المستثمرون، لإيداع أموالهم في البنوك للاستفادة من أسعار الفائدة العالية، والمتمثلة في الودائع وشهادات الإيداع والسندات الحكومية، والتي تشكل ربحاً مضموناً وآمناً، بخلاف المجازفة بالاستثمار في مشاريع، في ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض والاستثمار، يؤدي ذلك إلى إبعاد المستثمرين عن الاقتراض من البنوك لتوسعة مشاريعهم، أو فتح مشاريع جديدة، في ظل زيادة سعر الفائدة، التي تشكل عبئاً مالياً يتجاوز الإيرادات المتأتية من الاستثمار.

ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في النهاية إلى انخفاض الاستهلاك حيث يمتنع الناس من الحصول على قروض إسكان، أو سيارات، أو غير ذلك، بسبب ازدياد تكاليف الاقتراض من البنوك.

ويسهم عادة في ارتفاع وتعزيز قيمة العملة الوطنية، لأن الطلب عليها يزيد من قبل الأفراد، بما في ذلك المستثمرون المحليين والدوليين، الذين يسارعون لشراء سندات حكومية، أو الإيداع بالعملة الوطنية، من أجل الاستفادة من سعر الفائدة المرتفع.

### الفرع الثاني: الأسباب التي تؤدي بالبنوك المركزية إلى رفع أو خفض نسب الفوائد.

البنك المركزي لدولة ما يتدخل من خلال خفض أو رفع سعر الفائدة، بصورة دقيقة ومحدودة، بهدف تعزيز النمو، والحد من التضخم والبطالة، ودعم العملة الوطنية، مع إعطاء أولوية للمشاكل الاقتصادية التي تعانيها هذه الدولة.

تعزيز النمو: في حالة الركود، لا يمتلك الأفراد مالا كافياً لشراء السلع المعروضة، أي أن الطلب أقل من العرض، مما يؤدي إلى الكساد أو التباطؤ الاقتصادي، الأمر الذي يدفع أصحاب الشركات والمصانع إلى تسريح العمال والتوقف عن الاستثمار، وبالتالي ترتفع البطالة.

لذلك تعمل الحكومات على مواجهة ذلك من خلال "سياسة نقدية توسعية"، تركز فيها على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال خفض أسعار الفائدة، مما يشجع الأفراد ومنهم المستثمرين على سحب أموالهم المودعة لدى البنوك واستثمارها في نشاط اقتصادي مريح أو استخدامها في شراء سلع وخدمات فيزداد الطلب.

التحكم في التضخم أو ارتفاع الأسعار: في حالات التضخم التي يعاني فيها الأفراد من ارتفاع أسعار سلع وخدمات بشكل كبير، تميل الدول إلى التدخل بإتباع "سياسة نقدية متشددة" تهدف إلى تقليل نسبة التضخم من خلال تقليل النقد المعروض في السوق، سواء لدى المستهلكين أو المستثمرين، وبالتالي الحد من تنافسهم على شراء سلع وخدمات، مما يؤدي لانخفاض أسعارها لمستويات طبيعية.

ويحقق ذلك عبر رفع سعر الفائدة الذي يشجع الأفراد على الادخار وإيداع أموالهم لدى البنوك، ويقلل إقبالهم على الاستهلاك، وبسبب صعوبة الاقتراض الناتجة عن ارتفاع معدل الفائدة، يعزف المستثمرون عن إنشاء مشاريع جديدة، مفضلين الاستثمار في شهادات بنكية وسندات حكومية، فتقل الأموال المتاحة لشراء سلع وخدمات، ويتراجع التنافس، وبالتالي تنخفض الأسعار.

دعم العملة الوطنية: تلجأ الدول إلى رفع سعر الفائدة لجذب المستثمرين الأجانب إلى السندات الحكومية والإيداع بالعملة الوطنية أو المحلية، واستخدام هذه الأموال في دعم الاقتصاد الوطني، ويميل الأفراد إلى الودائع، والاستفادة من معدل الفائدة المرتفع، بدلا من شراء الدولار الأمريكي أو العملات الأجنبية، الأمر الذي يزيد الطلب على العملة المحلية ويعزز من قيمتها.

ومثال على ذلك ما قام به البنك المركزي الأردني من رفع الأسعار الفائدة بعد خطوة مماثلة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي) خلال السنوات الماضية، ويسعى البنك المركزي الأردني من خلال ذلك إلى زيادة جاذبية الدينار وتشجيع الأفراد على حيازته من خلال إيداعه في بنوك بسعر فائدة أعلى منها على الدولار الأمريكي، أو أية عملات أجنبية أخرى، الأمر الذي يحافظ على السعر، الجاذبية، الحيازة، وتداول العملة المحلية في الأسواق. (خالد، 2019).



**خلاصة الفصل الثاني.**

تم التطرق في هذا الفصل بشكل موجز على مفاهيم عامة حول القروض والودائع وعلاقتها بسعر الفائدة، إذ تحتل الودائع الحجم الأكبر من مجموع خصوم البنك وهي الأموال التي يتحصل عليها البنك من الأفراد والمؤسسات، وكذلك القروض التي تمثل شكلا من أشكال الائتمان قصير الأجل الذي تقدمه البنوك. وفي الأخير تطرقنا إلى تحديد أثر تغيرات سعر الفائدة عليهما في حالة الارتفاع والانخفاض، فعند خفض سعر الفائدة يميل الأفراد إلى إنفاق أموالهم لشراء سلع كالسيارات والعقارات واستثمارها لتنتج لهم دخلا بدلا من إيداعها في البنوك والحصول على فوائد غير مجدية وكذا الاقتراض من البنوك، أما في حالة رفع سعر الفائدة يلجأ الأفراد والمستثمرين إلى إيداع أموالهم في البنوك والاستفادة من أسعار الفائدة العالية والمتمثلة في الودائع.

**الفصل الثالث: دراسة قياسية**

**لبنك AGB في الجزائر خلال**

**الفترة 2004/2018.**

**الفصل الثالث: دراسة قياسية لبنك AGB في الجزائر خلال الفترة 2018/2004.****تمهيد الفصل الثالث:**

بعد التحليل النظري للودائع والقروض وسعر الفائدة من خلال النظريات الاقتصادية التي تطرقت لهذا الموضوع، نحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي للعلاقة وأثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض وهذا باستعمال كل من برنامج Spss و Excel ذلك بإتباع خطوات المنهج الاقتصادي القياسي. كما يضمن هذا الفصل التطبيقي تحديد مدى تأثير سعر الفائدة على القروض والودائع، باعتماد على النظريات الاقتصادية وعلى الدراسات السابقة، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة لدراسة العلاقات بين مختلف المتغيرات لصياغة النموذج وتقديره خلال فترة 2018-2004 لبنك AGB وعليه، تم تقسيم الفصل لثلاث مباحث رئيسية:

**المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الخليج الجزائر.**

**المبحث الثاني: تحليل تطور أسعار الفائدة وحجم الودائع والقروض.**

**المبحث الثالث: تقدير العلاقة سعر الفائدة بالودائع والقروض.**

**المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الخليج الجزائر.**

البنك هو عبارة عن مؤسسة مالية تساهم في العديد من القطاعات وتعمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار، لذلك سنتطرق إلى دراسة بنك الخليج الجزائر وهو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية kipco والتي تعتبر من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم "مجموعة الكويتية للأعمال " kuwait project compagne "

**المطلب الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر.**

**الفرع الأول: التعريف بشركة مشاريع الكويت القابضة (kipco).**

تعتبر مجموعة شركات مشاريع الكويت، بما لديها من أصول مجمعة تبلغ 32.7مليار دولار أمريكي، وهي إحدى الشركات القابضة الرائدة وأكثرها تنوعا في الأنشطة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تمتلك المجموعة حصص ملكية مؤثرة في محفظة تضم أكثر من 60 شركة عاملة في 24 دولة.

لقد حققت استراتيجية الشركة العامة القائمة على الاستحواذ وبناء وتطوير وبيع الشركات في المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نجاحا على مدى أكثر من عشرين عاما، وأصبح للشركة وبفضل هذه الاستراتيجية محفظة متنوعة مع التركيز بشكل أساسي على الخدمات المالية والإعلام والصناعة والعقارات، كما تمتلك من خلال شركاتها التابعة والزميلة حصص ملكية كبيرة في قطاعي التعليم والصحة. (kipco، 2016، صفحة 04).

وشهد عام 2016 تحقيق الشركة للعام الخامس والعشرون على التوالي من الربحية والشركة فخورة بحجم النمو الذي حققته خلال هذه الفترة ، لقد ارتفع حجم أصول الشركة الذي كان يبلغ 220مليون دولار أمريكي في سنة 1990 ،وفي سنة 2016 وصل إلى 10 مليار دينار كويتي (32.7 مليار دولار أمريكي ) مقارنة مع 9.6 مليار دينار كويتي ( 31.4 مليار دولار أمريكي) في 2015 ، وكل هذا الارتفاع كان بفضل الاستراتيجية الاستثمارية السليمة للشركة في مجموعة واسعة من الشركات التي تعمل في مجال الصناعة والعقار والخدمات في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

نسلط الضوء على شبكة مجموعة شركة المشاريع المصرفية عندما استحوذت هذه الأخيرة على بنك برقان في عام 1995 ، في إطار برنامج الخصخصة الذي أطلقتها الحكومة الكويتية ، كانت عمليات البنك تتمحور على السوق المحلي ، وبفضل سياسات البنك واستراتيجيته وخطته إلى جانب النمو الذي حققه خلال سنوات الماضية انتقل من كونه بنك كويتي محلي إلى شبكة تضم مجموعة من البنوك، وتنتشر مجموعة بنك برقان في أنحاء مختلفة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وله حضور في الجزائر ،تونس، العراق، تركيا ، تنتشر شبكة مجموعة من شركة المشاريع المصرفية في البحرين ،الأردن وسوريا ومالطا (kipco، 2016، صفحة 05).

الشكل رقم 03-01: يوضح شبكة مشاريع الكويت المصرفية.



الفرع الثاني: المساهمون في البنك الخليج الجزائر.

### 1- بنك برقان: (Borgan Bank)

تم تأسيس بنك برقان ،الذي يعد من احدث وأنشط المصارف التجارية في الدولة الكويت وثاني اكبر بنك من حيث الأصول ،في عام 1977،واستطاع أن يحتل موقعا رياديا في مجال التركيز على الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الشركات بالإضافة إلى تمتعه بقاعدة واسعة عملاء خدمات التجزئة المصرفية والخدمات المصرفية الخاصة ، ويمتلك هذا البنك حصة أكثرية في خمسة مصارف عاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتركيا ،وهي بنك برقان الكويت، بنك برقان تركيا ،مصرف بغداد ،بنك الخليج الجزائر، بنك تونس العالمي ،وللمجموعة وجود ستة بلدان مدعومة بأكبر شبكة فروع إقليمية تصل إلى 180 فرعا في الكويت ،تركيا، الجزائر ،العراق، تونس، لبنان ،وقد طور البنك من أدائه بشكل مستمر عبر سنوات الماضية ،وذلك من خلال تنويع مصادر الإيرادات ،ومصادر التمويل وتعزيز قاعدة رأس المال كما أن اعتماد بنك برقان على احدث التقنيات في تقديم خدماته جعله في هذا المضمار مثالا يتحذى به في السوق المحلية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتم بناء شعار بنك برقان وعلامته التجارية على أساس قيم حقيقية هي الثقة، الالتزام، التميز،

التطور، ولعل فناعة البنك بأن العميل يأتي في المقام الأول هي المرتكز الأساسي الذي يدعم كافة منتجاته وخدماته.

كما انه حصل على شهادة الأيزو 9001:2008 لكافة عملياته المصرفية وبذلك يعد بنك برقان المصرف الأول في دول مجلس التعاون الخليجي والوحيد في الكويت يحصل على مثل هذا الاعتماد للمرة الثالثة على التوالي، كما أن بنك برقان يعتبر الوحيد أيضا في حصوله على جائزة الجودة لمؤسسة جي بي مورغان للسنة الثانية عشر على التوالي. (kipco، 2016، صفحة 18)

## 2- بنك تونس العالمي:

تأسس بنك تونس العالمي في عام 1982 بالبداية كأول شركة مصرفية مرخصة بالكامل، وفقا للقانون التونسي، ويعمل تحت إشراف البنك المركزي التونسي، إلى جانب عضويته في المقاصة التونسية، ويقدم بنك تونس العالمي مجموعة واسعة النطاق من الخدمات المالية الدولية للشركات والأفراد والمؤسسات المالية والحكومات، في تونس وخارجها، بنك تونس العالمي هو شركة تابعة لبنك برقان ويساهم بنسبة % 2.5 من أصول الميزانية العامة المجمعة لمجموعة بنك برقان، كما يتميز بنك تونس العالمي باستمرار عملية التطوير والتحسين، إذ تم تعيين فريق إدارة معلومات جديد، لتقديم خدمة عملاء وخدمة إدارة معلومات أفضل، ما أسهم في رسم قرارات استراتيجية رئيسية واضحة، إلى جانب ذلك أعطت المبادرات المصرفية الالكترونية الجديدة قوة دفع لمعاملات مصرفية التي سهلت استخدام العملاء لها عبر الانترنت.

في عام 2012 ، على رغم من الظروف الاقتصادية السيئة وانخفاض أسعار الفائدة ،حافظ بنك تونس العالمي على ميزانية عامة قوية ،وسجل نمو بنسبة % 6.7 في ودائع العملاء و % 5.7 في الأصول ، فاز بالجائزة الدولية الذهبية السنوية ،على مستوى أوروبا للجودة والتكنولوجيا خلال المؤتمر الدولي لمبادرة الاتجاهات التجارية ،وقد أدت جهود البنك المتواصلة في تطوير خدمة العملاء وتحسينها إلى الحصول على جائزة مصرف العام InterContiental Finance Magazine عن تميز البنك في مجال خدمة العملاء (التقرير السنوي لبنك برقان، 2012، صفحة 30).

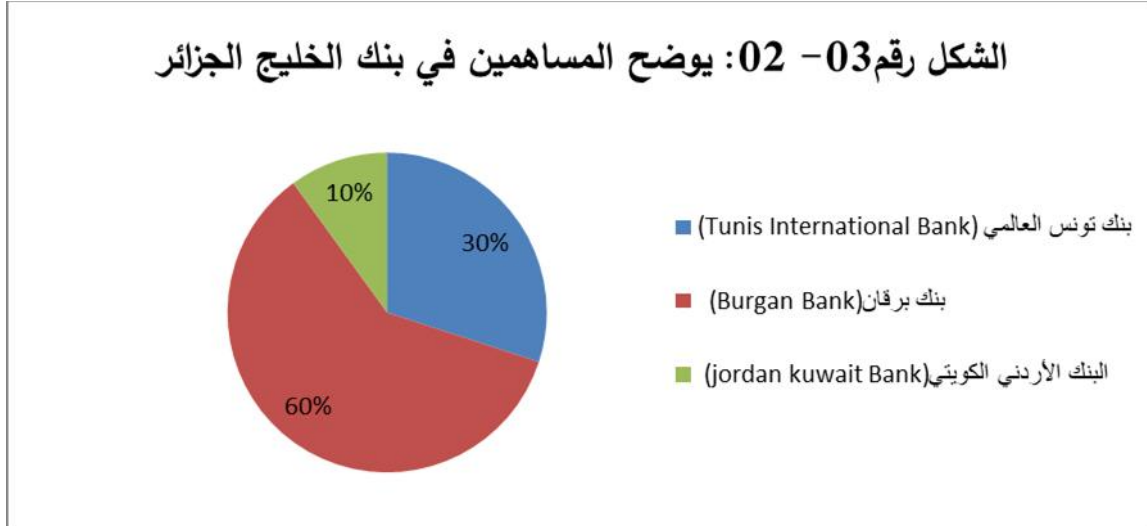
## 3- البنك الأردني الكويتي (Jordan Kuwait Bank).

تأسس البنك الأردني الكويتي كشركة مساهمة عامة أردنية في عام 1976 ويمكن من مواصلة النجاح والتطور حتى أصبح أحد أهم البنوك العاملة في المملكة، يعمل البنك حاليا من خلال شبكة فروع محلية تضم 61 فرعا موزعة في جميع أنحاء الأردن بالإضافة إلى أربعة فروع في فلسطين وفرع في قبرص ويمتلك البنك شركة إجازة للتأجير التمويلي بالكامل وأكثر من % 50 في شركة المتحدة للاستثمارات المالية - الأردن، و % 10 في بنك الخليج الجزائر - الجزائر.

يستفيد البنك الأردني الكويتي من علاقات الشراكة والتعاون القائمة مع شركة مشاريع الكويت وذراعها

المصرفي مجموعة بنك برقان، كما تسخر قدرات البنك لتوفير الخدمات التي تغطي النشاطات التجارية والاستثمارية بالإضافة إلى الخدمات الأخرى المتصلة بالأعمال التجارية، وكان البنك الأردني الكويتي البنك

الأول الذي يعتمد التعامل المصرفي عبر شبكة الانترنت ، ويقدم البنك الآن كافة خدماته ومستحققاته المصرفية بوسائل وقنوات تكنولوجيا متطورة ، وبمفاهيم وممارسات الخدمة الشخصية المتميزة والجودة العالية مما عزز الصورة الطيبة التي يتمتع بها البنك كأكثر البنوك اهتماما بالعملاء ، ونجح بالممارسة العملية تحقيق مضامين شعاره أكثر من بنك . (kipco، 2016، صفحة 19)



المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال ما سبق.

#### المطلب الثاني: نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر.

بنك خليج الجزائر GULF BANK ALGERIA ويتم اختصاره بالرمز AGB، وهو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري عام 2004 ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة (https://read.opensooq.com، 2020)، وهو إحدى المؤسسات المالية الأكثر ديناميكية ونجاحا في الجزائر ، يعد ضمن مشاريع بنك الخليج المتحد، و هو شركة مصرفية استثمارية تابعة لشركة مشاريع الكويت (القبضة) ،يقوم بإدارة شبكة إقليمية من شركات الاستثمار وإدارة الأصول و البنوك التجارية ،وتشمل استثماراته الأصول في العقارات ،الأسهم الخاصة ،المنتجات المهيكلة و الأوراق المالية المدرجة في البورصات ،وتشمل استثمارات البنك في الشركات التابعة و الزميلة له كل من بنك الخليج الجزائر ،شركة الضيافة للاستثمار ، مصرف بغداد، البنك الأردني الكويتي ،شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول ،شركة منافع الاستثمار ، مليونيوم فينانس كوربوريشن، شركة رويال كابيتول ،بنك سوريا والخليج ،شركة الكابل المتحدة ،بنك تونس العالمي ،شركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية ،شركة الخليج المتحدة للخدمات المالية ،شركة الصناعات المتحدة ،الشركة المتحدة للخدمات الطبية وشركة العقارات المتحدة.

كما دخلت شركة المشاريع الكويتية " كيكو" عالم الاستثمار بالجزائر سنة 2003 في بنك الخليج الجزائر AGB الذي تم إنشائه بموجب المرسوم رقم 03-03 بتاريخ ديسمبر 2003 و هو مخصص في الصناعة والتجارة العامة، وهو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر والذي يعتبر شركة مساهمة برأسمال قدره 10 000 000 000 دج موزعة على ثلاث بنوك ذات سعة عالية في المجال البنكي وهي:

❖ 60% من بنك برقان بنك الكويتي.

❖ 30 % بنك تونس العالمي.

❖ 10 % البنك الأردني الكويتي (2018, p. 05).

وبدأ بنك الخليج الجزائر عملياته في عام 2004، بعد الحصول على ترخيص من بنك الجزائر المركزي في عام 2003، وفي عام 2012 أعلن البنك تحولا في نتائجه يعكس مسار ثابتا في عوامل النمو في مؤشراتته الرئيسية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 إذ أعلن عن تحقيق أرباحا صافية (بعد خصم الضرائب) بما قيمته 13,7 مليون دينار كويتي، وهو ما شكل ارتفاعا بنسبة تتجاوز 42,7% وصولا مقارنة بالعام 2011 الذي أعلن فيه تحقيق 9,6 مليون دينار كويتي (التقرير السنوي لبنك برقان، 2012، صفحة 26).

لا يزال هذا البنك يتوسع باستمرار ولديه حاليا 60 فرعا منتشرة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك 3 فروع مصرفية ذاتية تحكم 39 ولاية في الجزائر، وتتمثل المهمة الرئيسية للبنك في دعم التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر من خلال تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية للمهنيين والأفراد (Rapport annuel - Gulf Bank algérie, 2018, p. 05).

**المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها بنك AGB في الجزائر.**

**الفرع الأول: الخدمات الإلكترونية.**

يقدم البنك للعملاء عدداً من الخدمات الإلكترونية التي تسهل عليهم الحصول على بعض الخدمات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان، كما أنها تسهل عليهم عدداً من المعاملات اليومية التي يحتاجونها دون الحاجة إلى زيارة الفرع، وهذه الخدمات يتم الاشتراك فيها عن طريق زيارة الفرع والحصول على المعلومات الضرورية، وهي كالاتي (<https://read.opensooq.com>، 2020):

- خدمة AGB Online.
- خدمة الرسائل القصيرة SMS.
- خدمات البريد الإلكتروني Mailing.
- تطبيق الهاتف الذكي بحيث يقدم البنك للعملاء وتماشياً مع التقدم التكنولوجي في القطاع المصرفي العالمي تطبيقاً يعمل على الهواتف الذكية، وهو تطبيق سهل الاستخدام وآمن كلياً، تم تصميمه للهواتف التي تعمل على نظام تشغيل أندرويد، حيث يحتاج إلى الإصدار 5.1 وما فوق، ويمكن تحميله من متجر Google Play، ويمكن من خلاله التمتع بالخدمات التالية:
- تنفيذ عدد من المعاملات المصرفية بحرية على أساس يومي.
- الاطلاع على كافة التحركات على الحسابات.
- إجراء تحويلات مالية إلى المستفيدين في أي مكان داخل الجزائر.
- عرض الاعتمادات الحالية.
- إدارة كل من بطاقات CIB و VISA، وإدارة MASTERCARD .
- طلب الحصول على دفتر شيكات.



- إيقاف الشيكات الصادرة والواردة في حال فقدان الدفتر أو سرقة.

### الفرع الثاني: الخدمات المصرفية من بنك الخليج الجزائر.

يقدم البنك عدداً متنوعاً من الخدمات المصرفية التجارية والمالية والاستثمارية التي تلبي احتياجات العملاء على اختلاف فئاتهم، وهذه الخدمات تخضع لقوانين البنك المركزي الجزائري، وهي تتلخص بالآتي (https://read.opensooq.com، 2020):

#### 1- خدمات الأفراد:

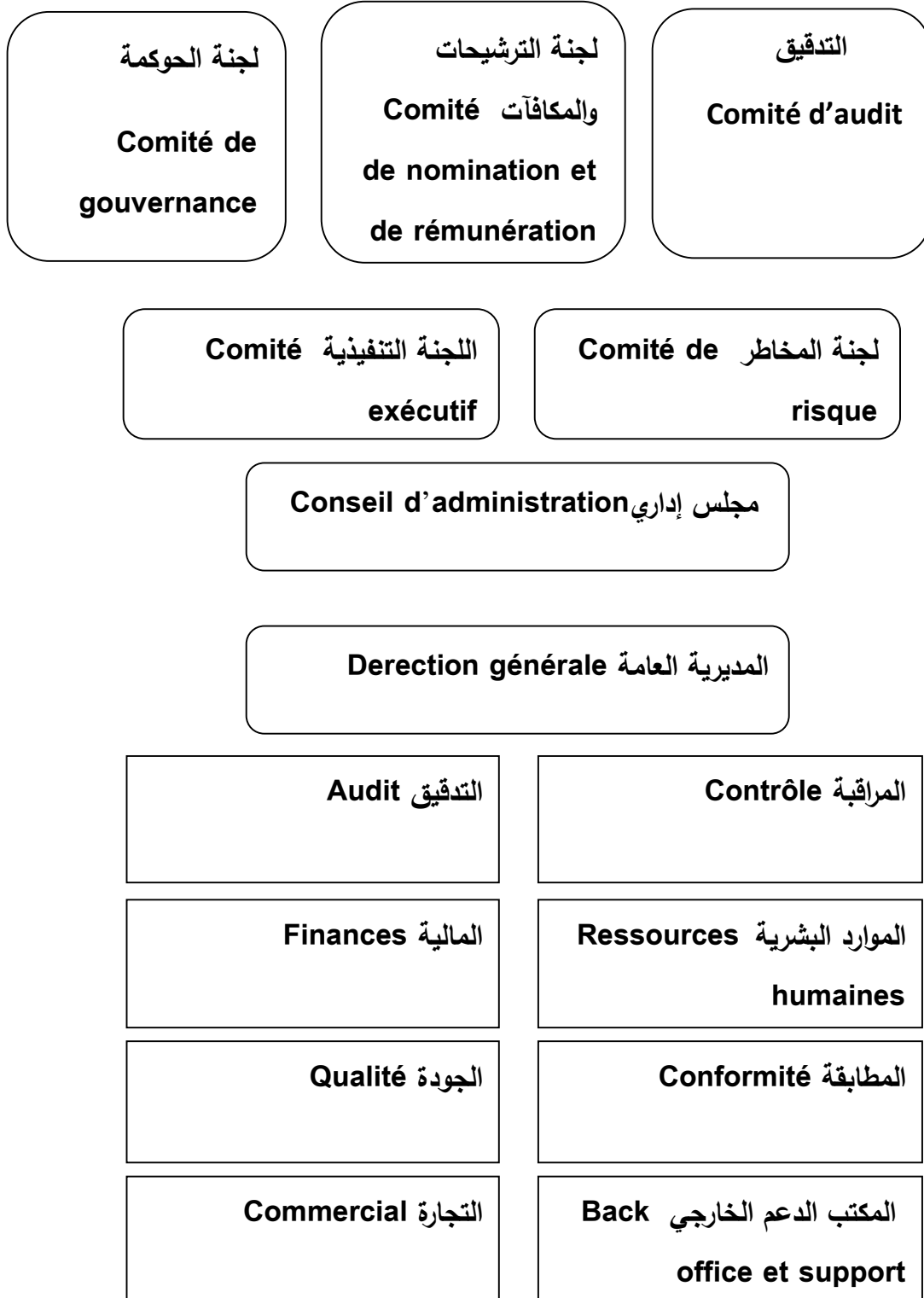
- **الحسابات:** يقدم البنك للعملاء خيارات وحلول مالية تتناسب مع احتياجاتهم، من أهمها الحسابات التي تلبي احتياجاتهم اليومية والشهرية، وهي كالآتي:
  - الحساب الجاري.
  - الحساب الأجنبي بالدينار القابل للتحويل CEDAC.
  - حساب INR.
- **البطاقات المحلية:** يمنح البنك بطاقات بنكية محلية تسهل على العميل تسديد مصاريفه ومشترياته بكل سهولة، وهي كالآتي:
  - ❖ بطاقة Carte Epargne.
  - ❖ بطاقة Carte CIB Sahla.
- **البطاقات الدولية:** يمنح البنك للعملاء بطاقات بنكية دولية تصلح للاستخدام عند السفر، وذلك من أجل تسهيل عمليات الدفع والشراء دون أي مشاكل، وهي كالآتي:
  - ❖ بطاقة VISA Prépayée.
  - ❖ بطاقة VISA Nomintative.
  - ❖ بطاقة MasterCard prépayée.
  - ❖ بطاقة MasterCard nomintative.
- **قروض كونسو:** يمنح البنك نوعين من القروض التي تلبي احتياجات العميل الشخصية، وذلك وفق عدد من الشروط والضمانات التي تتناسب مع العميل، وهي كالآتي:
  - ❖ قرض السيارة.
  - ❖ القرض الاستهلاكي.
- **القروض العقارية:** يمنح البنك للعملاء من الأفراد قروضاً عقارية خاصة من أجل تسهيل عملية الحصول على سكن، وذلك وفق شروط ميسرة وضمانات قليلة، وهي كالآتي:
  - ❖ قرض Bayti acquisition.
  - ❖ قرض Bayti aménagement.

- **الاستثمارات:** تعتبر خدمات الاستثمار المخصصة للأفراد من الخدمات التي تلبية حاجات عدد كبير من العملاء ممن يملكون فائضاً مالياً أو يسعون إلى زيادة مدخراتهم، ومن الخدمات التي يقدمها البنك:
  - ❖ خدمة Bons de caisse classiques.
  - ❖ خدمة Dépôts à terme classiques.
- **الخدمات:** يقدم البنك خدمات أخرى تتناسب مع حاجة العملاء، وهي كالآتي:
  - ❖ تحميل مسبق الدفع.
  - ❖ تحويل دائم.
- **التأمين المصرفي:** يمنح البنك لعملائه برامج تأمين مصرفي تلبية متطلباتهم المستقبلية، وذلك كالآتي:
  - ❖ التأمين ضد التلف.
  - ❖ التأمين على الحياة.
- **2- خدمات المهنيين.**
  - **الحسابات:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ الحساب الجاري.
    - ❖ حساب جاري بالعملة الأجنبية.
    - ❖ حساب دفتر التوفير.
    - ❖ حساب المدخرات SMART بالدينار.
    - ❖ حساب مدخرات START بالدينار.
    - ❖ الحساب الأجنبي بالدينار القابل للتحويل CEDAC.
    - ❖ حساب التوفير غير المسدد بالدينار.
  - **اعتمادات التشغيل:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ قروض نقدية قصيرة الأجل.
    - ❖ الاعتمادات بالتوقيع.
  - **القروض الاستثمارية:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ اعتمادات المعدات المهنية.
    - ❖ قروض الاستثمار العقاري.
  - **خدمات البرولين:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ المقدم على الأسهم.
    - ❖ اقتناء المعدات.
    - ❖ الاستحواذ المحلي للاستخدام التجاري.

- **بطاقات العمل:** وهي بطاقة دفع وسحب بين البنوك (CIB) مرتبطة بالحساب التجاري، وتسمح لحاملها بإدارة النفقات المهنية الخاصة.
  - **خدمات التأجير:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ تمويل تأجير الأثاث المحترف.
    - ❖ تمويل التأجير العقاري.
  - **العمليات الدولية:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ وسائل الدفع والتمويل.
    - ❖ ضمانات دولية.
  - **الاستثمارات:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ القسائم الكلاسيكية.
    - ❖ الودائع الكلاسيكية.
  - **التأمين المصرفي:** والتي تتمثل ببرنامج التأمين على الحياة.
- 3- خدمات الشركات.**
- **الحسابات:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ الحساب الجاري.
    - ❖ الحساب الأجنبي بالدينار القابل للتحويل CEDAC.
    - ❖ حساب INR.
  - **اعتمادات التشغيل:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ قروض نقدية قصيرة الأجل.
    - ❖ الاعتمادات بالتوقيع.
  - **قروض الاستثمار:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ اعتمادات المعدات المهنية.
    - ❖ قروض الاستثمار العقاري.
- **بطاقات العمل:** وهي بطاقة دفع وسحب بين البنوك (CIB) مرتبطة بالحساب التجاري، وتسمح لحاملها بإدارة النفقات المهنية الخاصة.
  - **العمليات الدولية:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ وسائل الدفع والتمويل.
    - ❖ ضمانات دولية.
  - **الاستثمارات:** والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ القسائم الكلاسيكية.

- ❖ الودائع الكلاسيكية.
  - الخدمات: والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ التوطين المسبق.
    - ❖ المعاش الفردي.
  - خدمات التأجير: والتي تتمثل بالآتي:
    - ❖ تمويل تأجير الأثاث.
    - ❖ تمويل التأجير العقاري.
  - **المطلب الرابع: تنظيم البنك.**
- في تنظيم البنك يتم التطرق إلى لجان مختلفة من مجلس الإدارة.
- 1- لجنة الحوكمة:** وفي هذه اللجنة يتم التطرق إلى:
- فحص القوانين واللوائح.
  - التغييرات الموصى بها المتعلقة بالحوكمة.
  - التوصية بتشكيل وإستاد لجان الحوكمة.
- 2- لجنة الترشيحات والمكافآت:**
- مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
  - تقييم فعالية مجلس الإدارة والمدير.
  - التأكد من ملاءمة سياسة المكافآت وموائمتها مع استراتيجية البنك.
- 3- لجنة التدقيق:**
- يساعد مجلس في مهامه المتعلقة بجودة البيانات المالية للبنك وأعضاء مراجعتها.
  - التأكد من كفاية نظام الرقابة الداخلية وكذلك الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات الداخلية.
- 4- اللجنة التنفيذية:** تقوم ب:
- الموافقة على عروض الائتمان التي تتجاوز الحد المفوض الأعلى سلطة ائتمانية ممنوحة لمدير البنك.
- 5- لجنة المخاطر:**
- التقييم والاعتماد الموافقة على سياسات إدارة المخاطر والحدود المقترحة من قبل إدارة البنك.
  - مراقبة التزام البنك بجميع القوانين واللوائح المعمول بها.
  - مراقبة الائتمان والسوق والسيولة والأنشطة التشغيلية والقانونية وأنشطة إدارة المخاطر الأخرى.

الشكل رقم: 03-03: يوضح تنظيم بنك الخليج الجزائر.



المصدر: (Rapport annuel –Gulf Bank algérie, 2018, p. 08).

**المبحث الثاني: تحليل تطور أسعار الفائدة وحجم الودائع والقروض.**

**المطلب الأول: تطور سعر الفائدة في الجزائر وكذا تطور متوسطها خلال الفترة 2004/2018.**

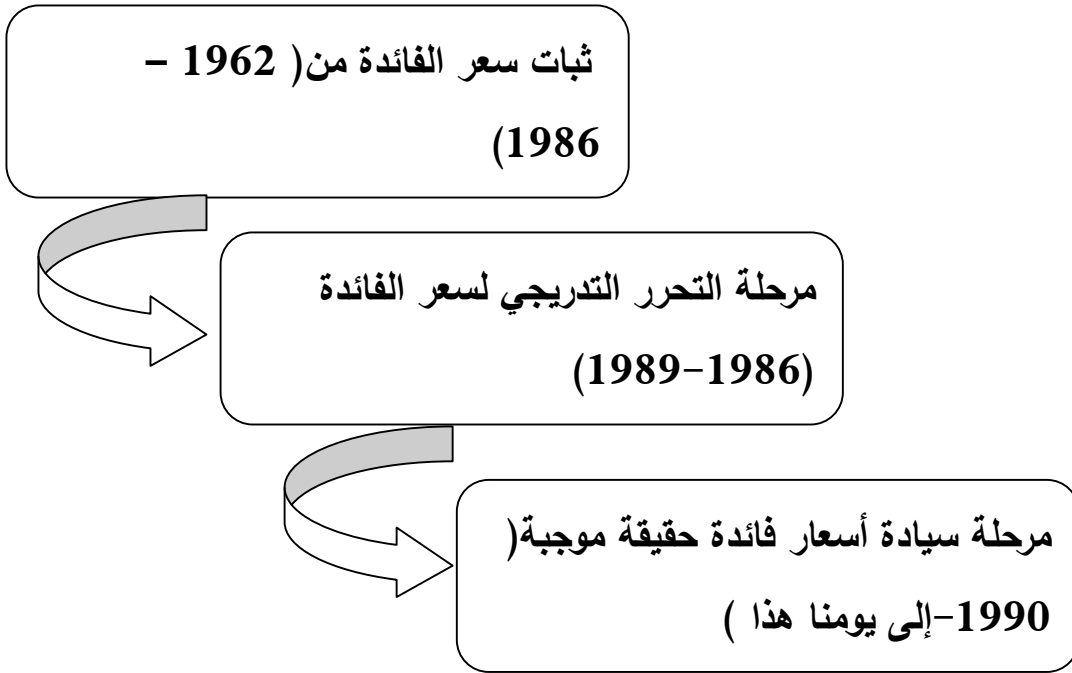
**الفرع الأول: تطور سعر الفائدة في الجزائر.**

**المرحلة الأولى: ثبات سعر الفائدة من (1962 - 1986):** امتدت هذه المرحلة من تاريخ الاستقلال إلى غاية أزمة النفط في 1986، فكانت سياسة أسعار الفائدة حينها مطابقة تماما لمنطق اقتصادي مركزي مخطط حيث كانت تحدد إداريا، دون اعتبار ندرة وتكاليف رأس المال أو لمردودية الأموال المقرضة فتحددت بطريقة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على قروض بأقل تكلفة.

**المرحلة الثانية: مرحلة التحرر التدريجي لسعر الفائدة (1986-1989):** في سنة 1986 صدر قانون بنكي جديد يحمل في مضمونه العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، لكن ضرورة مراقبة التزايد النقدي مع تطور التوازنات الاقتصادية الكبرى أدى إلى اعتماد مخطط وطني للقروض حيث عمدت السلطات إلى تطبيق أسعار فائدة تفضيلية بين مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية وبين فترات تحصيل القروض.

**المرحلة الثالثة: مرحلة سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة (1990-إلى يومنا هذا )** ومنذ 1990 تاريخ صدور قانون القرض والنقد، الذي أعاد للبنك الجزائري دوره و أهميته، فمكّنه من استخدام معدل إعادة الخصم باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة و أداة تحليلية مهمة من حيث أنه معيار حقيقي لتحليل السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، كما قامت بإجراء إصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 إلى 1998، بغية تدعيم الإصلاحات للانتقال من نمط اقتصاد مركزي مخطط إلى نمط اقتصاد السوق الذي يقوم على مبادئ وأسس ليبرالية، وقد مست هذه الإصلاحات جوانب عدة، كان أهمها التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بعد تثبيت دام أربعة عشر سنة (1962-1986) ،وتطبيقا لنموذج "ماكينون وشو وفراي" المتمثل في برنامج صندوق النقد الدولي و القاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة من أجل تشجيع تعبئة الادخار، ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية الحقيقية و من ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة، والحد من ظاهرة التضخم و الوصول به إلى معدل معقول ومقبول، كما هو شأن الدول المتقدمة (جليلة، 2017، صفحة 185).

الشكل 03 - 04: يوضح مراحل تطور سعر الفائدة في الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء مما سبق.

الفرع الثاني: تطور متوسط سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2004/2018.

نظرا لتحفظ البنك على معلوماته المحاسبية والمالية وعملا بمبدأ السرية فإنه لم يزودنا بمعلومات حول معدل سعر الفائدة خلال فترة الدراسة فهذا ما أدى بنا إلى الاستعانة بمتوسط سعر الفائدة في الجزائر من تقارير البنك الدولي وهذا لاستكمال دراستنا وجعلها أكثر موضوعية وأكثر دقة ووضوح.

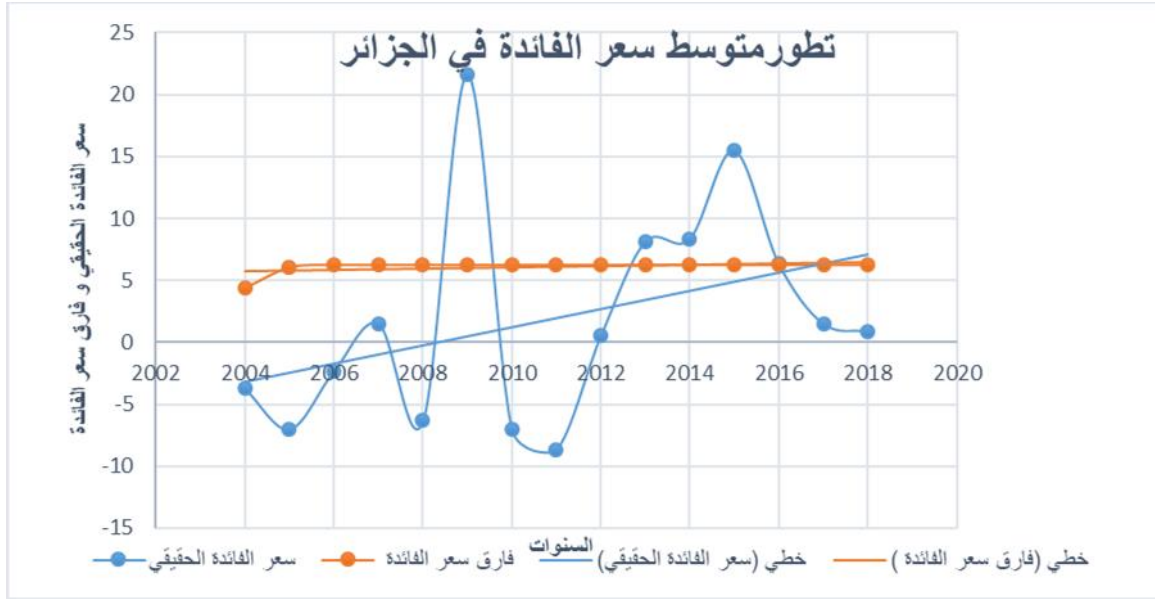
## الجدول رقم 03-01: يوضح تطور متوسط سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2004-2018.

السنة	سعر الفائدة الحقيقي	فارق سعر الفائدة (سعر الاقراض مطروح منه سعر الايداع)
2004	-3.74	4.35
2005	-6.99	6.06
2006	-2.30	6.25
2007	1.50	6.25
2008	-6.33	6.25
2009	21.56	6.25
2010	-6.99	6.25
2011	-8.65	6.25
2012	0.50	6.25
2013	8.10	6.25
2014	8.32	6.25
2015	15.45	6.25
2016	6.35	6.25
2017	1.51	6.25
2018	0.87	6.25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي  
(<https://www.worldbank.org>, 2021).



## الشكل رقم 03-05: يوضح تطور متوسط سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2004-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال الجدول رقم 03-01.

من خلال المنحى (03-05) نلاحظ تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال سنوات البحث، حيث شهدت الفترة (2004-2006) تراجع نسبة سعر الفائدة الحقيقي وتميزت هذه الفترة بالقيم السالبة والمتذبذبة، حيث تستعين البنوك التجارية بتطبيق سياسة أسعار الفائدة السالبة من قبل البنوك المركزية بهدف إبعاد البنوك التجارية عن إيداع أموالهم في حسابات البنك المركزي لتستعمل أموالها في إقراض الشركات والأفراد، أما تطبيقها بين العملاء مع البنوك التجارية فيظل الأمر غير منطقي نهائيا حتى ولو كان هذا الأمر لا بد منه لتجنب الاقتصاد الوطني الدخول في كساد وانكماش اقتصادي وتوقف النمو لأن الأفراد في هذه الحالة يستغنون نهائيا عن إيداع أموالهم لدى البنوك وهذا الأمر ليس لصالحها لأنها تتعامل برؤوس أموال ضخمة ناتجة عن ايداعات العملاء، بالإضافة إلى أن خفض نسب سعر الفائدة أقل من الصفر سيجعل الإقراض أسهل من طرف البنوك التجارية ويزيد من الطلب على القروض ويحفز الإنفاق و الاستثمار، ففي سنة 2007 تم تسجيل ارتفاع سعر الفائدة حقيقي موجب ، في حين بلغت نسبة سالبة قدرها (6,33) في السنة الموالية 2008، مع تسجيل قفزة نوعية خلال سنة 2009 وبلغ سعر الفائدة الحقيقي أعلى قيمة 21,56 ، وبعد ذلك عرف تغيرا بالانخفاض في النسب خلال الفترة (2010-2011) ، أما في سنة 2012 سجلت قيمة معدومة (صفرية) لسعر الفائدة الحقيقي ، ثم تواصل تطورها و ارتفاعها إلى أن تراجعت نسبها في السنة الأخيرة 2018 إلى 0,867 ، وفي مقابل ذلك نلاحظ ثبات واستقرار فارق سعر الفائدة من الفترة (2006-2018) بنسبة 6,25% .

## المطلب الثاني: تطور حجم الودائع خلال الفترة 2004-2018.

في ظل عدم توفر بيانات عن الودائع طويلة الأجل للسنتين 2017 و 2018 في التقريرين لنفس الفترة، سوف نعتمد نفس نسبة الودائع للأجل لسنة 2016 على مجموع الودائع لهذه السنة.

❖ ودايع الأجل 2017:

$$\text{نسبة الأجل ودائع 2016} = \frac{22307119000}{136255900000} = \% 1674,0$$

نسبة ودائع للأجل 2016 × مجموع ودائع العملاء 2017 = ودائع الأجل 2017

$$\text{ودائع الأجل 2017} = 0.001674 \times 199946331000 = 334710158.094$$

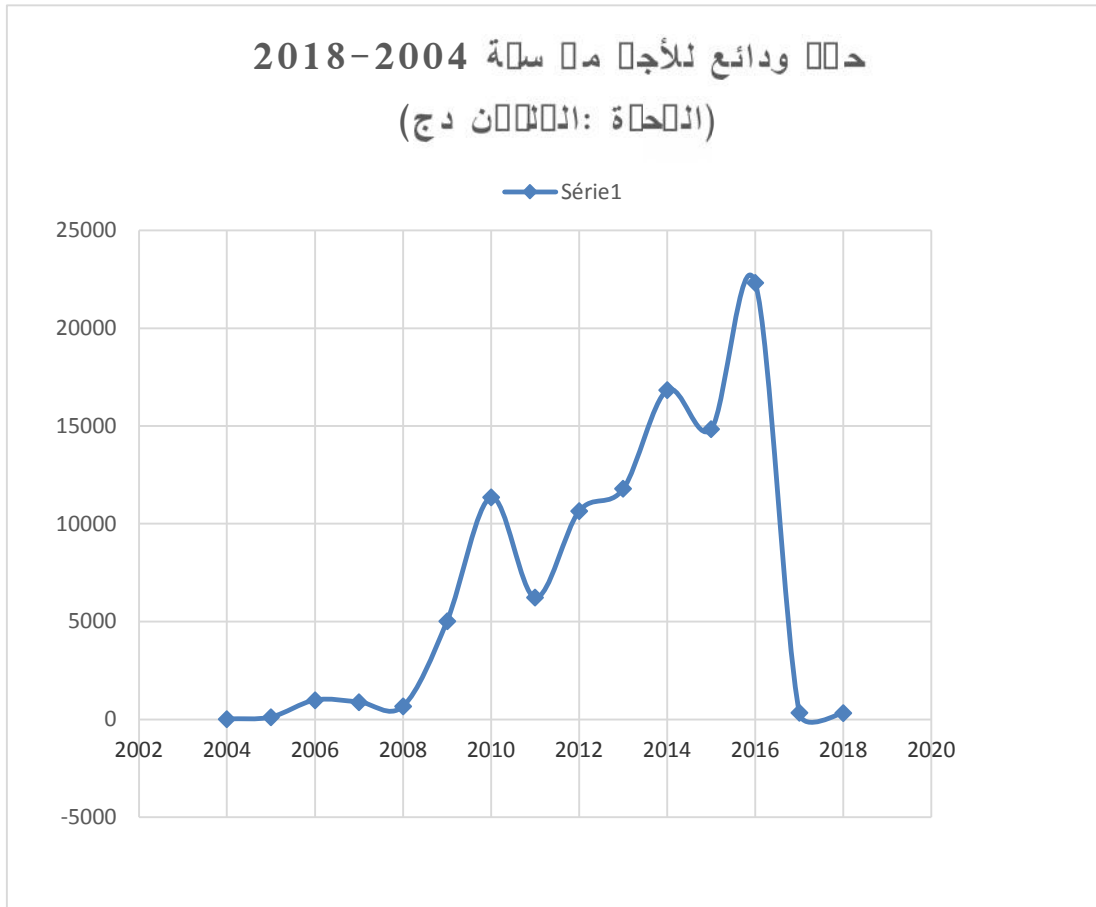
❖ ودائع لأجل 2018:

$$\text{ودائع لأجل 2018} = 197487980000 \times 0.001674 = 330594878.52$$

الجدول رقم 03-02: يوضح تطور حجم الودائع خلال الفترة 2004-2018.

السنوات	حجم الودائع للأجل
2004	14259196,32
2005	112884419,01
2006	978632470,72
2007	884090366,17
2008	669777404
2009	5014565376,40
2010	11344809339,06
2011	6218101343,12
2012	10648450941
2013	11781876710
2014	16831066000
2015	14850054000
2016	22307119000
2017	334710158,094
2018	330594878.52

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال كل التقارير السنوية من الفترة 2018-2004 لبنك AGB.  
الشكل رقم 03-06: تطور حجم الودائع في AGB خلال الفترة 2018-2004.



المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال الجدول رقم 03-02.

يشير المنحنى البياني رقم (03-06) إلى أن حجم الودائع Deposits الخاص بـ Gulf bank Algeria خلال مدة البحث قد اتسم بالارتفاع طفيف خلال الفترة (2004-2008) ثم استمر الارتفاع في سنة 2010 ، ثم تسجيل تذبذبات في حجم الودائع للأجل من سنة 2011 إلى غاية 2016، ثم بلوغ هذه الأخيرة أعلى مستوى 22,307 مليار دج سنة 2016 بسبب توظيف المستثمرين لفوائض أموالهم لتنمية مدخراتهم مع تسجيل أدنى مستوى 14,26 مليون دج خلال السنة 2004 لأن معدلات سعر الفائدة لنفس الفترة كانت منخفضة وهذا ما أدى بالأفراد إلى إنفاق أموالهم أو استثمارها في مشاريع تشغيلية تنتج لهم دخلا بدلا من إيداعها في البنوك وحصولهم على نسب فائدة قليلة أو تكاد تنعدم.

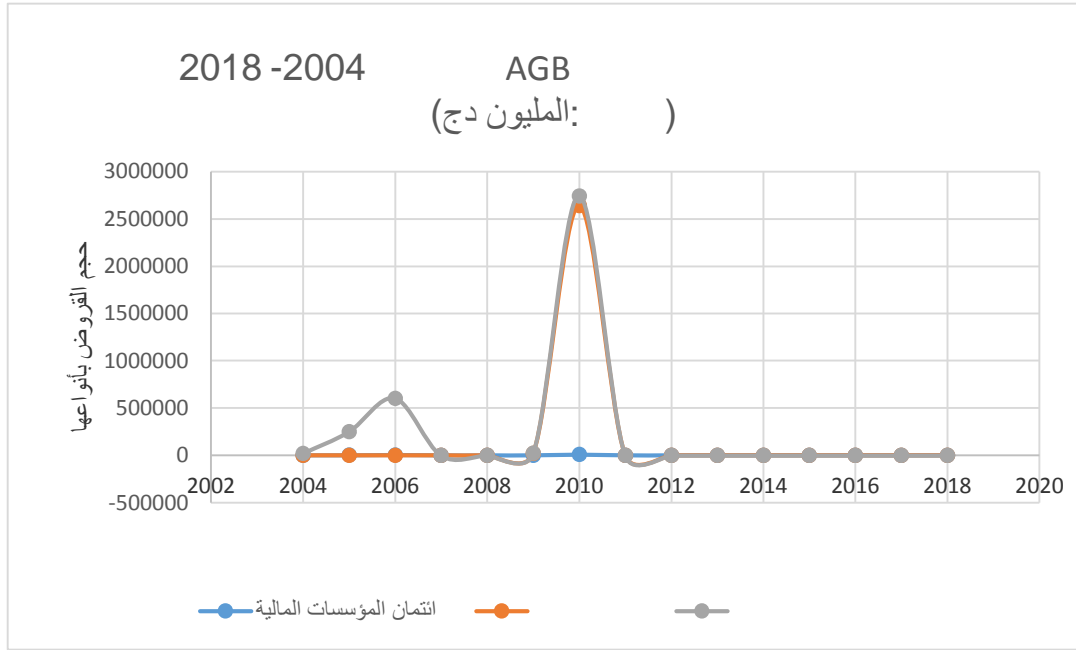
المطلب الثالث: تطور حجم القروض خلال الفترة 2004-2018.

جدول رقم 03-03: يوضح تطور حجم القروض خلال الفترة 2004-2018.

السنوات	ائتمان المؤسسات المالية	ائتمان العملاء	حجم الائتمان الإجمالي
2004	1920617901	19525270849	21445888750
2005	2351415288	248144966463	250496381751
2006	4946428678	598484904664	603431333342
2007	493439	8749428	9242867
2008	1068053	17538637	18606690
2009	187130662	22568524560	22755655222
2010	10288196032	2641215498213	2744097455855
2011	21163	44622412	44643575
2012	18351	64949392	64967743
2013	24376	81240932	81265308
2014	83740	101162236	101245976
2015	9141893	104883046	114024939
2016	18351676	117870511	136222227
2017	14721310	153825301	168546611
2018	32470209	169327668	20179877

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال كل التقارير السنوية من الفترة 2004-2018 لبنك AGB.

## الشكل رقم 03-07: يوضح تطور حجم القروض في بنك AGB خلال الفترة 2004-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال الجدول رقم 03-03.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني رقم (03-07) أن حجم القروض Loans الخاص ب Gulf bank في Algeria في ارتفاع طفيف في قروض العملاء خلال الفترة (2004/2006) مع ثبات حجم قروض المؤسسات المالية في نفس الفترة، ثم انخفاض كل من قروض العملاء وحجم الائتمان الإجمالي في سنة 2007، ثم ثبات حجم قروض المؤسسات المالية وقروض العملاء على حالة الانخفاض حتى نهاية 2009، كما تم تسجيل طفرة في مبالغ القروض خلال سنة 2010 وبلغها أعلى مستوى 2641,22 مليار دج، مع ثبات مبلغ قروض المؤسسات المالية، ثم انخفاضها وثباتها على حالة الانخفاض في الفترة (2012/2018).

### المبحث الثالث: تقدير العلاقة سعر الفائدة بالودائع والقروض.

يتم في هذا المبحث عرض كامل ومفصل لمختلف النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتحليلها وتفسيرها إحصائياً، وذلك من خلال ثلاث مطالب والتي توضح تقدير العلاقات بين متغيرات الدراسة.

#### المطلب الأول: تقدير العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الودائع للأجل.

بعد تفسير وتحليل تطور المتغيرين سعر الفائدة وحجم الودائع للأجل، سنقوم باختبار الفرضيتين الفرعيتين كالاتي:

**الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة الحقيقي وحجم الودائع للأجل.

وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدامنا اختبار الارتباط بطريقة بيرسون، والجدول رقم: 03-04 يوضح

نتائج هذا الإجراء.

المتغيرات	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
سعر الفائدة الحقيقي	0,429	0,110
حجم الودائع للأجل		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول ان قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت (0,429) بمستوى دلالة إحصائية (0,110) وهي أكبر من 0,05، وبالتالي نستنتج وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين سعر الفائدة الحقيقي وحجم الودائع للأجل، انخفاض سعر الفائدة الحقيقي أدى إلى انخفاض حجم الودائع للأجل والعكس صحيح، وبناء على ما تقدم فإننا نقبل الفرض الصفري لأنها غير دالة إحصائيا، وذلك لانخفاض مستوى الوعي المصرفي لدى الافراد في الجزائر وكذلك الصورة الذهنية للبنك لدى الجمهور باعتبار البلد مسلم فإن الشخص لا يودع أمواله لغرض الحصول على فائدة باعتباره ربا وإنما أخذ المال المودع الخالص، وكذلك عدم الثقة في البنوك بالرغم من أن وجود الودائع تخدم الاقتصاد ككل فهي تشكل خزانا كبيرا من الموارد و خلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي وتطور الأعمال.

**الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فارق سعر الفائدة وحجم الودائع للأجل. وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدمنا اختبار الارتباط بطريقة بيرسون والجدول رقم: 03-05 يوضح نتائج هذا الإجراء

المتغيرات	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
فارق سعر الفائدة	0,283	0,307
حجم الودائع للأجل		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول ان قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت (0,283) بمستوى دلالة إحصائية (0,307) وهي أكبر من 0,05، وبالتالي نستنتج وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين فارق سعر الفائدة وحجم الودائع للأجل، فزيادة فارق سعر الفائدة على الودائع أدى إلى زيادة حجم الودائع للأجل والعكس صحيح، حيث كلما كان الفارق بين سعر الإقراض وسعر الإيداع أكبر كلما حقق البنك أرباحا أكثر عن طريق قبول الودائع ومنح قروض، وبناء على ما تقدم فإننا نقبل الفرض الصفري.

**المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين سعر الفائدة وحجم قروض العملاء.**

بعد تفسير وتحليل تطور المتغيرين سعر الفائدة وحجم قروض العملاء، سنقوم باختبار الفرضيتين الفرعيتين كالاتي:

**الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة الحقيقي وحجم قروض العملاء. وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدمنا اختبار الارتباط بطريقة بيرسون والجدول رقم: 03-06 يوضح نتائج هذا الإجراء

المتغيرات	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
سعر الفائدة الحقيقي	- 0,336	0,221
حجم قروض العملاء		

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول ان قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت (- 0,336) بمستوى دلالة إحصائية (0,221) وهي أكبر من 0,05، وبالتالي نستنتج وجود علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة بين سعر الفائدة الحقيقي وحجم قروض العملاء، بحيث سعر الفائدة يؤثر في حجم القروض بشكل مباشر فإن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الطلب على القروض بسبب انخفاض تكلفة التمويل ويحدث العكس في ارتفاع سعر الفائدة، وبناء على ما تقدم فإننا نقبل الفرض الصفري، كما يعتبر ضمان القروض كذلك من أهم المؤثرات في حجم القروض ففي حالة وجود مؤسسات لضمان القروض هذا يخلق للبنك الأمان والاطمئنان الأمر الذي يحفز على زيادة حجم الإقراض.

**الفرضية الرابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فارق سعر الفائدة وحجم قروض العملاء. وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدمنا اختبار الارتباط بطريقة بيرسون والجدول رقم: 03-07 يوضح نتائج هذا الإجراء

المتغيرات	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
فارق سعر الفائدة	0,087	0,758
حجم قروض العملاء		

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول ان قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت (0,087) بمستوى دلالة إحصائية (0,758) وهي أكبر من 0,05، وبالتالي نستنتج وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين فارق سعر الفائدة وحجم قروض العملاء، وبناء على ما تقدم فإننا نقبل الفرض الصفري لأنها غير دالة إحصائياً، حيث كلما كان الفارق بين معدل الفائدة على القروض و معدل الفائدة على الودائع أكبر كلما كان باستطاعة البنك أن يحقق أرباحاً أكثر و هو الأمر الذي يشجعه على منح القروض بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على الأوضاع

التجارية والائتمانية، فإذا كانت البلاد تمر بحالة كساد اقتصادي فإن البنوك تتشدد في عملية منح القروض و يحدث العكس في حالة الراج الاقتصادي .

### المطلب الثالث: تقدير العلاقة بين حجم الودائع للأجل وحجم القروض.

بعد تفسير وتحليل تطور المتغيرين حجم الودائع للأجل وحجم القروض العملاء، سوف يتم لاختبار الفرضية الفرعية أولاً ثم الإجابة عليها.

**الفرضية الخامسة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات على حجم الودائع للأجل على زيادة حجم القروض.

وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدمنا اختبار الارتباط بطريقة بيرسون والجدول رقم: 03-08 يوضح

نتائج هذا الإجراء

المتغيرات	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
حجم الودائع	0,094	0,739
حجم القروض		

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول ان قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت (0,094) بمستوى دلالة إحصائية (0,739) وهي أكبر من 0,05، وبالتالي نستنتج وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين حجم الودائع وحجم قروض العملاء، فحجم الودائع وثباتها هو العامل الأساسي المؤثر في قدرة البنك على الإقراض، فكلما كان هذا الحجم كبيراً ومستقراً أي لا يتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة كلما زادت قدرة البنك على منح القروض، وبناء على ما تقدم فإننا نرفض الفرض الصفري.



**خلاصة الفصل**

تم خلال هذا الفصل عرض نتائج الدراسة المتعلقة بتأثير سعر الفائدة على القروض والودائع (بنك خليج الجزائر) واقتصرت الدراسة على الدراسة القياسية، واستخدام بعض الاساليب الإحصائية، تم اختبار فرضيات البحث الموضوعية، حيث تم اثبات أنه توجد علاقة غير معنوية بين سعر الفائدة الحقيقي وفارق سعر الفائدة مع الودائع والقروض وكذلك بين الودائع والقروض، وهذا راجع إلى أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الودائع والقروض كالدخل والانفاق الحكومي وكذلك نسبة الاحتياطي والسيولة لدى البنك بالإضافة إلى الادخار والاستثمار وكل هذه العوامل لها تأثير على الودائع والقروض.

الخاتمة

## خاتمة

احتل سعر الفائدة مكانة هامة في الفكر النقدي والمالي على مر العصور، وكان ذلك تزامنا مع ظهور وتطور النقود، حيث تناولت النظريات المختلفة الدور الأساسي الذي يلعبه سعر الفائدة كحلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، فالنظرية الكلاسيكية ركزت على العوامل الحقيقية (الادخار، الاستثمار) في تحديد سعر الفائدة، أما النظرية الكينزية ركزت في تحديدها على العوامل النقدية (عرض النقود والطلب على النقود) واعتبرت الفائدة ظاهرة نقدية خالصة، أما نظرية الأرصدة المعدة للإقراض لم تكن ناجحة لجميع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية في تفسير كيفية تحديد سعر الفائدة، أما النظرية المعاصرة لفريدمان فهي نظرية محددة لها تقوم على أساس الإنتاجية والادخار والتفضيل النقدي وكمية النقود المعروضة، وكان سعر الفائدة من أهم المحاور التي شغلت حيز كبير من اهتمام الاقتصاديين نظرا لأهميتها على المستوى العام وعلى مستوى الأفراد، كما لها تأثير في التنمية الاقتصادية والتوسع في نشاط الاقتصادي .

ويأخذ سعر الفائدة جانبا مهما في السوق المالية لأنه يعد من المتغيرات الرئيسية المؤثرة بتدفق الأموال على مستوى الدولي، فإذا ارتفع سعر الفائدة في بلد ما مقارنة بالبلدان أخرى فان ذلك سيحفز من تدفق الأموال بقدرة ما هو مسموح به قانونا من البلدان الأخرى إلى ذلك البلد، وبالرغم من إيجابياتها إلا أنها تتطوي على مجموعة من المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات والناجحة عن التغيرات العكسية في معدلات الفائدة وتنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة واختلافها عن التوقعات التي بنيت عليها ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.

حيث تعتبر الودائع من أبرز مصادر التمويل الخارجية للبنك، وتتعدد أهميتها سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل فهي تفتح آفاق واسعة أمام كل الأطراف لتحقيق أهدافهم فيما يتعلق بالسيولة والأمن، فتساهم الودائع في خلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي وتنمية دائمة من خلال التدفقات المالية المستمرة التي تساعد في تطور الأعمال، فكلما ازدادت الودائع كلما ازدادت قدرة المصرف على خلق الائتمان وزيادة حجم استثماراته، كما تجدر الإشارة أن القروض مورد أساسي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ يشمل الجانب الأكبر من استخداماته وهي أهم بنود ميزانية البنك والتي تعكس نشاطه، لذلك تولي البنوك القروض عناية خاصة باعتبارها من أهم العوامل لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول كما أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتنميته وتوفير الأموال اللازمة لمختلف قطاعاته، ورخاء المجتمع الذي يخدمه.

وبالتالي يمكن القول ان سعر الفائدة محدد هاما لمنح القروض، وزيادة حجم الودائع في البنوك، فمعدل أسعار الفائدة على القروض تشجع المستثمرين على الاقتراض إذا كانت منخفضة، كما أن معدل أسعار الفائدة على الودائع تشجع العملاء على زيادة حجم وديعتهم المصرفية كلما ازداد هذا المعدل، وبعد اجراء هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي، تطرقنا في الجانب النظري لثلاثة متغيرات سعر الفائدة وحجم الودائع وحجم القروض، اما الجانب التطبيقي يوضح دراسة حالة بنك الخليج الجزائر (AGB) من خلال تحليل سعر الفائدة

وحجم الودائع وحجم القروض فيه خلال الفترة (2004 / 2018)، وذلك لإبراز تأثير سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض لديه، فتوصلنا لمجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- (1) وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين متغير سعر الفائدة الحقيقي ومتغير حجم الودائع للأجل.
- (2) وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين متغير فارق سعر الفائدة ومتغير حجم الودائع للأجل.
- (3) وجود علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة بين متغير سعر الفائدة الحقيقي ومتغير حجم قروض العملاء.
- (4) وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين متغير فارق سعر الفائدة ومتغير حجم قروض العملاء.
- (5) علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين متغير حجم الودائع للأجل ومتغير حجم قروض العملاء.

#### المقترحات:

- (1) قياس رضا المقرضين والمودعين وثقتهم بالبنك.
- (2) تحفيز البنك للأفراد من خلال تأثيره على سلوكهم الاستهلاكي وذلك بوضع ضمانات وتسهيلات ائتمانية.
- (3) على بنك AGB تعزيز تواجدته في السوق المصرفي من خلال رفع مستوى الخدمات التي يقدمها للعملاء سواء مقترضين أو مودعين.
- (4) على بنك AGB الأخذ بعين الاعتبار كافة التطورات والظروف المتعلقة بالمنافسة وذلك قصد المحافظة على العملاء المودعين والمقرضين الحاليين والسعي للحصول على آخرين جدد.
- (5) ضرورة اهتمام بالقروض وتطوير أساليب الائتمان وسياسته وتسهيل إجراءاته وابتكار ما هو جديد، بحيث يكون بنك خليج الجزائر قادر على المنافسة عربيا وعالميا.
- (6) العمل على توفير مناخ استثماري مع احترام تعاليم الشريعة الإسلامية وذلك بالابتعاد عن سعر الفائدة باعتباره ربا والمساهمة في خلق بدائل إسلامية.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع:

الكتب:

1. القران الكريم.
2. أكرم حداد، و هذلول مشهور. (2008). النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري . الأردن - عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.
3. أحمد هني، رضا نهاد. (1991). النظرية العامة في الاقتصاد. الرغاية / الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
4. جعفر الجزار. (1985). العمليات البنكية مبسطة ومفصلة. بيروت: دار النفائس.
5. جون ماينارد كينز، و إلهام عيداروس. (2010). النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود. أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة : دار العين للنشر .
6. حسن أحمد عبد الرحيم. (2011). البنوك. القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
7. زياد رمضان، و جودة محفوظ. (2006). الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك. عمان /الأردن : دار وائل للنشر.
8. سامر بطرس جلدة. (2008). النقود والبنوك. الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
9. سعيد سامي الحلاق، و محمد محمود العجلوني. (2010). النقود والبنوك و المصارف المركزية. عمان/الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
10. سمير فخري نعمة، و غزال ميسر قاسم. (2010). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات. عمان -وسط البلد -شارع الملك حسين: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
11. علي كنعان. (2012). النقود والصيرفة والسياسة النقدية. لبنان: دار المنهل اللبناني.
12. علي كنعان. (12 نيسان 2011). النقود والصيرفة والسياسة النقدية . دمشق /سوريا: جامعة دمشق.
13. عمر بن عبد العزيز المترك، و بوزيد بكر بن عبدالله. الربا و المعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية. جار العاصمة للنشر والتوزيع .
14. محمد سعيد السمهوري. (2012). إقتصاديات النقود و البنوك . عمان الأردن : دار الشروق للنشر والتوزيع.
15. محمد عبد الخالق. (2010). الادارة المالية والمصرفية . عمان الاردن : دار أسامة للنشر والتوزيع.
16. محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2014). إدارة البنوك. عمان /الأردن : دار المناهج للنشر والتوزيع.
17. يوسف كمال محمد. (1996). المصرفية الإسلامية. الأساس الفكري. المنصورة -مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر و التوزيع.

المذكرات والأطروحات:

1. بن نذبة يمينة. (2011/2010). أثر تغير معدل الفائدة على فعالية البنوك التجارية حالة الجزائر في الفترة ما بين 1996 إلى 2009. مذكرة ماجستير. جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وهران /الجزائر.
2. بندر بن سلطان النصيب. (2010). الحماية الجبائية للودائع المصرفية في المملكة العربية السعودية. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العدالة الجبائية. السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية /كلية الدراسات العليا، السعودية.
3. جديني زكية. (2016/2015). عقد القرض بين القانون الوضعي الجزائري ومبادئ الشريعة الاسلامية. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة الجزائر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة كلية الحقوق، الجزائر.
4. مخبي احلام. (2006-2007). تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك (دراسة حالة شركة الاشغال العامة والطرق). مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . تخصص بنوك و تأمينات.
5. نمارق هاشم حسين. (2015). قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الكلية دراسة لتجرتي مصر و اليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة 2015/1990. أطروحة دكتوراه . جامعة كربلاء - العراق، العراق.

المقالات والمجلات:

1. الرفاعي عبد الهادي، و عكو فرح. (2014). اثر سعر الفائدة في مبيعات شهادات الاستثمار و استردادها في مصرف التسليف الشعبي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (6).
2. أمال موساوي، و مصطفى جاب الله. (المجلد 12/العدد 02 /ديسمبر، 2019). أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2017/1980 دراسة قياسية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية .
3. بن بوزيد سليمان. (2002-2015). النمذجة القياسية لتاثير حجم الودائع على الائتماني للبنوك التجارية حالة الجزائر. (جامعة زيان عاشور بالجلفة، المحرر) مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية -27 (1) .

4. بن عزة جلييلة. (01 العدد 12 / جوان, 2017). سعر الفائدة الحقيقي و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2006/2014. مجلة الاقتصاد الصناعي .
5. بوتلجة مريم. (العدد 50 -ديسمبر, 2018). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على عوائد أسهم بورصة عمان خلال الفترة 2000/2016. مجلة العلوم الانسانية .
6. رياض رؤوف عمر، و أنيس عواد حمود. (2008). تحليل و قياس أثر سعر الفائدة و المتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي /مصرف الرشيد حالة تطبيقية. مقالة / العدد السادس عشر .
7. ريم محمد عبود. (6, 11, 2013). إدارة مخاطر سعر الفائدة و التحوط منها باستخدام العقود الأجلة. مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية /سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 35 العدد 06 .
8. طاهر النويران. (2017). قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع و القروض في البنوك التجارية الأردنية /دراسة حالة بنك القاهرة /عمان. مجلة التنمية الاقتصادية -العدد 04 /جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
9. عقبي لخضر. (16 المجلد السادس العدد الأول /أفريل, 2020). أثر سعر الفائدة الحقيقي على الادخار جراسة قياسية لحالة الجزائر 1994/2018. مقال من مجلة البشائر الاقتصادية ، صفحة تيارت الجزائر .
10. علي محمود محمد. (2014). سعر الفائدة وتأثيره على ربحية المصارف التجارية -دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش ، م ، م . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية /المجلد 30 العدد الأول ، صفحة 540.
11. غازي عبد المجيد الرقيبات، و تركي مجحم الفواز. (2016). أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الإئتمانية و الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية 1985/2014. مقال من مجلة :دراسات العلوم الإدارية ،المجلد 43-العدد 2 ، صفحة 804.
12. قاسم حميد ناصر المعموري. (بلا تاريخ). أثر تغيرات سعر الفائدة و السيولة في إعداد بناء المحفظة الاستثمارية -دراسى تطبيقية في مصرف بغداد التجاري. مجلة الادارة و الاقتصاد ،المجلد الرابع ،العدد السادس عشر .



الملتقيات:

1. فارس فضيل، و محمد ساحل. (06/05 ماي، 2009). تفسير سعر الفائدة و العوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث الملتقى الدولي الثاني:الازمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية - النظام المصرفي الاسلامي نموذجا . خميس مليانة ، المركز الجامعي خميس مليانة - معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، الجزائر .

المحاضرات:

1. بلعة جويذة. (2020/2019). محاضرات في مقياس التسيير البنكي. محاضرات. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
2. بن الشيخ توفيق. (بلا تاريخ). محاضرات في الاقتصاد المصرفي المعمق. جامعة 8 ماي 1945 قالمة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير.
3. غردة عبد الواحد. (بلا تاريخ). محاضرات في لاقتصاد البنكي. جامعة 8ماي 1945قالمة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
4. فرحي كريمة. (2020/2019). محاضرات مقياس تقنيات وأعمال البنوك. مطبوعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير /جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة /الجزائر.

القوانين:

5. الجريدة الرسمية. (27 أوت، 2003). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 52 .
6. القانون المدني . (2007). الجريدة الرسمية .

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Beata Gavurova، Kocisova Kristina، Rozsa Zoltan و Halaskova Martina ) .  
(2019 what affects the interest rate on deposit from households ?  
Montenegrin Journal of Economics .41

2. Fauziah Hanim tafri، Hamid Zarinah، Mydin Meera Ahamed kameel و، Azmi Omar Mohd.(2009) . The Impact of Financial Risks on profitability of Malaysian Commercial Banks 1996–2005. International Journal of Economics and Management Engineering.vol 03 .No 06 .
3. (2018). Rapport annuel –Gulf Bank algérie. Cheraga / Alger

#### التقارير السنوية:

1. التقرير السنوي لعالم كيبكو kipco .(2016). شركة مشاريع الكويت القابضة. الكويت.
2. غير موجود. (2012). التقرير السنوي لبنك برقان. الصفاة الكويت.
3. (2018). Rapport annuel –Gulf Bank algérie. Cheraga / Alger

#### المراجع الإلكترونية :

1. الربابعة خالد. (الاثنين 29 يوليو، 2019). المملكة. تاريخ الاسترداد 11 جانفي، 2021، من <http://Www.Almamlakatv.com/news>: <http://Www.Almamlakatv.com/news>
2. (2020, 09 28). تاريخ الاسترداد 30 01, 2021، من <https://read.opensooq.com>: <https://www.worldbank.org> تم الاسترداد من <https://www.worldbank.org> world development indicators: <https://www.worldbank.org>

قائمة

الملاحق

الملحق رقم 01: يوضح نتائج التحليل الاحصائي لإختبار الفرضيات

Corrélations

	الحقيقي	
Corrélation de Pearson	1	,429
الحقيقي Sig. (bilatérale)		,110
N	15	15
Corrélation de Pearson	,429	1
Sig. (bilatérale)	,110	
N	15	15

Corrélations

Corrélation de Pearson	1	,283
Sig. (bilatérale)		,307
N	15	15
Corrélation de Pearson	,283	1
Sig. (bilatérale)	,307	
N	15	15

Corrélations

	الحقيقي	
Corrélation de Pearson	1	-,336
الحقيقي Sig. (bilatérale)		,221
N	15	15
Corrélation de Pearson	-,336	1
Sig. (bilatérale)	,221	
N	15	15

Corrélations

Corrélation de Pearson	1	,087
Sig. (bilatérale)		,758
N	15	15
Corrélation de Pearson	,087	1
Sig. (bilatérale)	,758	
N	15	15

Corrélations

Corrélation de Pearson	1	,094
Sig. (bilatérale)		,739
N	15	15
Corrélation de Pearson	,094	1
Sig. (bilatérale)	,739	
N	15	15